

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإنسانية
قسنطينة

التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية
(سورة هود أنموذجا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية
(تخصص نحو وصرف)

إشراف الأستاذ الدكتور:
سامي عبد الله الكناني

إعداد الطالب:
محمد الشريف نظور

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	أ.د/ذهبية بوروس
مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	أ.د/سامي عبد الله الكناني
عضوا	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	د/عبد الناصر بن طناش
عضوا	جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة	د/عبد الوهاب شيباني

الموسم الجامعي: 1436/1435 هـ الموافق لـ 2015/2014 م

إهداء

إلى والدي العزيزين أطال الله بقاءه

إلى مروح والدتي أسكنها الله فسيح جنانه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُعْتَمَدٌ

جامعة الأمير
محمد بن سعود
للعلوم الإسلامية

مقدمة:

الحمد لله الذي رفع لهذه الأمة ذكرها بأن هداها للإسلام، وأنزل بلسانها القرآن وتعهده بالحفظ والبيان، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، وصل اللهم على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه مقاربة لبيان التوجُّه النحوي للمفسر عبد الحق بن غالب المشهور بابن عطية في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، تقوم على دراسة الصلات المحتملة بين توجيهات النحاة قراءة وإعرابا، وبين وجوه المعاني التي اختارها للدلالة على مضمون آي القرآن الكريم، مع اعتماد سورة هود- عليه السلام- أنموذجا لفهم الأساس الذي أقام عليه توجيهه، فكان العنوان المناسب لهذه المذكرة: «التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية (سورة هود انموذجا)».

لقد أبدى عبد الحق بن غالب استعداداه بتحصيل مختلف العلوم و الفنون قبل الخوض في غمار تفسير القرآن العظيم، فكان من المثير لفضول من قرأ مقدمة تفسيره أن يتطلع إلى الوقوف على تحليلات تلك الاستعدادات، وما تعلق منها باللغة والنحو تحديدا، وكانت فكرة بحث التوجه النحوي لابن عطية باعتباره علما من أعلام النحو في بلاد الأندلس وعلاقة ذلك التوجه باختياره للمعنى في تفسيره المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

وليس موضوع هذه الدراسة سبقا في مجاله، وإنما هو نتيجة قراءات في دراسات سبقت إلى التطرق لابن عطية أو كان لها شيء من العناية بالتوجيه النحوي.

ومن تلك الدراسات «آراء ابن عطية في تفسير سورة البقرة (الآيات من 1-130) في كتابه المحرر الوجيز» وهي واحدة من مجموع الدراسات التي تضمنها كتاب عنوانه «دراسات في نحو القرآن الكريم» لفاطمة راشد الراجحي ومن المثير للفكر فيه أن المصنفة بعدما قدمت لدراساتها أثبتت عنوانا آخر بينط عريض وهو «التوجيه [النحوي]⁽¹⁾ لابن عطية في تفسير سورة البقرة وموقفه من آراء النحاة و المفسرين (الآيات من 1-130)»، وقد كان هذا العنوان مشجعا على تناول الموضوع نفسه من زاوية مختلفة.

ومن الدراسات ذات التقاطع مع هذه المذكرة تلك التي كان موضوعها المفسر أو تفسيره:
- منهج ابن عطية في توجيه القراءات من خلال تفسيره المحرر الوجيز الربع الأول من القرآن

(1) ما بين معقوفتين تصويب لما ورد في الأصل وهو (النحوي) وهو كما يبدو خطأ طباعي.

الكريم أتمودجاً، وهي رسالة تقدمت بها الطالبة فاطمة الزهراء بلبال بإشراف الأستاذ محمد بوركاب لنيل درجة الماجستير (التخصص كتاب وسنة).

- منهج الإمام ابن عطية الأندلسي في عرض القراءات وأثر ذلك في تفسيره، بحث مقدم من قبل الطالب فيصل بن جميل بن حسن غزاوي بإشراف الدكتور محمد ولد سيدي الحبيب لنيل درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

ومن الدراسات ذات التقاطع مع هذه المذكرة تلك التي كان موضوعها التوجيه:

- أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، بحث مقدم من قبل الطالبة هدى صالح محمد آل محسن الربيعي، بإشراف الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي إلى مجلس كلية القائد لتربية البنات في جامعة الكوفة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة قدمها إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة أحمد خضير عباس علي، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذ الأول المتمرس الدكتور محمد حسين علي الصغير.

- أثر المناسبة في توجيه المعنى في النص القرآني، أطروحة قدمها إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة محمد عامر محمد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها بإشراف الأستاذ الدكتور علي كاظم أسد.

- التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني (ت392هـ)، أطروحة أعدها الطالب غانم كامل سعود الحسنوي بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري قدمت إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة، هي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

وما ذكر إلا قليل من كثير الدراسات ذات الصلة بموضوع هذا البحث، وإنما وقع الاختيار على أقربها إلى موضوع هذه المذكرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض معالم الفكر النحوي عند علم من أعلام النحو في الأندلس عبّ من معين النحو المغدق، وخرّج على يده جيلاً من النحاة، ومع ذلك لم يترك من الآثار ما يحيط بدرسه النحوي سوى ما اجتهد الدارسون في إخراجه للناس بالتنقيب في تفسيره للقرآن العظيم، إنها إذن محاولة تهدف إلى تقريب معالم التوجه النحوي لابن عطية بالاستناد إلى تعامله مع النص القرآني الكريم وموقفه من آراء النحويين فيه، مع السعي إلى إبراز القيمة العلمية

لأثره النحوي بين آثار غيره.

من يقرأ مقدمة المحرر الوجيز سيسترع انتباهه التزام المفسر عبد الحق بن غالب بتخليص التفسير مما عابه على غيره من المفسرين من إغراق في الإسرائيليات وخلط بين أبواب التفسير دون تنظيم، ومن تعسف في التأويل إلى حد الإلغاز، فكان هذا الالتزام أدعى إلى تتبع مدى تقييد هذا المفسر به فيما تضمنه تفسيره من توجيهات نحوية، ولعل نتائج هذا البحث تسفر عن إجابات شافية عن بعض ما يدور في خلد من يبحث ابن عطية من تساؤلات عن التوجه النحوي وعلاقته بالمعنى، وعن أيهما أقوى سلطاناً، على تفسيره، النحو أم المعنى.

ومن أجل الإحاطة بهذه الانشغالات تم وضع خطة توسم فيها الباحث أن توصله إلى نتائج يأمل أن تكون أقرب إلى الموضوعية منها إلى الخواطر الذاتية والاحتجاج للأفكار المسبقة. وقوام هذه الخطة تمهيد وفصلان وخاتمة.

أما التمهيد فتضمن محاولة لضبط نسب ابن عطية، معها إجمال لظروف تعلمه دون التطرق إلى ظروف نشأته التي يكتنفها الغموض لعدم توفر مصادر أرخت لحياته الاجتماعية، ومع ذلك فقد حاول الباحث حصر بعض العوامل التي جعلت منه شخصية علمية متميزة، كما تم التطرق إلى بيان مشاربه النحوية، ويقصد بها تلك المصادر التي استقى منها معرفته بعلم النحو.

وخصص الفصل الأول لدراسة المصادر التي استمد منها المفسر توجيهاته النحوية، توجيهاته النحوية، وأشار إليها بالاسم أو نسب بعض توجيهاته إلى مصنفها وكان له موقف واضح منها، بقبولها أو ردها، حيث استهلّ البحث بمحاولة لتحديد مفهوم التوجيه النحوي ضبطاً للتصور النظري الذي ستسير وفقه هذه الدراسة وقد اختص كل مصدر بمبحث يشمل تعريفاً موجزاً بالمصنّف وكتابه، وبعد ذلك تعرض نماذج من توجيهات المفسر من ذلك الكتاب ليختتم المبحث بخلاصة ما توصل إليه الباحث من تصور لموقف المفسر من المصدر وصاحبه، وقد قسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث هي: (الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والإغفال والحجة لأبي علي الفارسي).

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الأسس التي بنى عليها ابن عطية توجيه بعض المعاني، ولذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي: (الحمل والحذف والاتساق)، وشمل كل مبحث مطالب تحدد المادة المتوفرة؛ ففي مبحث الحمل ثلاثة مطالب هي: مفهوم الحمل، والحمل على اللفظ، والحمل على المعنى.

وفي مبحث الحذف أربعة مطالب هي: مفهوم الحذف، وحذف الفعل، وحذف حرف الجر،

وحذف المضاف.

وفي مبحث الاتساق مطلبان هما: مفهوم الاتساق، والاتساق في المحرر الوجيز. وتم العمل في هذا الفصل بمقاربة لحصر تلك العلل التي ذكرها ابن عطية أثناء تفسيره لسورة هود عليه السلام - وهي السورة الأمثلة لهذا البحث - ثم بحث أصل تلك العلة في تفسير السور السابقة، لينتهي المطاف بالباحث إلى التوسع في دراسة الأمثلة أو مجموعة النماذج التي تم اصطفاؤها من سورة هود عليه السلام.

ولتنفيذ هذه الخطة ارتكز الباحث على مصادر ومراجع أسس؛ فمن كتب النحو اعتمد «الكتاب» لسيبويه، و«المقتضب» للمبرد، و«الأصول في النحو» لابن السراج، و«الخصائص» لابن جني، ومن كتب التفسير «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لابن جرير الطبري، و«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية»، و«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي، و«التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور»، ومن كتب معاني القرآن معاني القرآن للفراء، و«معاني القرآن وإعرابه للزجاج»، ومن الدراسات المعاصرة، «استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان»، لشايح الأسمري، و«النحو الوافي» لعباس حسن، و«منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم»، لعبد الوهاب فايد.

هذه الكتب التي كانت معالم عمده وقف عندها الباحث لاستشارتها، وقد كان من المناسب اتباع منهج وصفي فيما تعلق بالمصادر مع الاستعانة بالتحليل والمقارنة فيما تعلق بأسس التوجيه النحوي. ولا يسعني إلا أن أسأل الله جلّ وعلا التوفيق، عليه توكلت وإليه أنيب وهو رب العرش العظيم.

تَمَهِيْلًا

التعريف بابن عطية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التعريف بابن عطية

- أ. اسمه ونسبه
- ب. مولده وتعلمه
- ج. تميُّزه
- د. مشاربه النحوية
- هـ. آثاره

1. كتابه في التفسير
2. فهرس شيوخه
3. كتابه في الأنساب

أ. اسمه ونسبه:

هو: أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي.

تم اعتماد هذه السلسلة بعد المقارنة والترجيح بين التراجم المتوفرة للبحث، اعتماداً على الامتداد الزمني والتطابق بين الروايات، ومن ذلك ما تضمنته إحدى النسخ المخطوطة المعتمدة في تحقيق «المحرر الوجيز»⁽¹⁾ وهي مطابقة لما أثبتته الفقيه في ترجمته لوالده⁽²⁾، وهي الترجمة نفسها التي أثبتتها القاضي عياض في فهرست شيوخه غير أنه أسقط عبد الله بن تمام ورفع النسب مباشرة إلى عطية بن خالد⁽³⁾، ثم أكد ابن الأبار ما ثبت في «فهرس ابن عطية» عندما ترجم لجد والد عبد الحق⁽⁴⁾. قال عبد الوهاب فايد: «هذا هو النسب الصحيح كما ذكره ابن عطية نفسه في فهرسته⁽⁵⁾»، وهو ما سبقت الإشارة إليه في بداية هذا المطلب، مع ضرورة التنبيه إلى مؤرخين ذكروا نسبا مختلفا، منهم:

- ابن الفرضي، قال: «غالب بن تمام بن عطية⁽⁶⁾»، ومنهجه هو الاختصار كما صرح في مقدمة مصنّفه.
- ابن بشكوال، قال: «غالب بن تمام بن عبد الرؤوف⁽⁷⁾»، فقد قدم تماماً على عبد الرؤوف.
- الضبي، قال: «غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية بن مالك بن عطية⁽⁸⁾»، فقد قدم تماماً واستبدل مالكا بخالد.

-
- (1) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج1، ص33. وهو ما أشار إليه- أيضاً محققو طبعة قطر ينظر مقدمة التحقيق، ص10، 11.
- (2) فهرس ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، محمد أبو الأجناف ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م، ص59.
- (3) الغنية، أبو الفضل بن موسى، ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1402هـ-1982م، ص189.
- (4) المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، إبراهيم الأبياري، المكتبة لأندلسية، مج16، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1410هـ-1989م، ص265.
- (5) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1393هـ-1972م، ص15، 16.
- (6) تاريخ العلماء و الرواة للعلم الأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، ط2، 1408هـ-1988م، ج1، ص388.
- (7) ينظر الصلة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، إبراهيم الأبياري، المكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1410هـ-1989م، ج2، ص665.
- (8) بغية المنمّس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، إبراهيم الأبياري، المكتبة الأندلسية، مج15، دار الكتاب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1410هـ-1989م، ج2، ص506.

- ابن الأبار، قال: «غالب بن تمام بن عبد الرؤوف⁽¹⁾»، وهذا خلافا لما ذكره في «المعجم»، وقد يعود ذلك إلى الأصل المعتمد في الكتاين، لأن «التكملة» تعد استمرارا لـ «صلة» ابن بشكوال التي وصل بها «تاريخ العلماء و الرواة للعلم بالأندلس» لابن الفرضي، أما «المعجم» فاعتمد على المصدر نفسه الذي استقى منه ابن عطية نسب والده وهو كتاب مطرف بن عيسى في «تاريخ اهل البيرة»، وقد تعذر العثور عليه. وبعد استعراض هذه الأقوال يمكن ردُّ سبب هذا التباين إلى المصدرين الرئيسيين المعتمدين في تحقيق نسب ابن عطية وهما: «المعارف في أخبار كورة البيرة وأهلها وبواديها وأقاليمها وغير ذلك من منافعها» لمصنفه أبي عبد الرحمن مطرف بن عيسى الغساني المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاث مائة⁽²⁾، و«تاريخ علماء الأندلس» لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر المعروف بابن الفرضي⁽³⁾ المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة⁽⁴⁾، والراجح هو ما نقل عن مطرف بن عيسى لتقدمه تاريخيا على ابن الفرضي.

ب. مولده وتعلمه:

ولد عبد الحق بن عطية سنة إحدى وثمانين وأربعمائة للهجرة⁽⁵⁾ ونشأ في بيت ذي حظ عظيم من أسباب التعلم؛ فقد كان والده أبو بكر غالب مقدما في الفتيا والتدريس والإسماع والتفسير بغرناطة⁽⁶⁾، وكان المؤدب الرئيس لولده عبد الحق⁽⁷⁾، فأتاح له الاتصال بأكثر عدد من المشايخ قراءة عليهم أو استجازة منهم فحصل له من العلم في شبابه ما لم يظفر به الكهول في زمانه، فقد يجد المتتبع لمساره التعليمي أن أحدث سنٌ لقي فيها العلماء كانت الثالثة عشرة⁽⁸⁾ وأقدمها كانت الرابعة والعشرين⁽⁹⁾، وذكر ابن عطية أنه ارتحل طلبا

(1) التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، الدكتور عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، لبنان- لبنان، 1415هـ-1995م، ج1، ص270.

(2) الصلة، ج3، ص898.

(3) نفسه، ج1، ص391.

(4) نفسه، ج1، ص393.

(5) بغية الملتبس، ج2، ص506. وينظر أيضا تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن بن عبد الله ابن الحسن الثباهي، لجنة إحياء التراث العربي، ذخائر التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ-1983م، ص109. والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، ص58. طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان، ج1، ص267.

(6) الغنية، ص190.

(7) فهرس ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية، محمد أبو الأحناف، محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1404هـ-1983م، ص59.

(8) نفسه، ص94.

(9) السابق، ص109.

للعلم، وكانت رحلاته إلى مدن الأندلس ومنها: قرطبة التي كانت أكثر أسفاره إليها⁽²⁾، وجيان التي مر بها في طريقه غازيا سنة ثلاث وخمسمائة⁽³⁾، ثم مرسية⁽⁴⁾ وإشبيلية⁽⁵⁾، وبلنسية⁽⁶⁾ ونسبت له رحلة إلى المشرق⁽⁷⁾ شكك عبد الوهاب فايد في صحتها، ودليله عدم إشارة القاضي أبي محمد إلى هذه الرحلة مع أهمية الرحلات العلمية في حياة العلماء، يضاف إليه تجرده للجهاد في سبيل الله والتصدي للخطر الإسباني الذي كان يترصص ببلاد الأندلس في كل حين⁽⁸⁾، هذا إلى جانب ما أحاط به من وفرة في مصادر المعرفة سواء تعلق الأمر بالشيوخ أو بمقتنياتهم ومروياتهم ومؤلفاتهم من الكتب بما قد يغني منشغلا بمصير وطنه عن التفكير في مغادرته، واحتمال أن تكون الحرب، أقعدته عن الرحلة فيه ضعف بسبب استمرار الحركة من الأندلس وإليها، وإذا كان السفر متاحا لعامة الناس، فمن الغريب أن يعسر على الفارس المقاتل.

ومع هذا فقد كانت له مكاتبات خارج حدود وطنه، إذ كاتب محمد بن منصور بن محمد ابن الفضل الحضرمي بالإسكندرية وحصل منه على إجازة خطية⁽⁹⁾، وبالمهدية أبا عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري⁽¹⁰⁾ وقد تمت الإشارة إلى تلك التنقلات والمكاتبات في كتاب «منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم» مع التنبيه إلى عدم اكتفاء القاضي بإجازة الشيخ الواحد في دفعه طموحه العلمي ونهجه المعرفي إلى طلب أخرى من غيره⁽¹¹⁾، ومما تقدم يتضح أن نشأة هذا العلم كانت علمية بحثية، ولم يتطرق العلماء إلى الجانب الاجتماعي إلا لما ارتبط منه بمحطات التحول الحاسمة في حياته، مثل الحديث الذي دارينه وبين ابنته عندما طلب منه تولي قضاء ألمرية، أو حادثة صده عن مرسية التي كان في إثرها حتفه سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وقيل اثنتين وأربعين⁽¹²⁾.

(1) السابق، ص 109.

(2) نفسه، ص 107، 112، 119.

(3) نفسه، ص 121.

(4) نفسه، ص 100.

(5) نفسه، ص 121.

(6) نفسه، ص 109.

(7) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1414هـ-1993م، ج 2، ص 59.

(8) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، ص 55.

(9) فهرس ابن عطية، ص 115.

(10) نفسه، ص 138.

(11) عبد الوهاب فايد، ص 57.

(12) المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي، ص 266، وينظر أيضا الصلة، ص 564.

ج. تميّزه:

يجد المتصفح لكتب التراجم والطبقات بحثاً عن أخبار ابن عطية شهادات كثيرة بتميّزه، ومنها شهادة تلميذه ابن بشكوال بأنه: «كان واسع المعرفة قوي الأدب، متفنناً في العلوم⁽¹⁾»، وقال الضبي: «فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي شاعر بليغ كاتب ألف في التفسير كتاباً ضخماً أربى فيه على كل متقدم⁽²⁾»، وقال ابن الأبار: «أحد رجالات الأندلس الجامعين إلى الفقه والحديث والتفسير والأدب⁽³⁾»، وقال أبو حيان - عنه وعن محمود بن عمر الزمخشري -: «أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير⁽⁴⁾»، وقال شمس الدين الذهبي: «وكان فقيهاً، عارفاً بالأحكام، والحديث، والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب، ذا ضبطٍ وتقيد، وتحررٍ، وتجويد، وذهنٍ سيّال، وفكرٍ إلى موارد المشكل ميّال، ولو لم يكن له إلا تفسيره الكبير لكفاه⁽⁵⁾».

هذه جملة أقوال أجمعت على تميّز ابن عطية في علم التفسير بما استعد من علوم وفنون لاغنى عنها لمن حاض غمار أشرف مفسر من القول لينال به شرف العمل الذي يقرب من الله ﷻ، فقد تبوأ مكانة رفيعة بين مفسري عصره، بل كانت له الأفضلية عليهم بما اتصف به تفسيره من ضبطٍ وبعد عن البدع⁽⁶⁾.

ولعل ما يعني البحث هنا هو بيان السبيل إلى تحصيل تلك المعارف والتفوق فيها، ولهذا البيان يحسن سوق بعض العوامل المساعدة على بلوغها، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. عناية والده بتعليمه فقد كان مقدماً في الفتيا والتدريس والإسماع والتفسير⁽⁷⁾، ولا شك أن قرب الولد من أبيه من أقوى الدوافع إلى الاقتداء به و السير على نهجه.
2. كثرة الكتب المتداولة في زمانه، فقد ذكر - في فهرسه - أنه تلقى عن شيوخه ما يزيد على العشرين

(1) الصلاة، ج1، ص563.

(2) بغية الملتمس، ج2، ص506.

(3) المعجم في أصحاب القاضي الصدقي، ص265.

(4) البحر المحيط، محمد بن يوسف، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ-1992-1993م، ج1، ص112.

(5) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1424هـ-2003م، م11، ص787.

(6) الفتاوى الكبرى، تقي الدين بن تيمية، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دارالكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ-1987م، مج5، ص85.

(7) الغنية، ص190.

ومئة كتاب في الفقه والحديث والتاريخ و النحو واللغة والتفسير، وهذا أثرى رصيده المعرفي وعزز قدرته على المقارنة والتحليل واستنباط الأحكام.

3. كثرة شيوخه الذين تلقى العلم عنهم، مما جعله يقرأ الأثر الواحد على عدد من الشيوخ بروايات مختلفة السند مما ساعده على امتلاك المعارف ورسوخها في الذهن دون التباس أو اضطراب، قال ابن خلدون: «فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها⁽¹⁾». وقال عبد الوهاب فايد: «إن التلميذ يستمد ثقافته من شيوخه، فالشيوخ بالنسبة إليه هم القدوة العملية⁽²⁾».

4. ذكاه، إذ أجمع عدد من المؤرخين على تميزه بالذكاء، قال شمس الدين الذهبي: «وكان يتوقّد ذكاءً⁽³⁾»، وقال لسان الدين ابن الخطيب: «وكان غاية في الدهاء والذكاء، والتهمم بالعلم، سريّ الهمّة في اقتناء الكتب⁽⁴⁾»، وهي العبارة نفسها التي أثبتتها ابن فرحون⁽⁵⁾، ووصفه السيوطي بـ «توقّد الذهن وحسن الفهم وجلالة التصرف⁽⁶⁾»، قال شمس الدين الداودي: «وكان يتوقّد ذكاءً⁽⁷⁾»، وبهذا أحرز الفقيه أبو محمد تفوقه على أقرانه والقطاحل من معاصريه بالاستثمار الجيد للشراء المعرفي المحيط به، وإلا كان مصيره مثل غيره ممن أتاحت لهم فرص مشاهدة لكنهم لم يتركوا الأثر الذي تركه.

ولا يمكن إغفال العامل الوراثي، فأسرته حازت كل فضيلة بدء بالجهاد الذي دخل جده عطية الأول بلاد الأندلس تحت لوائه، ثم العلم الذي توارثته الأسرة الكريمة كابرا عن كابر، وورثته أبنائها جيلا بعد جيل⁽⁸⁾.

(1) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، خليل شحادة وسهيل زكريا، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1401هـ- 1981م، ص744، 745.

(2) منهج بن عطية، ص39.

(3) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والعلماء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م، م11، ص788.

(4) الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ج3، ص412.

(5) الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، ج2، ص57.

(6) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1384هـ- 1975م، ج2، ص73.

(7) طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1403هـ- 1983م، ج1، ص266.

(8) منهج بن عطية في تفسير القرآن الكريم، ص21.

د. مشاربه النحوية:

ترجم ابن عطية في فهرسته لثلاثين شيخا أخذ عنهم مراسلة أو مشافهة، و الحديث عن هؤلاء المشايخ مبحث قلما يخلو منه بحث أكاديمي أو مستقل، فبدا من المناسب حصر الحديث في الشخصيات التي كان لها أثر مباشر في رسم التوجه النحوي لابن عطية ومنها:

والده غالب: قرأ عليه «الكافي في النحو» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ومن شيوخه المقدمين في النحو «أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي»⁽¹⁾، تصدر للإقراء والنحو بغرناطة⁽²⁾، قرأ عليه ثلاثا من أمهات الكتب في النحو اللغة، هي: «الكتاب» لسبيويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، و«إصلاح المنطق» ليعقوب بن السكيت و«الفصيح» لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب⁽³⁾ وكانت قراءة «الكتاب» بسند ضم ثلثة من العلماء الأندلسيين والمصريين والبصريين.

فمن الأندلسيين أبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج، من أهل قرطبة، إمام اللغة بالأندلس بلا منازع⁽⁴⁾ روى عن ابن الأفليلي⁽⁵⁾.

ومنهم أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا بن مفرج بن يحيى الزهري، من أهل قرطبة، المعروف بابن الأفليلي⁽⁶⁾، من العلماء الرواد بالأندلس، جمع بين العلم بالنحو واللغة والأدب والبلاغة والنقد⁽⁷⁾.

ومنهم أبو عبد الله محمد بن عاصم النحوي المعروف بالعاصمي القرطبي حدث عنه أبو القاسم بن الإفليلى. كان نحويا مشهورا إماما في العربية⁽⁸⁾.

(1) غاية النهاية، في طبقات القراء، محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري، برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،

ط1، 1427هـ-2006م، ج1، ص459

(2) نفسه، ص460

(3) فهرس ابن عطية، ص101، 102، 103، 104.

(4) الصلة، ج2، ص530. (ترقيم متواصل)

(5) إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب

الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ج2، ص207.

(6) الصلة، ج1، ص155.

(7) إنباه الرواة، ج1، ص218.

(8) نفسه، ج3، ص197.

سمع هؤلاء الثلاثة «الكتاب» عن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الرباحي⁽¹⁾ الذي لقي أبا جعفر النحاس في المشرق، فحمله عنه رواية⁽²⁾ ثم عاد به إلى الأندلس وأسهم في الارتقاء بالدرس النحوي بقرطبة وتوسيعه ليشمل دقائق العربية وغوامضها وتعليل مسائلها، كما كان الباعث لعلم الصرف أيضاً⁽³⁾. ومن المصريين أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج. وكان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف؛ ولم تكن له مشاهدة، فإذا خلا بقلمه جوّد وأحسن⁽⁴⁾. ومن البصريين أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج⁽⁵⁾ تلميذ الميرد وعليه قرأ «الكتاب». ومنهم أبو العباس محمد بن يزيد الميرد⁽⁶⁾. وعليه قرأ الزجاج «الكتاب»⁽⁷⁾، وقرأ أبو العباس ثلث كتاب سيبويه على الجرمي، وتوفي الجرمي، فابتدأ قراءته على المازني⁽⁸⁾. ومنهم أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، قرأ «الكتاب» على أبي الحسن الأخفش⁽⁹⁾. ومنهم سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، يكنى أبا الحسن، أخذ عن سيبويه، ويُعرف بالأخفش الصغير؛ لأن الأخفش الكبير هو⁽¹⁰⁾ عبد الحميد بن عبد الحميد، كُنّيته أبو الخطاب، وكان سعيد بن مسعدة أكبر من سيبويه، وصحب الخليل قبل صحبتته لسبويه. وكان معلماً لولد الكسائي، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه⁽¹¹⁾.

لعل المتأمل في هذه الطريق التي وصل منها «الكتاب» إلى ابن عطية سيكتشف أن أبا جعفر النحاس هو حلقة الربط الوسطى بين الأندلس و النحو البصري، وهو الذي نهل منه قبل أن يمتزج بنحو الكوفيين؛ ثم اخذه عنه بعد ذلك الرباحي لينشره بين معلمي النحو الأندلس، وبهذا تتضح قوة الأثر البصري في

(1) فهرس ابن عطية، ص 102.

(2) طبقات النحويين و اللغويين، محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب، 50، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط 2، ص 311.

(3) نفسه.

(4) نفسه، ص 220.

(5) نفسه، ص 111.

(6) نفسه، ص 101.

(7) نفسه، ص 110.

(8) نفسه، ص 110.

(9) نفسه، ص 87.

(10) طبقات النحويين و اللغويين، ص 72.

(11) نفسه، ص 73.

لعل المتأمل في هذه الطريق التي وصل منها «الكتاب» إلى ابن عطية سيكتشف أن أبا جعفر النحاس هو حلقة الربط الوسطى بين الأندلس و النحو البصري، وهو الذي هُل منه قبل أن يمتزج بنحو الكوفيين؛ ثم اخذ عنه بعد ذلك الرباعي لينشره بين معلمي النحو الأندلس، وبهذا تتضح قوة الأثر البصري في توجيهات ابن عطية النحوية، غير أنه يصعب الحديث عن مدى هذا الأثر قبل نهاية هذه المذكرة. ومن شيوخه الذين كان لهم أثر في بناء شخصيته النحوية أبو القاسم خلف بن إبراهيم ابن خلف بن سعيد بن الحصار المعروف بابن النحاس، فقد أخذ عنه «شرح الجمل»⁽¹⁾ لابن باب شاذ⁽²⁾. فالكتاب المشروح هنا هو «الجمل في النحو» لأبي إسحاق الزجاجي⁽³⁾ الذي سبق ذكره بين البصريين، غير أنه اتبع في كتابه حرية الاختيار بين نحو البصريين و الكوفيين معبراً عن نزعة بغدادية مستقلة⁽⁴⁾ مما يضيف ملمحاً آخر للتوجه النحوي عند الفقيه أبي محمد يفسح أمامه فضاء واسعاً من الاختيارات النحوية.

هـ. آثاره:

1. كتابه في التفسير:

لا يختلف اثنان في أن ابن عطية خلف كتاباً في التفسير حاز أسباب الثناء، قال فيه الضبي: «ألف في التفسير كتاباً ضخماً أربى فيه على كل متقدم⁽⁵⁾». وقال تقي الدين بن تيمية: «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً وبجناً وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها⁽⁶⁾». فقد فضل تفسير ابن عطية بسبب بعده عن البدع والتي يقصد بها آراء المعتزلة التي بثها ابن عمر في «الكشاف» ومع ذلك لم ينف عنه بعض تلك البدع التي يقصد بها آراء الأشاعرة التي برزت فيه من حين لآخر.

(1) فهرس ابن عطية، ص 121.

(2) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ ابن داود بن سليمان بن إبراهيم. النحوي المصري من مؤلفاته، ((شرح جمل الزجاجي)) ينظر ترجمته في بغية الوعاة، ج 2، ص 17.

(3) بغية الوعاة، ج 2، ص 17.

(4) الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دار الأمل، الأمل، إربد- الأردن، ط 1، 1404هـ-1984م، ق 1 ص 21.

(5) بغية الملتمس، ص 389.

(6) الفتاوى الكبرى، ج 5، ص 85.

ويعد عبد الوهاب عبد الوهاب فايد من أوائل الذين أثاروا قضية التشكيك في تسمية هذا السفر - من المحدثين - إن لم يكن أولهم ، قال: «وهذا الاسم الذي اشتهر به تفسير «ابن عطية» لم يكن من وضع ابن عطية، ولم يعرف في العصور اللاحقة لعصر ابن عطية⁽¹⁾» وبعدها استعرض جملة من الأدلة النقلية التي تؤكد صحة مذهبه ثم رجح بعد ذلك أن يكون ملا كاتب جلبي هو أول من أطلق هذا الاسم على تفسير ابن عطية في القرن الحادي عشر الهجري⁽²⁾.

ويمكن الاستدراك على ماتقدم بالقول: إن هذا التفسير يكون قد عرف في القرن الثامن الهجري بتسمية قريبة من تلك التي اشتهر بها وهي «الوجيز في شرح كتاب الله العزيز»⁽³⁾.

2. فهرس شيوخه:

كتاب ترجم فيه ابن عطية لثلاثين شيخاً شهد لهم بفضلهم عليه، مثبتاً إجازاتهم وما قرأ عليهم أو ناولوه إياه من كتب سواء تعلق الأمر بالذين التقى بهم أم بالذين كاتبهم.

3. كتابه في الأنساب:

هو كتاب ذكره ابن الأثير في معرض حديثه عن رد أبي محمد الرشاطي على انتقادات وجهها له ابن عطية في كتابه «الكبير في النسب»⁽⁴⁾ وذكره محمد عبد الله عنان أيضاً فقال: «وألّف كتاباً في «الأنساب»⁽⁵⁾» ولم يذكر أحد أنه حقق أو طبع ولم تصادف الباحث إشارة إليه فيما توفر من مظان غير ما ذكر، والله **عَلَمٌ** أعلم وأحكم.

(1) منهج بن عطية في تفسير القرآن الكريم، ص 81.

(2) نفسه.

(3) عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة ببجاية، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني، عادل نويهض، ذخائر التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1399هـ- 1979م، ص 363.

(4) المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، ص 224.

(5) دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، ط 2، 1411هـ- 1990م، العصر الثالث، ص 458.

الفصل الأول

التوجيه النحوي للمعنى ومصادره
عند ابن عطية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولاً: مفهوم التوجيه النحوي

أ. لغة

ب. اصطلاحاً

ثانياً: مصادر التوجيه النحوي عند ابن عطية:

أ. كتاب سيبويه

ب. معاني القرآن للفراء

ج. المقتضب للمبرد

هـ. معاني القرآن وإعرابه للزجاج

و. الإغفال والحجة للفارسي

توطئة:

كان من بين الأهداف التي صرح عبد الحق بن عطية بالسعي إلى تحقيقها التنبيه إلى كل ما يحتمل أن يكون المفسرون السابقون قد وقعوا فيه من زلل أو انحراف متبعا للفظ حسب رتبته، قال: «فمستى وقع لأحد من العلماء الذين حازوا حسن الظن بهم لفظ ينحو إلى شيء من أغراض الملحدن نبهت عليه⁽¹⁾»، ولم يكن إقباله على كتب التفسير عشوائيا وإنما كان ينتقي تفاسير الثقات الذين يحتمل زللهم من غير قصد ثم ينبه عليه، كما بين منهجه في التنبيه فقال: «وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية: من حكم، أو نحو، أو لغة، أو معنى، أو قراءة⁽²⁾».

وما دام القصد في هذا البحث إلى التوجيه النحوي، فقد حاولت التقريب بين مفاهيم التوجيه النحوي لدى نخبة من العلماء من أجل توضيح تصوري للتوجيه النحوي للمعنى.

كما أن بحث المصادر سينحصر في تلك المتصلة بالتوجيه النحوي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، فقد ذكر ابن عطية جملة من الكتب بأسمائها ونسب إليها آراء أصحابها أو أقوالهم، ولكن هذا الذكر لم يغط كل تلك الآراء والأقوال، فكتيرا ما تصادف من يقرأ المحرر الوجيز آراء وأقوال مسندة إلى أعلام دون الإحالة على مصادرها، وأخرى يصعب التحقق من نسبتها، لذلك كان من بين ما شملته عناية الباحث في هذا الفصل محاولة تخريج النصوص من مصادرها الأصلية كما أثبتتها أصحابها لا كما أوردها ابن عطية، ثم مقارنتها بموقف المفسر بغية الوصف الدقيق لموقفه منها.

اعتمد المفسر أبو محمد عبد الحق بن عطية في توجيهه النحوي لمعاني الآيات القرآنية على عدد من المصنفات التي كان لها وزنها في ترجيح كفة توجيهه من التوجيهات النحوية للفظ من ألفظ القرآن الكريم ليكون دليلا قويا على صحة وجه من وجوه المعاني التي اختارها، وسوف يرد ذكر تلك المصنفات حسب وفيات مؤلفيها.

(1) المحرر الوجيز، مقدمة التحقيق، مج 1، ص 9.

(2) نفسه.

أولاً: مفهوم التوجيه النحوي

أ. لغة:

التوجيه: مصدر للفعل وَجَّهَ يُوَجِّهُ، والأمر منه وَجَّهٌ، نحو قولهم «وَجَّهَ الْحَجَرَ جِهَةً مَالَهُ»⁽¹⁾، بمعنى إذا لم يستقم الحجر في البناء على الوجه الذي هو عليه فقلبه على وجه آخر حتى يستقيم⁽²⁾ فإذا استقام صار له وجه في البناء يصح اتباعه والاطمئنان إليه. ويقابل التوجيه في اللغة الإنجليزية (guidance). بمعنى المساعدة أو النصح المقدم لشخص من قبل آخر أكبر سناً أو أكثر تجربة، ومن معانيها توجيه الحجر واستعمال المعدات الإلكترونية مثل نظام توجيه الصواريخ⁽³⁾، وردت المادة (guidance) نفسها في اللغة الفرنسية بمعنى طريقة لمساعدة الأطفال للتأقلم مع محيطهم⁽⁴⁾ إلا أن اللفظ الأقرب إلى التوجيه في هذه اللغة هو (Guidage) التي وردت بمعنى توجيه حركة جهاز آلي أو عملية توجيه طائرة، أو غواصة، أو صاروخ لا سلكياً⁽⁵⁾. والفعل وَجَّهَ مَزِيدٌ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، الْمَجْرَدُ مِنْهُ (وَجَّهَ)، وَمِنْهُ الْوَجْهُ؛ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ⁽⁶⁾، ويقابله في الإنجليزية (face) وهو جزء الرأس الأمامي من الذقن إلى منبت الشعر⁽⁷⁾.

ب. اصطلاحاً:

ارتبط الاستعمال الاصطلاحي للتوجيه عند علماء العربية ومفسري القرآن الكريم بالوجوه المختلفة التي قد تحملها آية من آي القرآن الكريم أو حديثاً نبوياً شريفاً أو قولاً من أقوال العرب الفصحاء شعراً كان أو نثراً. ومن أمثلة ذلك احتجاج سيبويه لإعمال أقرب المتنازعين بقوله: «كما كان خشنت بصدره وصدري

(1) الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، عبد المجيد قطامش، من التراث الإسلامي، ك7، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1400هـ-1980م، ص227.

(2) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، محمد عبد المنعم خفاجي، محمود فرج العقدة، تراثنا، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ط، دت، ج6، (وجه)

(3) Oxford, Advanced learner's dictionary, 8th edition, 2010, 9th impression, 2013.

(4) Hachette, encyclopédique illustré.

(5) نفسه.

(6) تهذيب اللغة، ج6، ص351 (وجه).

(7) Oxford (face)

زيد، وجه الكلام⁽¹⁾»، فالمقصود بوجه الكلام هنا هو القياس الذي يتبع في التنازع.

- وفي قول الله ﷻ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [38/5].

قال الفراء: «تختار العرب الرفع في «السارق والسارقة» لأثهما [غير] موقَّتين، فوجهها توجيه الجزاء⁽²⁾»، بمعنى أهما في محل رفع بالابتداء قياساً على اسم الشرط (مَن)، كأنه قال (من سرق)⁽³⁾، فوقع عليهما الحكم نفسه.

وفي بيان السبب الذي من أجله قرأ قتادة⁽⁴⁾ والأعمش⁽⁵⁾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [4/1] بالنصب (مَالِكِ)⁽⁶⁾ قال الطبري: «وإنما أورطه في قراءة ذلك - بنصب الكاف من (مالك)، على المعنى الذي وصفت - حيرته في توجيه قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [5/1] وجهته، مع جر ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وخفضه⁽⁷⁾»، فمن نصب (مَالِكِ) على النداء أو المدح⁽⁸⁾ إنما فعل ذلك ليتجه الخطاب بعده بـ ﴿إِيَّاكَ﴾، بسبب اعتقاده بفساد مجيء الخطاب بعد الغيبة، وأثبت ابن جرير أن قراءة الخفض لها وجه في كلام العرب يعرف في البلاغة بالالتفات، وساق ما يكفي من الشواهد استدلالاً على صحته⁽⁹⁾.

ومما تقدم يتضح ارتباط مدلول التوجيه بتقليب النص على وجوه حتى يستقيم على قياس من أقيسة النحاة أو قول من أقوال الفصحاء.

برز مصطلح توجيه القراءات في علوم القرآن؛ فهو: «علم يبين فيه دليل القراءة وتصحيحها من حيث

- (1) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ-1983م. ج1، ص74.
- (2) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م، ج1، ص306.
- (3) نفسه.
- (4) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري الأعمى المفسر، أحد أئمة القراءات، له اختيار، سمع من أنس بن مالك وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وغيرهم، يضرب بحفظه المثل، توفي سنة سبع عشرة ومائة، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص26.
- (5) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولا هم الكوفي ولد سنة ستين، مات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئة، ينظر غاية النهاية، ج1، ص316.
- (6) هي قراءة، ينظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1404هـ-1984م، ج1، ص12.
- (7) جامع البيان، ج1، ص153.
- (8) مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط2، 1424هـ-2003م، م1، ص108.
- (9) جامع البيان، ج1، ص153، 154.

العربية واللغة ليعلم القارئ وجه القراءة⁽¹⁾؛ وهو مفهوم خاص بتوجيه القراءات الذي يعنى يبحث الدليل النحوي و اللغوي الذي تسند إليه صحة القراءة، ويقتى قوله «ليعلم القارئ وجه القراءة»، يكتنفه بعض الإبهام ما لم تقدر بعد(القراءة) صفة توضحها، مثل: (الصحيحة)، أو(التي يقرأ بها) وغيرهما من الصفات، وما يعنى البحث من هذا المفهوم هو إقامة الدليل على صحة المادة اللغوية.

ويوصف التوجيه النحوي بأنه «علم ضخم جدا، وبخاصة توجيه القراءات السبع⁽²⁾»، وفي وصفه بالضخامة ما يدل على اتساع مجاله إذ يعد من أضرب التأويل النحوي لجأ إليه النحاة لضبط ما تجاوز حدود القياس من القراءات القرآنية أو غيرها مما يحتج به من كلام العرب الفصحاء، فهو: «توجيه..الكلام الخارج عن النظام، ورده إليه من طريق موافقته لبعض لغات العرب- أي لهجاتهم- أو من طريق الحذف والتقدير⁽³⁾»، وقيل هو: «رواية البيت أو القراءة على وجه من الوجوه الصحيحة أو الشاذة⁽⁴⁾»، وقيل أيضا، هو: «بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلا وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا⁽⁵⁾».

ومن هذه يتضح أن موضوع التوجيه النحوي هو الكلام الفصيح الذي قصر عنه القياس المطرد فيضطر النحاة إلى الاحتجاج لصحته إما بما يوافقه من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، وإما بتأويله ليصبح موافقا لقواعد النحو.

وفي ضوء ماتقدم يمكن تحديد مفهوم للتوجيه النحوي للمعنى - لضبط النهج الذي سيتم اتباعه في هذه المذكرة- وهو: دراسة ما قام به ابن عطية من تقليب لألفاظ القرآن الكريم على مختلف الوجوه النحوية والصرفية لتقوية المعاني التي اختلف فيها مع غيره، ثم عرض من وافقه أو خالفه من آراء المتأخرين لبيان وجه الصواب.

-
- (1) الزيادة و الإحسان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد(عقيلة) بن سعيد بن مسعود، إبراهيم محمد محمود، مركز البحوث و الدراسات، الشارقة- الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1427هـ- 2006م، ج4، ص216.
 - (2) مقالات محمود محمد الطناحي، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2002م، ص217.
 - (3) السابق.
 - (4) معجم علوم العربية، محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م، ص163.
 - (5) معجم مصطلحات النحو الصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1422هـ- 2011م، ص295.

المبحث الأول: كتاب سيبويه

1. التعريف بسيبويه
2. الكتاب
3. توجيهات ابن عطية
4. خلاصة

1. التعريف بسيبويه:

أبو شر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز الفارسية، انتقل إلى البصرة طلباً لعلم الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة⁽¹⁾ ثم تحول عنه إلى الخليل طلباً لعلم النحو، فلزمه وأكثر مجالسته، فحضي بمكانة عنده، ووصف بأنه أثبت من حمل عنه، توفي وهو ابن ثلاث وثلاثين، سنة ثمانين ومئة للهجرة⁽²⁾.

2. الكتاب:

كتاب اللغة العربية ونحوها الذي لم يوضع مثله من قبل ولا من بعد، «سماه الناس قرآن النحو⁽³⁾»، كما كان علماً على نفسه فلم يجوجه من مصنفه كلمة أو بضع كلمات تسمه ليميز عن غيره من المصنفات بل يكفي القول: إن فلاناً قرأ «الكتاب» أو نصف «الكتاب» حتى يعرف الناس أنه كتاب سيبويه⁽⁴⁾، وما طارت له هذه الشهرة في الآفاق إلا بما حواه من خالص علم أستاذه الخليل⁽⁵⁾، وصدق ما نقله عن جهازة الفصاحة من أمثال يونس بن حبيب⁽⁶⁾، فكان «الكتاب» للإمام وكل ما ألف بعده تبع خطاه على استحياء⁽⁷⁾، أقبل عليه العلماء بما يستحق من إكبار فمنهم من اعترف بفضله عليه فأقر أنه أفنى

(1) أبو سلمة بن دينار الخزاز مولى بني تميم البصري، نحوي من الطبقة الخامسة ذكره الزبيدي بعد الخليل بن أحمد، محدث أخرج عنه البخاري، شهد له العلماء بالثقة توفي سنة سبع وستين ومائة للهجرة، ترجمته في الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد، ت، محمد عبد المعيد خان، السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية 1/16/4، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ط1، 1393هـ-1979م، ج6، ص216.

(2) طبقات النحويين واللغويين، ص66.

(3) مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة فحضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، ص65.

(4) أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة- مصر، ط1، 1374هـ-1955م، ص39.

(5) طبقات النحويين و اللغويين، ص75.

(6) نفسه، ص52. يونس بن حبيب هو أبو عبد الرحمن يونس النحوي، أخذ النحو عن حماد بن سلمة وعيسى بن عمر، وأبي عمرو، وأبي الخطاب الأحمش، عاش بعد سيبويه أربعاً وعشرين سنة، توفي سنة أربع ومئتين للهجرة، ينظر تاريخ العلماء

النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو الحسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1401هـ-1981م، ص123.

(7) أخبار النحويين البصريين، ص39.

الناس منه في الفقه ثلاثين عاماً⁽¹⁾، ومنهم من تهيب خوض غمار قراءته، فكانت عنده بمنزلة ركوب البحر⁽²⁾، فلا عجب أن يتواتر أخذهم منه و الاحتكام إليه فيما أشكل عليهم فهمه من كلام الله ﷻ وغيره من كلام العرب الفصحاء.

3. توجيهات ابن عطية من الكتاب:

راجع ابن عطية «الكتاب» في كثير من توجيهاته النحوية وتنوعت طرائق إحالته عليه بين ذكره منسوبا إلى صاحبه، وبين النقل عنه ونسبة القول إليه، وبين الاستعانة بآراء سيبويه الموثوقة في كتب من أخذ عنه، وفيما يأتي سيتم عرض هذه التوجيهات باتباع ترتيب الآيات في المصحف الشريف.

— ذهب ابن عطية إلى أن وجه الاشتقاق في (شَيْطَان) هو الفعل (شَطَنَ) الذي بمعنى بُعد وبذلك تكون النون أصلية فيصاغ على (فَيْعَال) وهو مذهب من وصفهم بالحذاق ومنهم: ابن قتيبة⁽³⁾، وابن جرير الطبري⁽⁴⁾، وأبو إسحاق الزجاج⁽⁵⁾، وابن السراج⁽⁶⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁷⁾ وفيه ردُّ على من قال بأنه مشتق من الفعل (شَاطَ) الذي بمعنى أحرق، وبهذا الاشتقاق تكون النون زائدة، ووزن (شَيْطَان) هو (فَعْلَان) وهو ما ذهب إليه الماوردي، قال: «والقول الفاصل: أنه فَعْلَان من الشَّيْط وهو الاحتراق⁽⁸⁾».

قال ابن عطية: «ويرد على هذه الفرقة أن سيبويه حكى أن العرب تقول: تشيطن فلان إذا فعل أفاعيل الشياطين، فهذا يبين أنه تَفَعَّل من شطن، ولو كان من شاط لقالوا تشييط⁽⁹⁾».

وفي «الكتاب»: «وشَيْطَانُهُ فَتَشَيْطَنَ تَشَيْطَانًا⁽¹⁰⁾»، ذكر سيبويه هذه المادة ليبين وجه

(1) طبقات النحويين، ص 75.

(2) أخبار النحويين البصريين، ص 39.

(3) تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1398هـ-1978م، ص 23.

(4) تفسير الطبري، ج 1، ص 109، 110.

(5) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ-1988م، ج 1، ص 115.

(6) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1417هـ-1996م، ج 3، ص 198.

(7) الحجة للقراء السبعة، ج 2، ص 22.

(8) تفسير الماوردي (النكت و العيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، من روائع التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج 1، ص 77.

(9) المحرر الوجيز، مج 1، ص 57.

(10) الكتاب، ج 4، ص 286.

صرف (شيطان) من منعه ولم يفصل في زيادة النون من أصالتها وإنما اشترط لصرف (شيطان) أن تكون نونه أصلية، كما اشترط لمنعه من الصرف أن تكون النون زائدة⁽¹⁾.

وما يفهم من هذا التوجيه الصرفي هو اشتراك الانس والجن جميعا في التشيطن فمثلا كان من الجن شياطين كان من الانس شياطين أيضا، أما من قال بأن (الشيطان) من شاط يشيط بمعنى أحرق، فمن باب تسميته بجوهره، وهو النار، وفيه احتمال نفي أن يكون من الإنس شياطين، والشيطان في الإنجليزية (devil, Satan). بمعنى أقوى روح شريرة في الاعتقاد الإسلامي والمسيحي واليهودي⁽²⁾، ولا استثناء— بهذا المعنى— للبشر من التشيطن.

— وفي تفسير قوله ﷺ: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [100/2].

ذهب سيبويه إلى أن الواو بعد همزة الاستفهام من قوله ﴿أَوْكَلَّمَا﴾ زائدة⁽³⁾، وتبعه في ذلك الأخفش الأوسط⁽⁴⁾، كما نسب الطبري إلى الكوفيين قولهم إن الواو حرف عطف دخلت عليها همزة الاستفهام، وهو الرأي الصواب عنده⁽⁵⁾، وذكر النحاس أنها (أو) حرّكت الواو منها في مذهب الكسائي⁽⁶⁾ وقرأ أبو السّمّال⁽⁷⁾ (أوكلما عهدوا) بإسكان الواو، وترك المد في العين، وإسكان الواو غير جائز عند أبي الفتح⁽⁸⁾، قال الزمخشري: «أَوْكَلَّمَا الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا⁽⁹⁾».

قال ابن عطية: «وهذا كله متكلف، وأو في هذا المثل متمكنة في التقسيم، والصحيح قول سيبويه⁽¹⁰⁾»، وبهذا التوجيه يكون الأسلوب استفهاما ينكر على اليهود— اللذين نزلت فيهم هذه

(1) الكتاب، ج3، ص217، 218.

(2) Oxford.

(3) الكتاب، ج3، ص189.

(4) معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م، ج1، ص147.

(5) تفسير الطبري، ج2، ص400.

(6) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، 1429هـ-2008م، ص57.

(7) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له قراءة شاذة مطعون في سنده، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص26.

(8) المختصب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، علي النجدي ناصف وشريكاه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة-مصر، 1415هـ-1994م، ج1، ص99.

(9) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر، عادل عبد الموجود وعلي

محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م، ج1، ص304

(10) المحرر الوجيز، مج1، ص296.

الآية⁽¹⁾ - اجتماع الفسق مع نقض العهد في أخلاقهم ، وكتب المحققون على الهامش «وهو الصحيح في مثل هذا التركيب⁽²⁾». بمعنى أنه يمكن أن يقاس على هذا التركيب تراكيب أخرى اشتملت على واو العطف مسبوقه بهمزة الاستفهام، وهو إقرار بصحة مذهب سيوييه، وبطلان مذهب من ادعى أنها (أو) بسكون الواو وإنما حركت للتخفيف باعتبار الفتحة أخف الحركات، وإنما تسكن الضمة والكسرة قال أبو الفتح: «والمفتوح لا يسكن استخفافاً⁽³⁾»، وما يفهم من هذا هو أن التخفيف يكون فيما ثقل وباعتبار الفتحة أخف الحركات، فإسكانها لا يستساغ وإنما يعد من باب تخفيف المخفف.

- وفي قوله ﷺ: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بْنَ بَعِثْتَهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» [21/3].

قال سيوييه: «إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له درهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزء إذا قال: إن يأتي فله درهمان⁽⁴⁾».

قال ابن عطية: «ودخلت الفاء في قوله ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ لما في (الذي) من معنى الشرط⁽⁵⁾»، فالفاء رابطة لجواب الشرط، وبهذا أنزل الموصول الاسمي ﴿الَّذِينَ﴾ منزلة أداة الشرط، بمعنى أن تبشيرهؤلاء بالعذاب كان نتيجة ما نسب إليهم من أفعال على نحو (من يكفر ويقتل فله العذاب)، ثم أضاف: «وهذا المعنى نص في كتاب سيوييه»، وهي إشارة إلى ما تقدم ذكره.

- وفي تفسير قوله ﷺ: «وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا» [32/4].

كان الوجه عند ابن عطية أن يقدر مفعولاً به ثان للفعل ﴿سَأَلُوا﴾، لأن الفعل (سأل) مما يتعدى إلى مفعولين بنفسه فلا يحتاج إلى حرف جر يوصله إلى مفعوله فإذا سبق الاسم بعده بحرف الإضافة، وجب تقدير مفعول قبله، وإلا كان ذلك الحرف زائداً، وبخاصة إذا تعلق الأمر بـ (من) فسيوييه لا يميز حذفها من الكلام المثبت، فهذا مذهبه وهو ما صححه ابن عطية قال: «وهذا هو الأصح، ويحسن عندي أن يقدر

(1) أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام- السعودية، ط2، 1412هـ- 1992م، ص30.

(2) المحرر الوجيز، مج1، ص296 (هامش التحقيق).

(3) المحتسب، ص99.

(4) الكتاب، ج3، ص102.

(5) المحرر الوجيز، مج2، ص184.

المفعول: أمانيكم، إذ ما تقدم يحسن هذا التقدير⁽¹⁾» وهذا مظهر من مظاهر التأويل النحوي فيه حذف المفعول توسعا يجوز للسائل -موجبه- أن يسأل الله جنة أو كثيرا أو حظا من فضله⁽²⁾.

— وفي قوله ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَزْدُوهُمْ وَيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [137/6].

اختار ابن عطية قراءة الجماعة⁽³⁾ بفتح الزاي من ﴿زَيْنٌ﴾ واللام من ﴿قَتَلَ﴾، وكسر الدال من ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، وضم الهزمة من ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾، وفي هذه القراءة يرتفع الشركاء بالفعل زَيْنٌ. كما صحح توجيه سيبويه لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي⁽⁴⁾، والحسن⁽⁵⁾، وأبي عبد الملك قاضي الجند⁽⁶⁾ صاحب ابن عامر، (وكذلك زَيْنٌ) بضم الزاي (قتل) بالرفع ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ بكسر الدال ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بالرفع، فرغم اختلاف القراءتين في بناء الفعل زين، وفي إعراب المصدر قتل إلا أنهما تتفقان في رفع الشركاء بالفعل زين مما يجعل الشركاء مزينين للقتل لا قاتلين⁽⁷⁾ وهو وجه المعنى عند ابن عطية، قال: «فالجهور— في هذه الآية— على أن الشركاء مزينون لا قاتلون⁽⁸⁾»، واستمرارا على التوجه نفسه لحن توجيه قطرب⁽⁹⁾ لهذه القراءة بارتفاع الشركاء بالقتل، وحثه لذلك عدم جواز ذكر فاعل المصدر بعد إضافته إلى مفعوله⁽¹⁰⁾، وضعف قراءة ابن عامر⁽¹¹⁾ بضم الزاي (زَيْنٌ)

(1) السابق، ص 537.

(2) نفسه، ص 537.

(3) هم: نافع وابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي وأبو عمرو، وهم ستة القراء من السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد في كتابه.

(4) عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي ﷺ أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب رض الله عنهم، ولا زال يقرئ الناس من زمن عثمان إلى أن توفي سنة أربع وسبعين وقيل: سنة ثلاث وسبعين، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 370، 371.

(5) أبو سعيد الحسن يسار، وكنية يسار أبو الحسن السيد- ولهذا عرف في بعض المصنفات بالحسن بن أبي الحسن- البصري إمام عالم عامل ولد سنة إحدى وعشرين وتوفي سنة عشر ومائة، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2، ص 13.

(6) الشامي، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 545.

(7) المحرر الوجيز، مج 3، ص 468.

(8) نفسه.

(9) محمد بن المستنير اختص بالأخذ عن يونس بن حبيب دون غيره، كان حافظا للغة، كثير النواذر والغريب، كذا في مراتب النحويين، ص 67. وتوفي قطرب سنة ست ومئتين للهجرة، كذا في تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) وذكر قطبها العلماء من غير أهلها وواردتها، أبو بكر

أحمد بن علي بن ثبوت الخطيب البغدادي، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1422هـ- 2001م، ج 4، ص 67.

(10) المحرر الوجيز، مج 3، ص 468.

(11) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي، عالم ثقة، تابعي قرأ على عثمان بن عفان ﷺ، ينظر طبقات القراء السبعة و ذكر مناقبهم وقراءاتهم، أبو محمد عبد الوهاب بن السلال، أحمد محمد عزّوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 1423هـ- 2003م، ص 74.

ورفع المصدر (قَتَلَ)، ونصب (أولادهم) على أنها مفعول به للمصدر مع جر (شركائهم) بالإضافة، وحقته لذلك الفصل بين المتضامين وهو ما لا يجيزه سيويه وجمهور البصريين⁽¹⁾، ومن اللافت للنظر في هذه القضية هو اشتراك الوجه الملحن، والقراءة المضعفة في وجه واحد من المعنى وهو كون الشركاء قاتلين لا مزينين وهو نقيض ما ارتضاه ابن عطية.

ويرى أبو حيان أنه يصح الفصل بين المضاف و المضاف إليه لأنه ثبت في قراءة متواترة منسوبة إلى ابن عامر وهو عربي صريح محض أخذ القرآن عن الصحابي عثمان بن عفان رضي الله عنه في زمن الفصاحة التي لم تشبها شائبة من لحن الأعاجم ومن اختلط بهم من اهل الحواضر⁽²⁾ قال: «ولا التفات إلى قول ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب⁽³⁾».

وفي الوجهين ثراء لنص التشريع الإسلامي، وبهما لا يفلت قاتل النفس بغير الحق من العقاب؛ سواء ارتكب الجرم بيده أم زين ارتكابه لشخص آخر ينوب عنه، ويمتد العمل بمقتضى هذه الآية إلى ما بعد الشرك، وفي عز الإسلام نهي المسلمون عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب⁽⁴⁾.

— وفي قوله جَلَّالَهُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيلًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ [63/9].

ذهب سيويه إلى اعتبار (أَنَّ) الثانية بدلا من الأولى في نحو قولهم: «زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي». فكأنهم قالوا: زعم أنه سيفعل إذا أتاك، وقد علمت أنه سيمضي إذا فعل، لذلك لم يجز للمتكلم بمثل هذا أن يكسر همزة (أَنَّ) لأنها ليست كالاسم يجوز الابتداء به في أي موضع من الجملة، نحو: قد علمت زيدا أبوه خير منك، فأبوه مبتدأ رغم تعلقه بما قبله، أما (أَنَّ) فليست كذلك، فإذا وردت منصوبة كانت بدلا مما قبلها، ونسب إلى الخليل تمتله بقوله جَلَّالَهُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ على صحة بدل ﴿فَأَنَّ﴾ من (أَنَّ) الأولى مع استجادة كسر همزة (أَنَّ) الثانية⁽⁵⁾، وبموجب ما تقدم فإنه لا يجوز كسر همزة (أَنَّ) في مثل هذا الموضع لعدم تمكنها في الصدارة مثل تمكن الاسم، ولذلك يجب فتح همزتها لأنها مصدرية عمل فيها الفعل ﴿يَعْلَمُوا﴾.

اعترض المفسر على هذا التوجيه من ثلاث نواح:

(1) المحرر الوجيز، مج3، ص468.

(2) البحر المحيط، ج4، ص231.

(3) نفسه.

(4) تفسير الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المظلي القرشي، أحمد بن مصطفى الفران، دار التدمرية، الرياض-

السعودية، ط1، 1427هـ-2006م، مج2، ص824.

(5) الكتاب، ج3، ص133.

— معنى (أَنَّ) الأولى لا يتم إلا بخبرها الذي يتم بجواب الشرط الذي تصدرت (أَنَّ) جوابه فهي بذلك جزء من الأولى لا يتم معناها إلا به، لذلك لا يجوز البدل منها قبل استيفاء معناها.

— كانت الفاء وسيطا بين ما يفترض أن يكونا بدلا ومبدلا منه، و البدل يتم بلا وساطة لفظية.

— اختلاف معنى أن— مع صلتها— عما قبلها مما يجعلها أقرب إلى الاستئناف منها إلى البدل⁽¹⁾، ثم أضاف: «وإذا تلطف للبدل فهو بدل الاشتمال⁽²⁾».

واحتج بآراء لمجموعة من النحاة، منهم المبرد الذي قال فيما نسبه إلى أبي عمير الجرمي معلقا على الآية نفسها: «فالتقدير: والله أعلم— فله نار جهنم، ورُدَّتْ (أَنَّ) توكيدا. وإن كسرهما كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء؛ لأنَّ ما بعد فاء المجازاة ابتداء⁽³⁾».

كما احتج بقراءة من قرأ من البصريين⁽⁴⁾ بكسر همزة (أن) وهو وجه أجازته الفراء، قال: «ويجوز في (أن) الآخرة أن تكسر ألفها لأن سقوطها يجوز⁽⁵⁾»

وهو توجيه يستقيم عليه معنى الآية على نحو ما ذكر الطبري: «ألم يعلموا أن لمن حادَّ الله ورسوله نار جهنم⁽⁶⁾» ويؤيده السياق الذي وردت فيه الآية وهو الرد على المنافقين الذين يظهرون المودة والولاء للرسول ﷺ وللمسلمين ويخفون عكس ما يظهرون.

— وفي سورة هود ﷻ: «الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ» [1/11].

قال سيبويه: «وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفاً⁽⁷⁾».

قال ابن عطية: «وَمِنْ لَدُنْ معناه من حيث ابتدئت الغاية⁽⁸⁾»، وبهذا يكون المعنى أن إحكام القرآن وتفصيله إنما مُبتدؤه ومصدره من عند الله ﷻ.

— وفي قوله جل وعز: «أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَبَهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَعْظَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [13/11].

قال سيبويه: «فجاء هذا الكلام على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على

(1) الحرر الوجيز، مج4، ص353.

(2) نفسه.

(3) المقتضب، ج2، ص354.

(4) الحرر الوجيز، مج4، ص354.

(5) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص411.

(6) تفسير الطبري، ج14، ص330.

(7) الكتاب، ج4، ص233.

(8) الحرر الوجيز، مج4، ص537.

كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم⁽¹⁾»، لعل أهم ما يمكن فهمه من هذا الكلام أن الآية في مشركي العرب دون غيرهم لقولهم في القرآن أنه مفترى فخطبهم الله ﷻ بأسلوب الاستفهام مع علمه بكلامهم تويخا لهم. قال الزجاج: «المعنى بل يقولون افتراه هذا تقرير لهم لإقامة الحجة عليهم⁽²⁾».

قال ابن عطية: «هذه ﴿أَمْ﴾ التي هي عند سيبويه بمعنى «بل وألف الاستفهام»، كأنه أضرب عن الكلام الأول، واستفهم في الثاني على معنى التقرير⁽³⁾»، ولا يخلو الأمر من تويخ للمشركين الذين اهتموا الرسول ﷺ بافتراء القرآن الكريم، فبعدهما بين مصدر ما نزل به من إحكام وتفصيل استطراد موجهاً، ليقم عليهم الحجة - بعد ذلك - بأنه فوق مقدور البشر، ولو كان بمقدورهم لافتروا مثله.

- وفي قول الله ﷻ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَلَبَسَ رَتَبًا لِيُكَلِّمَهُنَّ وَلَبَسَ رَتَبًا لِيُكَلِّمَهُنَّ﴾ [71/11]. أنكر على من قرأ ﴿يَعْقُوبُ﴾ - نصبا بنية الجر عطفاً على ﴿يَأْسَحِقُ﴾ كأنه قال ومن وراء إسحق يعقوب - أنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور دون إعادة حرف الجر خلافاً لمذهب سيبويه⁽⁴⁾، وهذه القضية مما سيتم التطرق إليه في مبحث الحذف من الفصل الثاني.

- وفي قوله ﷻ: ﴿قَالُوا اتَّعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُمْ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ [73/11]. قال سيبويه في باب الاختصاص: «وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان⁽⁵⁾».

قال ابن عطية: «ونصب ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ على الاختصاص، هذا مذهب سيبويه⁽⁶⁾»، ثم عقب على ذلك بأن الاختصاص لا يخلو من مدح أو ذم يحدده السياق⁽⁷⁾، وهو ما يسوغ حمل مضمون هذه الآية على المدح. - وفي قوله ﷻ: ﴿وَجَاءَهُمْ قَوْمُهُمْ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْظُرُونَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُونِ فِي صَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [78/11]. قرأ محمد بن مروان⁽⁸⁾ (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) بنصب (أطهر)⁽⁹⁾.

(1) الكتاب، ج3، ص173.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص21.

(3) المحرر الوجيز، مج4، ص548.

(4) نفسه، مج4، ص611.

(5) الكتاب، ج2، ص236.

(6) المحرر الوجيز، مج4، ص613.

(7) نفسه، ص614.

(8) محمد بن مروان السدي صاحب التفسير، كوفي يكنى أبا عبد الرحمن، وإليه نسب أبو حيان هذه القراءة، ينظر البحر المحيط،

ج5، ص247، ونسبها ابن الجزري إلى محمد بن مروان المدني القارئ، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص229.

(9) الكتاب، ج2، ص397.

نقل سيبويه عن يونس بن حبيب أن أبا عمرو بن العلاء قال: «احتى ابن مروان في ذه في اللحن⁽¹⁾»، وعلى هذا المذهب تكون قراءة النصب لحنا بينا لا شك فيه.

قال ابن عطية: «والوجه أن يقال: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ ابتداء وخبر، و﴿هُنَّ﴾ فصل و﴿أَطَهَرَ﴾ حال وإن كان شرط الفصل أن يكون بين معرفتين ليفصل الكلام من النعت إلى الخبر، فمن حيث كان الخبر هنا في أظهر ساغ القول بالفصل، ولما لم يستسغ ذلك أبو عمرو ولا سيبويه لحنا ابن مروان⁽²⁾»، والظاهر من كلام أبي محمد أن أبا عمرو ويونس إنما لحننا هذه القراءة لعدم استساغتهما أن يكون الضمير فصلا وبعده نكرة، وقد ذكر ابن عطية هذا التوجيه بعدما أنكر على من وجّه قراءة النصب على الحال بأن يكون الضمير ﴿هُنَّ﴾ في محل رفع خبر وذلك بسبب فساد في المعنى⁽³⁾، فكأنه قال: (هؤلاء بناتي هن لكم أظهر من الذكور)، ولا وجه للمفاضلة بين الذكور والإناث في الطهر، ف﴿أَطَهَرَ﴾ اسم تفضيل «مسلوب المفاضلة قصد به قوة الطهارة⁽⁴⁾»

– وفي قوله ﷻ: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُونٍ﴾ [108، 107/11].
اكتفى ابن عطية بالإشارة إلى الخلاف بين سيبويه والفراء في تقدير الاستثناء المنقطع فالأول يقدره بـ(لكن) والثاني بـ(سوى)⁽⁵⁾.

– وفي توجيه قراءة من قرأ (إن) مخففة قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [111/11].

ذهب ابن عطية إلى أن حكم (إن) المخففة هو نفسه حكم المثقلة؛ بمعنى أنها تحتفظ بحقها في نصب أسمها، وشاهده على ذلك ما رواه سيبويه عن الثقة الذي أخبره بأنه سمع بعض العرب يقول: إن عمرا لمنطلق⁽⁶⁾، ولأبي علي الفارسي حديث مفصل في هذه الآية بيان وجوه قراءتها المتواترة والشاذة⁽⁷⁾ وهي واحدة من الآيات المشككة التي يعسر الخوض فيها⁽¹⁾، وفي المبحث الخامس من هذا

(1) السابق، ج2، ص396، 397.

(2) المحرر الوجيز، مج4، ص620.

(3) نفسه.

(4) البحر المحيط، ج5، ص247.

(5) المحرر الوجيز، مج5، ص21.

(6) نفسه، ص24.

(7) الحجة للقراء السبعة، ج4، ص380، 381.

الفصل محاولة لفهم موقف ابن عطية من توجيه أبي علي للقراءة بتخفيف النون والميم .

– وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [116/11].

قال سيبويه: «أي ولكن قليلا مما أنجينا منهم⁽²⁾»، بمعنى أن القلة— من القرون— التي أنجها الله

هي التي تنهى عن الفساد في الأرض.

قال ابن عطية: «و﴿قَلِيلًا﴾ نصب على الاستثناء وهو منقطع عند سيبويه، والكلام عنده

موجب⁽³⁾». ويصح المعنى بهذا التوجيه كأنه قيل: «قليلًا ممن أنجينا منهم فهو عن الفساد، قليل

بالإضافة إلى جماعتهم⁽⁴⁾» وقد خرج المستثنى ﴿قَلِيلًا﴾ من جنس المستثنى منه ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ بسبب

التحضيض، فلو أجرى الاستثناء بعده على أنه متصل لكان المعنى أن القليل لا يشملهم الحض على

النهي عن الفساد.

4. خلاصة:

حضي «الكتاب» بعناية فائقة في تفسير ابن عطية فقد أحال عليه أكثر من مرة كما استشهد

بأقوال سيبويه مرات كثيرة اختلفت فيها طرائق الأخذ عنه كما تنوعت مواقفه منه.

ففي أولى القضايا التي تم اختيارها لبحث توجيهات ابن عطية من كتاب سيبويه صادفت الباحث

مشكلة عدم التطابق بين النص المقتبس و النص الأصلي، فقد استشهد بحكاية سيبويه عن العرب قولها:

«تشيطن فلان إذا فعل أفاعيل الشياطين» وهو ما لم تتسن الإحالة على موضعه من «الكتاب»، ولا من

كتب من يحتمل نقلهم عنه، وروى الأزهري عن الليث نصا قريبا منه، قال: «شيطن الرجل، وتشيطان،

إذا صار كالشيطان وفعل فعله⁽⁵⁾»، ولم يستدل سيبويه بالمادة التي ذكر «وَشَيْطَانُهُ فَتَشِيطنَ تَشِيطنًا» على

زيادة النون أو أصلتها، وإنما علل صرف (شيطان) بكون النون أصلية، كما علل منعه من الصرف

بزيادتها، وتبقى هذه الحكاية في حاجة إلى مزيد من التحقيق لتأكيد نسبتها أو نفيها، أما باقي النصوص

التي تمت الإشارة إليها في هذه المذكرة فكانت مطابقة لما ثبت في «الكتاب».

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج6، ص416.

(2) الكتاب ج2، ص325.

(3) المحرر الوجيز، مج5، ص32.

(4) البحر المحيط، ج5، ص271.

(5) تهذيب اللغة، الأزهري، محمد أبو الفضل وعلي البحوي، ج11، ص312.

وفيما يتعلق بالموقف فقد صحح ابن عطية جل توجيهات سيبويه بما يترك الانطباع بأنه لن يجيد عن نهجه، ولن ينظر إلى النص القرآني إلا بمنظاره ومنظار من تبعه من نحوي البصرة، غير أن البحث أثبت خلاف ذلك؛ فإذا كان قد صحح آراءه في كثير من المواضع، فقد اعترض وعقب على بعضها، بل وجه بما يخالف سيبويه.

ويستنتج مما تقدم أن المفسر عبد الحق بن غالب قد وقف جهده على بيان مقاصد القرآن الكريم، مستعينا على ذلك بكل ما أتيح له الاطلاع عليه من معارف، فهو يتمسك بالتوجيه النحوي ويستدل به ما استقام عليه المعنى الذي يرتضيه ويطمئن إليه، وإلا فهو معترض مردود.

المبحث الثاني: معاني القرآن للفراء

1. التعريف بالفراء
2. معاني القرآن
3. توجيهات ابن عطية من معاني القرآن
4. خلاصة

1. التعريف بالفراء:

هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدَّيْلَمِيُّ، «أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي⁽¹⁾»، ورأس الطبقة الثالثة من نحوي الكوفة، أبرعهم في علمهم⁽²⁾ وأوسعهم علماً⁽³⁾، أخذ النحو والقراءات والغريب والمعاني عن الكسائي⁽⁴⁾، كان قليل التدوين كثير الاعتماد على حافظته، يملئ كتبه عن ظهر قلب⁽⁵⁾، أملى كتابه «أسماء الحدود»⁽⁶⁾ بدار المأمون ثم خرج إلى الناس وأملئ عليهم «معاني القرآن»⁽⁷⁾ توفي سنة سبع ومئتين للهجرة⁽⁸⁾.

2. معاني القرآن:

أشهر ما ألف الفراء، فرغ إليه بعد تمام تأليف كتابه في «أسماء الحدود»، فخرج من دار المأمون ليُملئهُ على الناس ببغداد، فحضر لكتابته ما لا يحصى من الكتبة، من بينهم ثمانون قاضياً، وهو عدد يكفي للدلالة على القيمة العلمية لما يملئ، ويحدد محتوى هذا الكتاب بحد عنوانه فهو سيمته وعتبته إلى مضمونه قال الأزهري: «ومن مؤلفاته كتابه في معاني القرآن وإعرابه»⁽⁹⁾، فهذا وصف لمضمون الكتاب يدل على أن المصنف جمع في تصنيفه بين المعنى والإعراب، ويبقى العنوان المتداول هو «معاني القرآن»، وأشار محققا الكتاب إلى أن «هذا التركيب يعني به ما يشكل في القرآن ويحتاج إلى بعض العناية في فهمه»⁽¹⁰⁾. بمعنى أن مضمون هذا الكتاب متعلق بتفسير القرآن الكريم، غير أن من يقرأه يجد فيه مادة نحوية غزيرة تقربه إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير⁽¹¹⁾، ولعل هذا ما جعل له أثراً كبيراً في كتب التفسير والنحو والقراءات، ويحتمل أن يكون المعنى مرادفاً للقياس، قال أبو العباس ثعلب: «العرب تُخرجُ الإعراب على اللفظ دون

(1) مراتب النحويين، ص 86.

(2) طبقات النحويين واللغويين، ص 131.

(3) تاريخ العلماء النحويين، ص 187.

(4) تهذيب اللغة، ج 1، ص 17.

(5) نفسه.

(6) كذا وردت تسميته في فهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1398هـ-1978م، ص 99.

(7) تاريخ مدينة السلام، مج 16، ص 225.

(8) نفسه، ص 231.

(9) تهذيب اللغة، ج 1، ص 18.

(10) معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 11.

(11) البحث الدلالي في كتب معاني القرآن لأبي عبيدة والأخفش والفراء، عمّار اللّحو، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 1430هـ-

2010م، ص 47.

المعنى» فهذه إشارة واضحة إلى سليقة العرب التي تقيم الإعراب دون الاحتكام إلى القياس، ثم يضيف مفاضلا بين الفراء وسيبويه: «وإنما صح قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب... وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل⁽¹⁾ كلام العرب على المعاني⁽²⁾»، لقد صحح مذهب الفراء لاعتماده في وضع قواعد اللغة و النحو على السماع وهو المقصود بكلام العرب، وخطأ المنهج النحوي عند سيبويه لأنه اتبع ما تدل عليه وجوه الإعراب وقياس بعضها على الآخر.

3. توجيهات ابن عطية من كتاب معاني القرآن:

- ففي تفسير قوله **﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾** [130/2].

قال أبو زكريا الفراء: «العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: **﴿...بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا...﴾** [58/28]، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة⁽³⁾، وهو ما يفيد نصب (نفس) على التمييز لتصبح بمنزلة النكرة لأن التمييز كثيرا ما يرد في كلام العرب نكرة. قال أبو عبيدة: **﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾** أي أهلك نفسه وأوبقها⁽⁴⁾، فقد عدي الفعل سفه حملا على معنى أهلك وأوبق.

قال أبو الحسن الأحمش: «وأحسن من ذلك أن تقول إن **﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾** جرت مجرى «سَفِهَ» إذ كان الفعل غير متعد، وإنما عداه إلى «نفسه» و: «رأيه»⁽⁵⁾؛ فقد عُدِّي الفعل **﴿سَفِهَ﴾** إلى النفس والرأي لأنهما يتصفان به، فإذا قيل سفه فلان أو سفه إنما تكون السفاهة في نفسه أو عقله، ولذلك استحسنت الأحمش هذا الرأي، والله أعلم.

قال الزجاج: **﴿إِنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾** بمعنى سفه في نفسه إلا أن «في» حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع⁽⁶⁾»، وعلى هذا فـ **﴿نَفْسَهُ﴾** منصوبة على نزع الخافض، ولعل ما يثير الانتباه هنا هو اشتراك هؤلاء جميعا في ربط السفه بالنفس وجعله من خصائصها ومما تعاب به هي والعقل ولكنهم اختلفوا في الوجه الذي تتعلق منه، ولكل وجه دلالتة، فقد اختار ابن عطية النصب على التمييز لأنه يجعل

(1) في رواية أخرى (حمل مكان عمل) ينظر إنباه الرواة، ج4، ص8.

(2) طبقات النحويين واللغويين، ص131.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص79.

(4) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، ج1، ص56.

(5) معاني القرآن، الأحمش، ج1، ص157، 158.

(6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص210.

السفه مما تختص به النفس وما يمكن أن يجري مجراها من عقل ورأي وخلق،⁽¹⁾ وسوغ له ذلك إهمام الضمير المتصل بالتمييز، وبه أصبح التعريف غير محض ويقتى المعنى محمولاً على التنكير، كأنه قيل: سفه نفساً شخصاً ما يرغب، وفي هذا خلاف بين المذهب البصريين الذي لا يميز التعريف في التمييز⁽²⁾ بوجه من الوجوه، ولأجل هذه العلة ركبوا كل تلك التأويلات، وهذا التوجيه مناسب لوجه من المعنى ارتضاه المفسر وهو أن يكون السفه صفة تميز نفس ورأي وخلق من يرغب عن ملة إبراهيم.

- وفي تفسير قوله ﷺ: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ جُنُودٌ مِّنْهُمُ يَقُولُونَ﴾ [113/3].

ذهب الفراء إلى القول بأن أمة فاعل مرفوع بـ ﴿سَوَاءً﴾ ليصبح تقدير الكلام: لا تستوي أمة، مما يستدعي وجود طرف محذوف من المساواة على نحو: (ليسوا سواء أمة.. وأمة..). وحثه في ذلك ان العرب ألقت حذف هذا الطرف ما دل عليه دليل واستشهد على صحة ما ذهب إليه بنظائر من القرآن وكلام العرب⁽³⁾، لكن ابن عطية رده مع ما رد من كلام أبي عبيدة، قال: «وما قال أبو عبيدة من أن الآية نظيرة قول العرب (أكلوني البراغيث) خطأ مردود، وكذلك أيضاً ما حكي عن الفراء أن ﴿أُمَّةٌ﴾ مرتفعة بـ ﴿سَوَاءً﴾ على أنها فاعلة⁽⁴⁾»، وبهذا التوجيه يصبح الضمير عائداً على ما بعده، وهو ما لم يستسغه ابن عطية وإنما كان الوجه عنده «أن الضمير في لَيْسُوا يراد به من تقدم ذكره، وسواءً خبر ليس، ومن أهل الكتاب مجرور فيه خبر مقدم، وأمةٌ رفع بالابتداء⁽⁵⁾».

وبهذا التوجيه يستقيم معنى هذه الآية على تفضيل أمة محمد ﷺ على اليهود، ويدخل المسلمون في أهل الكتاب، و(أل) التعريف في الكتاب جنسية، وهذا خلافاً للتوجيهات الأخرى التي تنتهي إلى المفاضلة بين من آمن ومن لم يؤمن من أهل الكتاب، و(أل) التعريف في الكتاب عهدية، وبه تخرج أمة محمد من الكتابيين⁽⁶⁾.

- وفي تفسير قوله ﷺ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [53/7].

وجه الفراء قراءة الرفع بتقدير (هل) ليصبح الكلام (أوهل نردُّ فنعمل) وأجاز النصب بـ (أو) التي بمعنى (إلى أن) فهي بمنزلة (حتى)، قال: «كأنه قال: فيشفعوا لنا أبداً حتى نردُّ فنعمل، ولا نعلم قارئاً قرأ به⁽⁷⁾».

(1) المحرر الوجيز، مج 1، ص 354.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 210.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 246.

(4) المحرر الوجيز، مج 2، ص 322، 323.

(5) نفسه.

(6) نفسه، ص 324.

(7) معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 380.

وذكر في «المحرر الوجيز» أنها قراءة ابن أبي إسحق⁽¹⁾، وأبي حيوة⁽²⁾ والنصب إما على العطف، وإما على الوجه الذي قاله يحيى بن زياد⁽³⁾، قال ابن عطية: «ويجيء المعنى: إن الشفاعة تكون في أن يردوا⁽⁴⁾»، بمعنى أن تَشْفَعُ الَّذِينَ نَسُوهُ قصاراه العودة إلى الدنيا من أجل القيام بعمل الخير غير الشر الذي قاموا به من قبل فأوجب لهم العذاب وهو ما اختاره ابن عطية.

- وفي تفسير قوله ﷻ: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [83/10].

قال الفراء في توجيه عود الضمير في ﴿مَلَئِهِمْ﴾ على ﴿فِرْعَوْنَ﴾: «وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون وتحذف الال فيجوز كما قال ﴿وَسَقَلِ الْقَرْيَةَ...﴾ [82/12] تريد أهل القرية والله أعلم⁽⁵⁾»، فهو هنا يقدر حذف مضاف، ويرى ابن عطية أن هذا اضطراب في التوجيه سببه خطأ في الاعتقاد بعود الضمير في ﴿قَوْمِهِ﴾ على موسى، وأن الصواب - حسب مذهبه - أن يعود على فرعون، ويستقيم عود ضمير جمع الغائبين على الذرية واستدل على ذلك بقول تؤكد أن بني إسرائيل أجمعوا على إيمانهم بموسى ﷻ في حين أن نفي الإيمان ثم إثباته للذرية يفيد القلة⁽⁶⁾.

وقد يكون من الصواب أن يعود الضمير في ﴿قَوْمِهِ﴾ على موسى لأنه الأقرب إليه من فرعون إلا أن يكون المقصود به ما ذكر بعد، وفيه إخلال بقاعدة عود الضمير على أقرب متقدم، وهو ما سيتم بيانه في مبحث الاتساق من الفصل الثاني بإذن الله، ولحذف المضاف وجه في البلاغة.

- ومن سورة هود ﷻ قوله ﷻ: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابَ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [20/11].

قدر الفراء حذف حرف الجر لتكون ما مصدرية⁽⁷⁾، قال ابن عطية: «وهذا قول فيه تحامل⁽⁸⁾»، وسيأتي الحديث في هذه المسألة في مبحث الحذف من الفصل الثاني بإذن الله.

(1) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وصف بأنه أعلم أهل البصرة، وأعقلهم، فرع النحو وقاسمه، رويت عنه مساجلات مع الفرزدق، أخذ النحو والقراءة عن يحيى بن يعمر، وقرأ عن نصر بن عاصم أيضاً، توفي سنة سبع عشرة ومئة. ترجمته في: مراتب النحويين، ص 12، 13. وطبقات النحويين و اللغويين، ص 33.

(2) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي من أهل حمص، مات في صفر سنة ثلاث ومئتين، ترجمته في التفات لابن حبان، ج 8، ص 313.

(3) المحرر الوجيز، مج 3، ص 577.

(4) نفسه 3، ص 577.

(5) معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 477.

(6) المحرر الوجيز، مج 4، ص 513.

(7) معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 8.

(8) المحرر الوجيز، مج 4، ص 558.

- وفي قوله ﷺ: ﴿وَيَقَوْمٌ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰلِمٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ وَأَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ [93/11].

ذهب الفراء إلى جواز الرفع في ﴿مَنْ﴾ من قوله ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾ إذا عدت اسم استفهام، وفي محل نصب إذا عدت اسما موصولا⁽¹⁾.

استحسن ابن عطية وجه النصب على المفعول وبه تصبح ﴿مَنْ﴾ موصولة فيجوز عطف الثانية عليها ليقع فعل العلم عليهما معا⁽²⁾، ويصبح المعنى كأنه قيل: «تعلمون الشقي الذي يأتيه عذاب يخزيه والذي هو كاذب»⁽³⁾.

وفي قوله ﷺ: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ...﴾ [107/11].

قال الفراء: «هو في المعنى: إلا الذي شاء ربك من الزيادة. فلا تجعل إلا (في منزلة) الواو ولكن بمنزلة سوى⁽⁴⁾».

قال ابن عطية: «وهذا قول الفراء، فإنه يقدر الاستثناء المنقطع بـ«سوى» وسيبويه يقدره بـ«لكن»⁽⁵⁾».

- وفي قوله ﷺ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ أَجْرُهُمْ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ...﴾ [108/11].

قرأ ابن كثير⁽⁶⁾ ونافع⁽⁷⁾ وأبو عمرو⁽⁸⁾ وابن عامر وعاصم⁽⁹⁾ - في رواية أبي بكر⁽¹⁰⁾ - (سَعِدُوا)،

وقرأ حمزة⁽¹¹⁾ والكسائي⁽¹²⁾ وعاصم - في رواية حفص - ﴿سَعِدُوا﴾ بضم السين.

(1) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص26، 27.

(2) الحرر الوجيز، مج5، ص11.

(3) البحر المحيط، ج5، ص257.

(4) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص288.

(5) الحرر الوجيز، مج5، ص21.

(6) عبد الله بن كثير المكي، فارسي الأصل، وكان ورعا زاهدا، وأجمع أهل مكة على قراءته بعد وفاة مجاهد بن جبر سنة ثلاث ومئة، توفي ابن كثير بمكة سنة عشرين ومئة، ينظر طبقات القراء السبعة، ص65.

(7) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أصبهاني الأصل، كان رئيس المدينة في القراءة، عمر طويلا وقرأ على سبعين من التابعين، توفي بالمدينة سنة سبع وستين ومئة، وقيل بعدها، ينظر طبقات القراء السبعة، ص70.

(8) أبو عمرو بن العلاء البصري، عربي الأصل، كان مقدما عصره، عالما بالقراءة، عارفا بوجوهها، قلوبه في العربية، وكان عالما في الورع، قرأ على أهل الحجاز وسلك طريقهم، يستعمل التخفيف والتسهيل، ولد بمكة سنة ثمان وستين وقيل تسع وستين، نشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة، وقيل سنة خمس وخمسين، ينظر طبقات القراء السبعة، ص77.

(9) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي التابعي روى عن أبي رمة صاحب النبي ﷺ، أدرك أربعين وعشرين من الصحابة، أكثر القراء السبعة رواية للحديث، بالإضافة إلى فصاحته وعلمه بال نحو، توفي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومئة، وقيل قبل ذلك بسنة، ينظر طبقات القراء السبعة، ص84.

(10) هو أبو بكر بن عياش، عالم ورع، قرأ هو وحفص عن عاصم بن أبي النجود توفي سنة خمس وتسعين ومئة، ينظر طبقات القراء السبعة، ص87.

(11) وهو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، مولى بني عجل، كان صالحا ورعا، وكان صعب الأخذ، أظهر التحقيق بالكوفة، توفي بحلول سنة ست وخمسين ومئة، ينظر طبقات القراء السبعة، ص92.

(12) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن هبمن بن فيروز الأسدي الكسائي، عالم بالعربية والقرآن، علم ولدي الرشيد الأمين

قال الفراء: « ويقال صَعِقَ الرجل وصُعِقَ إذا أخذته الصاعقة، وسَعِدَ وسُعيدَ ورَهِصَت الدابة ورُهِصَت⁽¹⁾ » وقال أيضاً: « والعرب تقول: صُعِقَ الرجل، وصَعِقَ- وسُعيدَ، وسَعِدَ لغاتٌ كلها صواب⁽²⁾ » فسَعِدَ وسُعيدَ عنده واحد.

قال ابن عطية في قراءة من ضم السين وكسر العين: « وهي شاذة ولا حجة في قولهم: مسعود، لأنه مفعول من أسعد على حذف الزيادة كما يقال: محبوب، من أحب، ومجنون من أجنه الله⁽³⁾ »، فقد رمى القراءة بضم السين بالشذوذ لأنها لا تستقيم على وجه من وجوه القياس، فإذا بني الفعل للمفعول من «أسعد» كان «أسعدوا» ولا مبرر لإسقاط الهمزة وإذا بني للفاعل كان الوجه فيه فتح فاء الفعل كما بين.

4. خلاصة:

تنوعت مواقف ابن عطية من توجيهات الفراء، فقد وافقه في أولى المسائل المعالجة في هذا المبحث وخالف قياس البصريين الذي يمنع التعريف في التمييز، ثم خالفه بسبب رجعه على متأخر في مسألة أخرى، كما وقف وسطاً بينه وبين البصريين، فأباح النصب في (أونرد) بأو على مذهب الفراء، أوبالعطف على (فيشفعوا) لأنه منصوب بأن المضمرة على مذهب البصريين، وفي موضع آخر وصف توجيهه بالاضطراب بسبب خطأ في عود الضمير، ونعت توجيهه لـ(ما) بتقدير حرف الجر قبلها بالتحامل، كما استحسن رأيه مرة واكتفى بعرضه دون تعليق مرة أخرى. ولعل ما يمكن استنتاجه من كل ما تقدم أن الفقيه أبا محمد يقبل توجيهات النحويين أو يرددها، من أجل وجوه المعاني التي يرتضيها.

والمأمون توفي في خلافته، ينظر تطبيقات القراءة السبعة، ص 89.

(1) معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 398.

(2) نفسه، ج 3، ص 94.

(3) المحرر الوجيز، مج 5، ص 22.

المبحث الثالث: المقتضب للمبرد

1. التعريف بالمبرد
2. المقتضب
3. توجيهات ابن عطية من المقتضب
4. خلاصة

1. المبرد:

أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، ولد بالبصرة سنة عشر ومائتين أخذ النحو عن الجرهمي ولازم أبا عثمان المازني وعليه قرأ الكتاب،⁽¹⁾ حاز ثقة أستاذه فأجلسه في صدر حلقتة وأوصى به أبو حاتم السجستاني طالب قراءة كتاب سيبويه حدثاً⁽²⁾، ترأس النحاة في البصرة، وكان نظيره على رأس الكوفيين أبا العباس أحمد بن يحيى الشيباني الملقب بثعلب، وكان لكل منهما مزية يفضل بها الآخر، فقد فضل العلماء و الطلاب المبرد لعلمه- وقضية انتقال الزجاج عن ثعلب معروفة سيتم التطرق إليها لاحقاً - كما فضلوا ثعلب لكرمه وتعففه في المكسب⁽³⁾، توفي المبرد سنة خمس وثمانين ومائتين⁽⁴⁾. ترك عدة مصنفات منها كتاب معاني القرآن أو «الكتاب التام»، و«المقتضب»، و«الكامل في اللغة والأدب»⁽⁵⁾، ومصنفات أخرى فصل محمد عبد الخالق عزيمة الحديث عما وصل منها وما لم يصل وما طبع منها وما لم يطبع⁽⁶⁾.

2. المقتضب:

كتاب نفيس من أكبر ما صنف المبرد، غير أن يدا من الشؤم امتدت إليه جعلت الناس ينفرون منه مما قلل من انتفاعهم به⁽⁷⁾. وهو كتاب في النحو والصرف، بدأ المبرد في عرض مادته بلا مقدمة تعرف بمحتواه أو تذكر سبب تأليفه، إلا أن ممعن النظر في أبواب الفهرس التي وضعها محقق المقتضب سيتوسم في مادته بعض اليسر والقرب إلى الفهم مقارنة بما تضمنه كتاب سيبويه، وقد اجتهد عبد الخالق عزيمة في انتقاء بعض الأمثلة من أبوابه للتأكيد على صحة هذا التوجه، مع ربطها بما يقابلها من أبواب سيبويه⁽⁸⁾، قال: «و«المقتضب» أول كتاب عاجل

(1) أخبار النحويين البصريين، ص76.

(2) طبقات النحويين و اللغويين، ص101.

(3) تهذيب اللغة، ج1، ص27.

(4) أخبار النحويين البصريين، ص81. اختلف المؤرخون في تاريخ الوفاة مثلما اختلفوا في تاريخ الميلاد ، وما تم إثباته في هذا البحث هو الأكثر تداولاً، وهو ما ثبت في بحثين معاصرين؛ أولهما المقتضب (مقدمة التحقيق)، محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط2، 1415هـ-1994م، ص12، وثانيهما المبرد، أحمد حسنين القرني وعبد الحفيظ فرغلي علي، أعلام العرب 94، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1391هـ-1971م، ص40.

(5) الفهرست، ص88.

(6) المقتضب (مقدمة التحقيق) ، ص58..103.

(7) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ-1998م، ص200.

(8) المقتضب (مقدمة التحقيق) ، ص72.

مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح، والعبارة المبسطة⁽¹⁾»، ولا يمكن عد هذا الكلام حكماً مطلقاً على «المقتضب» بالسهولة، فقد استهل بمسائل مشكلات مُحضت الكتب في شرحها.

3. توجهات ابن عطية من المقتضب

- في تفسير قوله **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾** [175/2]. قال المبرد: «وأما قوله **﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾** فليس من هذا* ولكنه- والله أعلم- التقرير والتوبيخ وتقديره: أي شيء أصبرهم على النار؟، أي دعاهم إليها، واضطرهم إليها، كما تقول صبرت زيدا على القتل. ونهى رسول الله **﴿أَنْ يَصْبِرَ الرُّوحُ﴾**⁽²⁾، فقد جعل **﴿أَصْبَرَ﴾** بمعنى صبر واستشهد على ذلك بقول شاعر من [السريع]:

قَلْتُ لَهْ: أَصْبِرْهَا دَائِتًا أَمْثَالُ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ⁽³⁾

قال ابن عطية: «الضبط عند المبرد بضم الهمزة وكسر الباء، ورد عليه في ذلك كله بأنه لا يعرف في اللغة أصبر. بمعنى صبر وإنما البيت أصبرها بفتح الهمزة وضم الباء ماضيه صبر، ومنه المصبورة، وإنما يرد قول أبي العباس على معنى اجعلها ذات صبر» وهذا رد صريح لما ذهب إليه المبرد من اعتبار ما استفهاميه، ولم ير في شاهده حجة على صحة المعنى، وإنما الوجه عنده أن تكون (ما) تعجبية على قول جمهور المفسرين ليستقيم المعنى على نحو: «هم أهل ان تعجبوا منهم ومما يطول مكثهم في النار» ثم استشهد على صحة مذهبه بأيتين من القرآن الكريم، ثم ذكر طائفة العلماء الذين سلكوا هذا المسلك.

- وتفسير قوله **﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ فِئْتَانًا مِنْ نَحْنِهِ فَكُلَّ مِمَّا كَانَتْ هُنَّ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لِيَذُوبُوا أَفَرَأَيْتُمْ أَزْوَاجًا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ نَفْسِهِمْ أَزْوَاجًا وَيُحِبُّونَ أَزْوَاجَهُمْ كَمَا يَحِبُّونَ نَفْسَهُمْ كَمَا يَحِبُّونَ نَفْسَهُمْ كَمَا يَحِبُّونَ نَفْسَهُمْ﴾** [73/3]. قرأ الجمهور بفتح الهمزة من **﴿أَنْ﴾**، هذه القراءة أعمل الفعل **﴿تُؤْمِنُوا﴾** في **﴿أَنْ﴾** والجملة **﴿قُلْ إِنْ﴾**

(1) السابق.

* يقصد التعجب.

(2) المقتضب، ج4، ص183.

(3) البيت بلا نسبة في المقتضب، وضبطه مخالف لما قاله ابن عطية، وإنما ضبطت الهمزة من (أصبر) بالضم في قول الخطيب:

قَلْتُ لَهَا أَصْبِرْهَا صَادِقًا وَيَحَاكَ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلٌ

وهو غير البيت الشاهد، ينظر، ديوان الخطيب برواية وشرح ابن السكيت، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م، ص171، وروي (جاهدا) في المحكم المحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م، ج8، ص316، وكذلك في لسان العرب أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور، أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ- 1999م، ج7، ص275، ويقى الشاهد مجهول النسبة لاختلاف عجزه عما نسب إلى الخطيب.

أَلْهُدَى هُدَى اللَّهِ ﴿ معترضة « كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتكم⁽¹⁾»، وليحي بن زياد توجيه آخر لهذه القراءة وهو ان تكون «أن معنى لا⁽²⁾» ونُسب إلى أبي العباس محمد بن يزيد قوله: «(لا) ليست مما يحذف ههنا⁽³⁾» و الصواب عنده تقدير محذوف (كراهة) ليكون المعنى: «إن الهدى هدى الله كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم⁽⁴⁾».

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن مدّ: أنه أراد: التقرير والتويخ بلفظ الاستفهام، فمد مليناً للهمزة الثانية⁽⁵⁾»، قال الأزهري: «وقول الفراء عندي أصح من قول المبرد⁽⁶⁾» ونحا عبد الحق بن غالب إلى أن تكون ﴿أَنَّ﴾ بمعنى «لا» ليكون الوجه في معنى هذه الآية خطاب موجه من الرسول ﷺ إلى المسلمين يخبرهم فيه أنهم الأمة الوسط التي أعطاها الله ما لم يعط غيرها من قبل ومن بعد⁽⁷⁾.

ويقوى هذا التوجيه من جهتين أولاهما ورود ﴿أَحَدٌ﴾ بعد ﴿أَنَّ﴾ يقوي احتمال أن يكون معناها هو «لا» رغم فتح همزتها، لأن ﴿أَحَدٌ﴾ لا تأتي في الكلام الموجب⁽⁸⁾.
وثانيهما قراءة الأعمش، وشعيب بن أبي حمزة⁽⁹⁾ - (إن يؤتى) بكسر الهمزة وبها يجوز أن تكون استبدلت بـ«لا».

- وفي قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [22/4].

نسب الزجاج إلى المبرد قوله: «أن تكون «كان» زائدة⁽¹⁰⁾»، بمعنى: «إنه فاحشة ومقت⁽¹¹⁾»، وعدّ هذا من أخطائه؛ فكان هنا ناسخة والدليل على ذلك عملها فيما بعدها فنصبت الخبر

(1) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص222.

(2) نفسه، ص223.

(3) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص431.

(4) نفسه.

(5) الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1399هـ-1989م، ص110.

(6) معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1412هـ-1991م، ج1، ص261.

(7) المحرر الوجيز، مج1، ص258.

(8) الكتاب، ج2، ص318.

(9) أبو بشر شعيب بن دينار بن أبي حمزة الحمصي الأموي بالولاء كان كاتباً لهشام بن عبد الملك بالرصافة توفي سنة ثلاث وستين ومائة، ينظر تاريخ دمشق، ج23، ص89، 102.

(10) معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص32.

(11) نفسه.

﴿فَلْحِشَّةٌ﴾⁽¹⁾، والضمير في كان يعود على ما قبلها ليصير المعنى وذمًا لما قد سلف من زواج الجاهليين من اللاتي تزوجهن آباؤهم وأبناؤهم، وإذا فحش عمل ومقت القيام به عن جهالة فإن إتيانه بعد علم يكون أعظم فحشا، وأشد مقتا، هذا ما نحا إليه القاضي عبد الحق بن غالب ليكون الحكم عنده بجرمة هذا الزواج من قبل ومن بعد⁽²⁾.

- وفي قوله ﷺ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾ [38/5].

قرأ الجمهور ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ بالرفع⁽³⁾.

قال المبرد: «وَالرَّفْعُ الْوَجْهَ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْجِزَاءُ، لِقَوْلِهِ (الزَّانِيَةُ) أَي الَّتِي تَزْنِي⁽⁴⁾»، فكأن المبرد هنا حمل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ على موضع (من) ودليل الشرط وجود الفاء في نحو قول القائل: من يجتهد فله أجران، بمعنى (من سرق والتي سرقت) ومن في محل رفع مبتدأ، وبذلك يكون قطع اليد جزاءً للسارق والسارقة مثلما أن الجلد جزاء للزانية والزاني⁽⁵⁾. وبهذا التوجيه فإن (ال) جنسية، ليعنى بهذا الجزاء كل من اقترف فعلا من جنس السرقة التي حدد مواصفاتها الفقهاء.

قرأ عيسى بن عمر⁽⁶⁾ وإبراهيم بن أبي عبلة⁽⁷⁾ بالنصب (السارق والسارقة)⁽⁸⁾.

قال سيبويه: «وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع⁽⁹⁾»، و(ال) في هذه القراءة عهدية ويحتمل القضاء بموجبها وقوع الجزاء على سارق معين دون غيره ممن ينتمون إلى جنس السُّرَّاق.

اختار عبد الحق بن غالب قراءة الرفع، وتقويها عنده قراءة عبد الله بن مسعود⁽¹⁰⁾، وإبراهيم

(1) معاني القرآن وإعراجه، ج2، ص32.

(2) المحرر الوجيز، مج2، ص507.

(3) نفسه، مج4، ص160.

(4) الكامل في اللغة والأدب، المبرد، محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1418هـ-1997م، ص2، ص822.

(5) نفسه، وينظر أيضا معاني القرآن، الفراء، ج1، ص306.

(6) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي من قراء البصرة له اختيار في القراءات يتبع فيه القياس ويخالف الجمهور فاستنكر الناس قراءته يجب النصب ما وجد إليه سبيلا مات سنة تسع وأربعين ومائة. كذا ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص540، ص541.

(7) شمر بن يقظان بن المرتحل الشامي الدمشقي له اختيار في القراءات خالف فيه العامة ومن كلامه من حمل شاذ العلماء حمل شراً كبيراً، توفي سنة إحدى وقيل سنة اثنتين وقيل سنة ثلاث وخمسين ومائة. كذا ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص23، ص24.

(8) المحرر الوجيز، مج4، ص160.

(9) الكتاب، ج1، ص114.

(10) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شَمَخ بن فأر بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة، واسم مدركة عمرو بن إلياس بن مضر، ويكنى أبا عبد الرحمن، توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين. ترجمته في الطبقات الكبرى، ج3، ص111.

النخعي⁽¹⁾: (و السارقون والسارقات فاقطعوا أيماهمم)⁽²⁾، فهذه القراءة دليل على الرفع، ويقويها أيضا أنها قراءة الجمهور وإن كانت أقوى منها قراءة النصب في نظر سيبويه، فقد خالفه فيها المبرد.

ويضاف إلى ماتقدم وجه المعنى في قراءة الرفع الذي يفيد استغراق الجنس فلا يفلت -بموجبه- سارق من الحد فيما سرق، ولعل هذا ما جعل القاضي عبد الحق بن غالب يفصل القول في اختلاف الفقهاء في قيمة المسروق الذي تقطع فيه اليد، كما فصل القول في الكيفية التي يتم بها القطع⁽³⁾.

- وفي قوله ﷺ: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ۗ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ [108، 107/7].
قال محمد بن يزيد: «فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ⁽⁴⁾»، فكونها خبرا عن ذات يقضي أن تكون للمكان⁽⁵⁾.

قال المفسر عبد الحق: «والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف زمان في كل موضع⁽⁶⁾»، وهذا اعتراض على المبرد بسبب مخالفته رأي الجمهور، كما أن الأمر يتعلق بمعنى المفاجأة، فبمكانية (إذا) يصبح معنى الآية كأنه قيل: (فألقي عصاه فثمة أو هناك ثعبان مبين)⁽⁷⁾، أما المفاجأة عند من جعل (إذا) لغير المكان فمعناها حدوث حادث غير متوقع⁽⁸⁾.

- وفي قوله ﷺ: ﴿قَالَ يَقُومُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ﴾ [78/11].
قرأ الجمهور ﴿هُنَّ أَظْهَرُ﴾ برفع الراء على خبر الابتداء، وقرأ الحسن⁽⁹⁾ وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان⁽¹⁰⁾ وسعيد بن جبير⁽¹¹⁾: (أظهر) بالنصب.

- (1) وهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع من مذحج توفي سنة ست وتسعين. ترجمته في الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1418هـ-1998م، ج6، ص279، 291.
- (2) المحرر الوجيز، مج3، ص161. ورويت (فاقطعوا أيديهما) ينظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص306.
- (3) المحرر الوجيز، مج3، ص162، 163.
- (4) المقتضب، ج3، ص178.
- (5) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، مج1، ق1، ج1، ص210.
- (6) المحرر الوجيز، مج4، ص14.
- (7) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله أحمد بن محمود، محمود علي بدوي، محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م، ج1، ص592.
- (8) التحرير والتنوير، ج9، ص40.
- (9) أبو سعيد الحسن يسار، وكنية يسار أبو الحسن السيد، ولهذا عرف في بعض المصنفات بالحسن بن أبي الحسن البصري إمام عالم عامل ولد سنة إحدى وعشرين وتوفي سنة عشر ومائة. ينظر غاية النهاية في طبقات الفراء، ج2، ص213.
- (10) محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص المدني القارئ رويت عنه بعض القراءات. ينظر غاية النهاية في طبقات الفراء، ج2، ص229.
- (11) أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي بالولاء مولاهم ويقال أبو عبد الله الكوفي التابعي عرض على عبد الله بن عباس،

ورد في المحرر الوجيز ما نصه: «ووجهه - عند من قرأ به النصب على الحال - بأن تكون ﴿بَنَاتِي﴾ ابتداء، و﴿هُنَّ﴾ خبره، والجملة خبر ﴿هَاتُوا﴾⁽¹⁾».

قال ابن عطية: «وهو إعراب مروى عن المبرد، وذكره أبو الفتح، وهو خطأ في معنى الآية، وإنما قوم اللفظ فقط، والمعنى إنما هو في قوله: ﴿أَطَهْرُ﴾ وذلك قصد أن يخبر به فهي حال لا يستغنى عنها⁽²⁾». لقد أنكروا أبو محمد أن تكون ﴿هُنَّ﴾ جزءاً من الجملة، ورأى الوجه أن تكون ضمير فصل وحجته في ذلك أن ﴿أَطَهْرُ﴾ حال لا يستغنى عنها فهي بمنزلة المعرفة، خلافاً لمذهب المبرد الذي لا يجيز مجيء ضمير الفصل في مثل هذا الموضع⁽³⁾.

- وفي قوله ﷺ: ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِبْ أَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [81/11] اختلف القراء في نصب التاء ورفعها من قوله ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (الإمراتك) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ نصباً⁽⁴⁾.

أجاز المبرد الوجهين؛ يكون الرفع على الوصل جيداً في الاستثناء المفرغ، بمعنى: لا يلتفت إلا أمراتك فإنها تلتفت، ويصيبها العذاب النازل بأهلها⁽⁵⁾، ويجوز النصب على القطع أيضاً، بمعنى: (ولا يلتفت إلا أمراتك) وهو «ليس بالجيد⁽⁶⁾»، عنده لأنه يصبح كأنه قال أسستني أمراتك من هذا النهي فيفهم أنه أبيض لها الالتفات. ويكون النصب جيداً في الاستثناء التام المنقطع، بمعنى: أسر بأهلك إلا أمراتك⁽⁷⁾، فهذه المرأة لم تعد بعضاً من الأهل فقد أمر لوط ﷺ ألا يسري بها ولا يعلمها بأمر الإسرائ لتبقى مع أهلها الذين أخلصت لهم وخاتته لترضيهم فلا بد أن يصيبها ما يصيبهم⁽⁸⁾، ويقوي هذا التوجيه ما ثبت في مصحف عبد الله بن مسعود ﷺ: (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا أمراتك)⁽⁹⁾، وموجهه لا يصح إلا النصب

عرض عليه أبو عمرو بن العلاء والمنهال بن عمرو، قتله الحجاج بواسطة شهيداً في سنة خمس وتسعين وقيل: سنة أربع وتسعين عن تسع وخمسين سنة. بنظر غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص277.

(1) مج4، ص620.

(2) نفسه.

(3) المقتضب، ج4، ص106.

(4) السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، 1392هـ-1972م، ص338.

(5) المقتضب، ج4، ص395.

(6) نفسه، ص396.

(7) نفسه، ص395.

(8) التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1404هـ-1984م، ج12، ص133.

(9) معاني القرآن، القراء، ج2، ص24.

على القطع، لأن البدل على الوصل يفسد المعنى، ويصبح كأنه قيل: أسربأهلك إلا بامرأتك، فينقلب المعنى إلى نقيضه، والمبرد إنما يؤثر الوصل على القطع مادام المعنى صالحا فإن رأى أنه يفسد المعنى تركه وأخذ بالقطع⁽¹⁾، لأنه يحتكم إلى المعنى ويحرص على استقامته⁽²⁾.

وقد نبه المفسر عبد الحق بن غالب - فيما نسبه إلى المبرد - إلى أن الرفع على القطع في الاستثناء المفرغ مفاده أن النهي عن الالتفات موجه إلى لوط عليه السلام لفظا وإلى أهله بالمعنى، فكأنه قيل: لاتدع أحدا من أهلك يلتفت إلا امرأتك فإنه قدر لها أن تعصيك، وكان الكلام يجري بين لوط و الملائكة دون أن تسمعه زوجته أو أحد من الأهل.⁽³⁾

4. خلاصة:

حوى المحرر الوجيز كثيرا من آراء المبرد وأقواله، ومن النماذج المختارة يستنتج أن عبد الحق بن غالب كان كثير التحرج من اتباع مذهبه في فهم النص القرآني، فنعت كلامه بالغلط، كما رد آراءه، بل رجح رأي الفراء، وهو رأس الكوفيين، على المبرد، وهو أحد أقطاب النحو البصري - الذي بدا أبو محمد أقرب إليه - وليس معنى هذا أن ابن عطية كان مخالفا للمبرد في جميع توجيهاته، وإنما كان يوافقها كلما رأى في ذلك استقامة للمعنى وقوة لرأيه، ومن ذلك توجيهه لبعض النماذج المختارة من سورة هود، إذ كان المشترك بينهما في التوجيهين المتفقين هو المعنى، وهذا ما يؤكد إثارة المفسر عبد الحق بن غالب للمعنى وأن توجيهه النحوي لم يكن مقصودا لذاته وإنما كان من أدلته التي ساقها لبيان صحة المعاني القرآنية التي اختارها.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عطية لم يعتمد في توجيهه على المقتضب وحده وإنما كانت له توجيهات من الكامل أيضا ويحتمل أن تكون له إحالات إلى مصنفات أخرى للمبرد لم يتيسر التطرق إليها في هذا العمل المتواضع.

(1) المقتضب، ج4، ص396.

(2) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، محمد عبد الخالق عزيمة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1405هـ-1985هـ، ص39.

(3) المحرر الوجيز، مج4، ص624.

المبحث الرابع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج

1. التعريف بالزجاج
2. معاني القرآن وإعرابه
3. توجيهات ابن عطية من معاني القرآن وإعرابه
4. خلاصة

1. التعريف بالزجاج:

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، كان يكسب قوت يومه من خراطة الزجاج⁽¹⁾، وكان في بداية طلبه لعلم النحو تلميذاً لثعلب الذي أغراه بمفاتيح المبرد لينفض الناس من مجلسه، غير أنه أعجب بحسن نظره وقدرته على قلب المسائل من وجوه مختلفة فقرر ملازمته، ورد على رفاقه-الذين ألحوا عليه في العودة معهم- بمقولته البليغة: «لست أقول بالذکر والحمول، ولكنني أقول بالعلم والنظر⁽²⁾»، وتلطف في ملازمته حتى كانت له الحضوة وبرع من بين أصحابه⁽³⁾، ثم انتهت إليه رئاسة النحو بعد وفاته فكان أشد لزوماً لمذهب البصريين⁽⁴⁾ وتوفي الزجاج ببغداد سنة ست عشرة وثلاثمائة للهجرة⁽⁵⁾ من مؤلفاته كتاب «معاني القرآن وإعرابه».

2. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

يعد كتاب معاني القرآن وإعرابه أكثر مصنفات الزجاج اقتراناً باسمه⁽⁶⁾، كما تعددت تسميات هذا المصنف منها: «معاني القرآن» و«معاني القرآن وإعرابه»، و«معاني القرآن و شرح إعرابه»، وفي هذا التعدد ما يدل على إملاء الزجاج لكتابه أكثر من مرة، فمن الأمانة العلمية أن يغير الكاتب ما يراه واجب التغيير في كتابه، كما أنه من الأمانة العلمية أن يتقيد الناسخ أو الناقل بالنص الأصلي الذي ينسخه أو ينقل منه، وهو ما أكده محقق الكتاب بإشارته إلى التباين بين النسخ المعتمدة في التحقيق⁽⁷⁾، وفي العنوان دلالة قوية على مضمونه، فهو يجمع بين المعنى والإعراب، بل إن من يقرأ مقدمة الكتاب شديدة الاختصار- «هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه، ونسأل الله التوفيق في كل الأمور⁽⁸⁾»- يتبين علاقة النحو بالمعنى عند الزجاج من رتبة كل منهما في الكلام، فقد كان النحو- عند الزجاج- قاعدة البيان الدقيق للمعنى القرآني ومما زاد قيمته النحوية تضمنه «أقوالاً لسيبويه لم يتضمنها الكتاب⁽⁹⁾»، ومما تقدم ذكره يمكن القول: إن كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج يعد من أهم مصادر التوجيه النحوي بما تضمنه من

(1) تاريخ بغداد، ج6، ص614.

(2) طبقات النحويين واللغويين، ص110.

(3) نفسه.

(4) أخبار النحويين البصريين، ص81.

(5) طبقات النحويين واللغويين، ص112.

(6) ينظر تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، محمد أبو الفضل إبراهيم، روائع التراث العربي، دار سويدان، بيروت-لبنان، ج11، ص236.

(7) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص22.

(8) نفسه، ص39.

(9) نفسه، (مقدمة التحقيق)، ص26.

ثراء في الرصيد المعرفي بالنحو العربي بسبب تنوع مشاركته بالانتقال من نحو الكوفة إلى نحو البصرة، يضاف إليه خصوبة بيئة النحو ببغداد، وهذا من شأنه ترك الأثر البليغ في كتابات كل مفسر يحاول أن يطل على معاني القرآن العظيم من بين سطور هذا الكتاب.

3. توجيهات ابن عطية من معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

- في توجيه ﴿اللَّهُمَّ﴾ من قوله ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [26/3].

قال الفراء: «ونرى أهما كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها⁽¹⁾»، ومعنى هذا (اللهم) أن مركبة من لفظين هما لفظ الجلالة (الله) و الفعل (أم) كثرة الاستعمال صارتا كأنهما لفظ واحد ولما سقطت الهمزة انتقلت ضممتها إلى الهاء قبلها ونزلت منزلة الدليل على الحذف، وهذا ما أنكره الزجاج لأن الضمة عنده دليل النداء في المفرد، قال: «وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد. وأن يجعل في الله ضمة (أم). هذا إلحاد في اسم الله - عز وجل⁽²⁾».

قال ابن عطية: «وهذا غلو من الزجاج⁽³⁾»، وفي هذا اعتدال من ابن عطية، فرغم مخالفة الفراء لرأي جمهور البصريين في تركيب اللفظ ﴿اللَّهُمَّ﴾ إلا أنه لم يختلف معهم في كونه منادى⁽⁴⁾، وهو بذلك لا يستحق أن يرمى رأيه بالإلحاد إلا من باب الغلو.

- وفي توجيه ﴿إِذْ﴾ من قوله ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [35/3]

قال الزجاج: «وإنما العامل في ﴿إِذْ قَالَتِ﴾ معنى الاصطفاء - المعنى - والله أعلم - واصطفى آل عمران ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾⁽⁵⁾».

قال ابن عطية: «وعلى هذا القول يخرج عمران من الاصطفاء⁽⁶⁾»، بمعنى أن الاصطفاء لم يقع على آل عمران إلا بعدما نذرت أم مريم ما في بطنها، وهو ما لا يتفق مع المعنى الذي اختاره في تفسير الآية الثالثة والثلاثين، حيث حمل ﴿وَعَالَ عِمْرَانَ﴾ [33/3] على ﴿وَعَالَ إِبراهيم﴾ - من الآية نفسها - وبه ينال

(1) معاني القرآن، الفراء، ص 204.

(2) معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 393.

(3) المحرر الوجيز، مج 2، ص 187.

(4) نفسه.

(5) معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 400.

(6) المحرر الوجيز، مج 2، ص 200.

عمران من الاصطفاء ما نال إبراهيم عليه السلام (1).

- وفي قوله عجلك: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرُؤُكُمْ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكُمْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [45/3].

قال الزجاج: «إذ نصب بقوله ﴿مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ و ﴿إِذْ﴾ الثانية معلقة بـيختصمون أي إذ يختصمون إذ قالت الملائكة، فإذا منصوبة بـيختصمون. ويكون المعنى أنهم اختصموا بسبب مريم وعيسى، وجائز أن يكون نصب إذ على ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ (2)».

قال ابن عطية: «وهذا كله يرده المعنى، لأن الاختصاص لم يكن عند قول الملائكة (3)»، والوجه عنده أن يعمل في ﴿إِذْ﴾ فعل محذوف تقديره (اذكر) (4)، وهو الأنسب لامتناع «اتحاد زمان الاختصاص وزمان قول الملائكة، وهو بعيد (5)».

- وفي توجيه (من) من قوله عجلك: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [104/3].

قال الزجاج: «ومعنى - ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ - والله أعلم - ولتكونوا كلكم أمة تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف، ولكن «من» تدخل ههنا لتخص المخاطبين من سائر الأجناس وهي مؤكدة أن الأمر للمخاطبين ومثل هذا من كتاب الله ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [30/22] ليس يأمرهم باجتنب بعض الأوثان، ولكن المعنى اجتنبوا الأوثان فإنها رجس (6)».

ورأى ابن عطية غير ذلك فمن عنده تبعيضية، وأن من ينهض بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هم علماءها، فمثل هذا العمل يقتضي أن يكون صاحبه عالماً بما هو معروف وما هو منكر، فتكون الإمامة والقيادة للعلماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوام هذه الأمة فمتى ترك للعامة عمت الفوضى (7)، ويتحقق هذا بما تؤديه ﴿من﴾ من معنى التخصيص خلافاً لما هي عليه عند الزجاج من معنى التعميم، ويرد على الزجاج استشهاده بقوله عجلك: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ أن ﴿من﴾، في هذا الشاهد لا ابتداء الغاية، وبذلك تكون الأصنام مصدراً يأتي منه الرجس، وهو ما لا يتفق مع مضمون الآية موضوع البحث، والتي يشمل

(1) السابق، 198.

(2) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص411.

(3) المحرر الوجيز، مج2، ص220.

(4) نفسه

(5) البحر المحيط، ج2، ص480.

(6) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص452.

(7) المحرر الوجيز، مج2، ص310.

توجيهها عند ابن عطية أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية⁽¹⁾.

- وفي توجيه ﴿أَحْيَاءٌ﴾ من قوله ﷺ: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» [169/3].

قال الزجاج: «القراءة بالرفع ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ ولو قرئت بل أحياء عند ربهم لجاز المعنى أحسبهم أحياء⁽²⁾». قال عبد الحق بن غالب: «فوجه قراءة ابن أبي عملة أن تضمر فعلا غير المحسبة، اعتقدهم أو جعلهم وذلك ضعيف إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر⁽³⁾»، وفي هذا القول رد مطلق لقراءة النصب؛ فقد أنكر أن يكون تقدير عامل النصب فعل الأمر (احسب)- وهو المحذوف الذي قام عليه دليل من لفظه- أنكره لما يحمله من معنى الشك الذي لا يتفق مع حياة من يقتل في سبيل الله التي تعد يقينا، كما أن المحسبة منهي عنها في مطلع الآية والنهي عن الفعل يقتضي الإتيان بنقيضه إباحة أو الزام، أما ما يستقيم عليه المعنى فأحد الفعلين من نحو: (اعتقدهم أو جعلهم)، وهو حذف بلا دليل لا يجوز عند النحويين، فإذا كان وجه التقدير لا يقوم عليه دليل وما قام عليه الدليل لا يتجه، فلا وجه لما جوز الزجاج من قراءة النصب، ويقوي قراءة الجمهور بالرفع أن الإخبار عنهم بأنهم أحياء إيدان بحصول الرزق في قوله ﷺ: ﴿يُرْزَقُونَ﴾⁽⁴⁾.

- وفي توجيه قراءة ﴿وَالأَرْحَامُ﴾ من قوله ﷺ: «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَنْتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِمُ وَالأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» [1/4]. قال الزجاج: «القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تحلفوا بأبائكم»⁽⁵⁾ فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاك؟⁽⁶⁾»، فالخطأ في قراءة الخفض من جهة الدين بين من نهي الرسول ﷺ: عن القسم بغير الله، أما من جهة العربية فلأنه لا يصح العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض⁽⁷⁾.

ورد ابن عطية هذه القراءة من وجهين، أحدهما انه لا يرى في معنى الآية إفادة أكثر من الإخبار أن الأرحام يتساءل بها، أما الوجه الثاني فمتصل بنهي الرسول ﷺ عن الحلف بغير الله ﷻ، واستشهد على ذلك بما نقله الزجاج عن المازني: «الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكا

(1) السابق.

(2) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص488.

(3) المحرر الوجيز، مج2، ص418.

(4) نفسه.

(5) رواه البخاري، ج9، ص120، ونصه: «لا تحلفوا بأبائكم، ومن كان حالفا فليحلف بالله».

(6) معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص6.

(7) نفسه.

لثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له⁽¹⁾»، وفي هذا بيان واضح لسبب منع جمهور نحوي البصرة العطف على الضمير دون إعادة الخافض لأن العطف يجعل المتعاطفين في منزلة واحدة من الحكم و التأثير بالعامل فاستحق كل منهما أن يكون صالحاً ليحل مكان الثاني، وإلا فسد العطف، وقد اعترض أبو حيان هذا التعليل من جهة جواز العطف على الضمير⁽²⁾، وصحح مذهب الكوفيين⁽³⁾.

- وفي توجيه ﴿أَنَّ﴾ من قوله ﷺ: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتَّقُوا وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [72/6]

قال الزّجاج: «فيه وجهان أحدهما أن تكون أمرنا لأن نسلم ولأن نقيم الصلاة ويجوز أن يكون محمولا على المعنى، لأن المعنى أمرنا بالإسلام. وبقامة الصلاة⁽⁴⁾»، فقد جوز أن عطف مصدر مؤول على آخر مثله. قال عبد الحق بن غالب: «واللفظ يمانعه وذلك أن قوله «لأن نسلم» معرب، وقوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ مبني، وعطف المبني على المعرب لا يجوز⁽⁵⁾»، فهذا عنده كأنه عطف فعل الأمر على المصدر، وهذا لا يصح لو كان كذلك، ويبدو أن كلام الزّجاج لم يخرج عن كون ﴿أَنَّ﴾ مصدرية، فقوله: «اللهم إلا أن تجعل العطف في (أن) وحدها وذلك قلق، وإنما يتخرج على أن يقدر قوله ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ بمعنى لنقيم ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ فجاز العطف على أن يلغى حكم اللفظ ويعول على المعنى⁽⁶⁾» لا يناقض ظاهر ما ذهب إليه أبو إسحق، وهو «أن أقيموا معطوف على أن نسلم⁽⁷⁾»، وأرجع أبو حيان عدم استساغة ابن عطية لهذا العطف إلى إبقائه المعنى الأمر في الفعل بعد دخول ﴿أَنَّ﴾ المصدرية، والصواب غير ذلك⁽⁸⁾.

- وفي توجيه ﴿كَيْفَ﴾ من قوله ﷺ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [39/10].

قال الزّجاج: «كَيْفَ في موضع نصب على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه⁽⁹⁾».

قال ابن عطية: «هذا قانون النحويين لأهم عاملوا (كيف) في كل مكان معاملة الاستفهام المحض في قولك: «كيف زيد؟»، ولـ (كيف) تصرفات غير هذا، تحل محل المصدر الذي هو «كيفية» وتخلع معنى

(1) معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص6، 7.

(2) البحر المحيط، ج3، ص166.

(3) نفسه، ج3، ص167.

(4) معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص263.

(5) المحرر الوجيز، مج3، ص393.

(6) نفسه، 393، 394.

(7) البحر المحيط، ج4، ص164.

(8) هذا ملخص تعليق أبي حيان على ما استدركه ابن عطية على الزّجاج، وقد أشار إليه المحققون في هامش المحرر الوجيز، ينظر مج3،

ص394، وينظر أيضا البحر المحيط، ج4، ص164.

(9) معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص21.

الاستفهام، ويحتمل هذا أن يكون منها، ومن تصرفاتها قولهم: كن «كيف شئت»⁽¹⁾، فعلى هذا القول يجوز أن يكون العامل في ﴿كَيْفَ﴾ هو الفعل ﴿فَأَنْظُرْ﴾ وأنها في هذه الآية خبرية بمعنى المصدر جيء بها لتدل على الكيفية التي كانت عليها عاقبة الظالمين، أي الحالة التي كانت عليها عاقبتهم.

وقد تعقب أبو حيان الرأيين معاً، فرد رأي الزجاج بجواز أن يعمل في ﴿كَيْفَ﴾ الفعل ﴿فَأَنْظُرْ﴾ من حيث كون النظر قلبي⁽²⁾، وردّ على ابن عطية فقال: «بل لكيف معنيان، أحدهما: الاستفهام المحض، وهو سؤال عن الهيئة... والثاني: الشرط. لقول العرب: كيف تكون أكون»⁽³⁾، فقد حصر كيف في الشرط والاستفهام، ليكون العامل فيها ما بعدها، وإذا علّق عمله أجري عليها حكم باقي أسماء الاستفهام وكانت للابتداء، فتحتفظ بحقها في الصدارة⁽⁴⁾.

و الوجه في معنى هذه الآية هو ما ذهب إليه المفسر عبد الحق بن غالب من تحرير ﴿كَيْفَ﴾ لتدل على معنى الكيفية أو الحالة، ويتجه أن تكون دعوة إلى النظر في حال كانت عليها صفة الذين ظلموا من قبل وما حل بهم من اضمحلال تشهد عليه بيوتهم الخربة⁽⁵⁾.

4. خلاصة:

كان كتاب «معاني القرآن وإعرابه» مصدراً لتوجيهات ابن عطية لمعاني الآيات القرآنية بالاستناد إلى آراء الزجاج النحوية، وتباينت مواقفه منها، ففي أول توجيه له من هذه المذكرة، رماه بالعلو لاعتقاده أن توجيه الفراء للهم إحد في اسم الله رغم احتجاجه لصحة توجيهه بكلام العرب الفصحاء، كما اعترض على بعض توجيهاته بسبب فساد في المعنى - وهذا مما رد به كثيراً من الآراء النحوية، وكذلك القراءات، ومع ذلك وافقه على بعض القضايا؛ مثل عدم جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وفي آخر توجيهه - في هذه المذكرة - أنكر عليه وعلى النحويين جميعاً حصر (كيف) في معنى الاستفهام، ومنع ما قبلها أن يعمل فيها، ولا يسع الباحث إلا أن يؤكد ما أثبتته في دراسة المصادر السابقة، وهو أن أولية التفسير عند ابن عطية في بيان مقاصد الآيات الكريمة فيأخذ بالتوجيه النحوي الذي يستقيم عليه المعنى بغض النظر عن صدر عنه ذلك التوجيه.

(1) المحرر الوجيز، مج4، ص484.

(2) البحر المحيط، ج5، ص160.

(3) نفسه، ص161.

(4) نفسه.

(5) التحرير و التنوير، ج11، ص174.

المبحث الخامس: الإغفال والحجّة للفارسي

1. التعريف بأبي على الفارسي
2. الإغفال
3. توجيهات ابن عطية من الإغفال
4. الحجّة
5. توجيهات ابن عطية من الحجّة
6. خلاصة

1. التعريف بأبي علي الفارسي:

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أخذ النحو عن علمين كبيرين من أعلام النحو العربي، عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحق الزجاج، وحسن أخذه عنهما، فكانت له إمامة النحو في زمانه، ومن شأو ما بلغ من العلم أنه تعقب أستاذه الزجاج في مسائل رأى أنه أخطأ فيها في كتابه «معاني القرآن وإعرابه» وألف في ذلك كتابا، ومن علو شأنه وإجلال الطلاب له أنهم فضلوه على من سبقه ونفى بعضهم أن يكون بينه وبين سيويوه ضربا له، توفي أبو علي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، وتراثه مصنفات علمية مشهود له فيها بالسبق والتميز، منها «الإيضاح في النحو»⁽¹⁾، و«التعليقة على كتاب سيويوه»، و«الحجة في علل القراءات السبع»، وكتاب «الإغفال» ومن أشهرها كتب المسائل منسوبة إلى بعض المدن، منها «المسائل الحلبية»، و«البغدادية» وغيرها⁽²⁾، وقد فصل محقق كتاب الإغفال الكلام عما طبع وما لم يطبع من مؤلفاته.

2. الإغفال:

كتاب تعقب فيه أبو علي مسائل من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأستاذه أبي إسحق الزجاج، بدا له أنه غلط فيها، فتلقى ردا قويا من قبل أحد معاصريه وهو بن خالويه في كتاب سماه الهاذور ليعقب هو بدوره على متعقبه في كتاب أسماء نقض الهاذور وبلغ من أهمية «الإغفال» أنه عبر عن مدى إلمام مصنفه بكتاب سيويوه⁽³⁾، كما تم اعتماده مرجعا للتأكد من نسبة إحدى النسخ المخطوطة من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» إلى أبي إسحق الزجاج⁽⁴⁾، وقد اختلف في ضبط الهمزة من «الإغفال»، فقد ضبطت في الحرر الوجيز بالفتح «الأغفال» وهو جمع غفل ويصبح المعنى ما غفل عنه الزجاج، وضبطه محقق نسخة «الإغفال» المعتمدة في هذا البحث بالكسر وهو بذلك مصدر للفعل أغفل ليصبح معنى الكتاب ما تركه أبو علي غفلا، وقام منهج أبي علي على عرض قول أستاذه ثم الرد عليه، وهذا الترتيب سيكون له أثره البين في مسائل الإغفال التي تطرق في هذه المذكرة.

(1) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص274.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص497.

(3) الإغفال (مقدمة التحقيق)، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ- 2003م، ص19.

(4) الحجة في القراءات السبع (مقدمة التحقيق)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ- 1979م، ص54.

3. توجيهات ابن عطية من كتاب الإغفال

- في توجيه ﴿لَمَّا﴾ من قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَبْنَا قَالَ فَأَشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [81/3].

ذهب الزجاج إلى أن أجود وجه لـ (ما) من قوله ﴿لَمَّا﴾ أن تكون للشرط في محل نصب مفعول به للفعل آتيتكم، واللام الداخلة عليها هي اللام المؤكدة الموطدة للقسم التي تدخل على (إن) الشرطية الواقعة في جواب القسم، ليكون جواب الشرط ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾⁽¹⁾ فيكون المعنى بهذا التوجيه: «أن كل ما وقع للرسول فهذه طريقته⁽²⁾»، فكلما أتى الله الأنبياء كتبنا بخبر رسول يأتي من بعدهم مصدقا لما معهم، فطريقهم هي الإيمان به وتصديقه، ولم يكن التولي والكفر من شأنهم، وإنما في أمهم من يفعل ذلك⁽³⁾. وسبب هذا الاعتراض على القسم هو أنه لا يجوز لتكلم أن يحلف على فعل ليس من إنجازه⁽⁴⁾.

أخذ أبو علي على الزجاج قوله أن ﴿مَا﴾ شرطية، وأشار إلى أنه أنكر الشرط في قوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [102/2]، وهو موضع كان الشرط فيه أجود، وأكثر وضوحا من حيث المعنى مما ذهب إليه في تفسير آية آل عمران⁽⁵⁾ وهذا الاعتراض على الشرط من جهتين؛ فقد كان الشرط أكثر وضوحا- من جهة المعنى- في آية البقرة منه في آية آل عمران؛ إذ يوجب في الأولى «أن كل من اشترى ما يضره ولا ينفعه من السحر وما يفرق به بين المرء وزوجه فما له في الآخرة من خلاق⁽⁶⁾»، وهذا جيد لأنه يغلق كل أبواب التفكير في الاستعانة بالسحر، أو توهم الانتفاع به في حال من الأحوال، ويوجب في الثانية «أن كل ما أوتي الرسول من كتاب وحكمة ثم جاءهم رسول مصدق لما معهم آمنوا به⁽⁷⁾»، وهذا المعنى لا يتجه لأنه لا يتفق مع واقع الدعوة.

أما من جهة اللفظ، فإذا كانت ﴿مَا﴾ بمعنى (الذي) فهي لاتصلح للشرط لأن صلتها تحتل الدلالة على الكثرة والعموم، غير ما يدل عليه الشرط من تخصيص وتعيين⁽⁸⁾، ذهب ابن عطية إلى أن (ما) ظرفية

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص 436.

(2) نفسه.

(3) التحرير والتنوير، ج3، ص298.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص 436.

(5) الإغفال، ج2، ص13.

(6) نفسه، ج1، ص404.

(7) نفسه.

(8) نفسه.

قال: «ويظهر أن (لَمَّا) * هذه هي الظرفية أي لما كتتم بهذه الحال⁽¹⁾»، وهو توجيه يدل على تخرج المفسر من حمل معنى الآية على القسم على ما ليس من فعل المُقْسَمِ، وفي هذا ما وصفه أبو حيان بالخدش في المعنى⁽²⁾، ويبيّن بعدم جواز أن يكون جواب ما الشرطية من جنس جواب القسم ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾؛ فهذا الجواب متعلق بالقسم بوساطة ضمير الغائب المتصل بحرف الجر العائد على ﴿رَسُولٌ﴾ وليكون جواباً للشرط يجب توفره على ضمير يعود على اسم الشرط، وهو ما يفتقر إليه، فيصبح كأنه قيل (لما آتيتكم من كتاب لتؤمنن بالرسول) فيفتقر الأسلوب إلى عنصر أساس من عناصر الاتساق.

وكذلك لا يجوز تقدير جواب لما الشرطية من غير جنس جواب القسم لأنه لا دليل يقوم عليه. وقد قلب أبو حيان النظر في هذه القضية من جميع وجوها لينتهي إلى تصحيح مذهب سيويه⁽³⁾ الذي يقضي أن تكون ﴿مَا﴾ بمعنى الذي⁽⁴⁾ وإلى مثله ذهب محمد الطاهر بن عاشور⁽⁵⁾.
- وفي توجيه ﴿أَحْيَاءٌ﴾ من قوله ﴿... بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [169/3].
قرأ الجمهور ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ بالرفع وهو أوجه من النصب⁽⁶⁾. قرأ ابن أبي عبلة، (بل أحياء) بالنصب⁽⁷⁾، وأجاز الزجاج قراءة النصب بتقدير الفعل (احسب)⁽⁸⁾.

قال أبو علي: «فالنصب الذي أجازه في «أحياء» غير جائز؛ لأنه أمرٌ بالشك⁽⁹⁾»، وقد ضعف ابن عطية هذه القراءة لأن المعنى لا يتجه عليها بوجه من الأوجه، فإذا طُلب تقدير الفعل العامل في المنصوب دل الدليل على الفعل (احسب) الذي يفيد الشك، وهو لا يتفق مع مقصد الآية، لأن حياة الشهداء حقيقة لا يخالطها شك وقد دل عليها أبو إسحق نفسه⁽¹⁰⁾، وإذا طُلب تقدير فعل آخر من نحو: «أعتقدتهم،

* هي (لما) في طبعة دار الكتاب العلمية ج1، ص465. وهو ما يحول دون التحديد الدقيق لمقصد ابن عطية، فهل هي (لَمَّا) على قراءة حمزة؟ أم هي (لَمَّا) على توجيه ابن جني، والراجح أنها ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتخفيف الميم على قراءة الجمهور، لأنه ذكر قراءة حمزة للاحتجاج بها للمعنى، ثم وصف توجيه ابن جني بالخلق.

- (1) المحرر الوجيز، مج2، ص273.
- (2) البحر المحيط، ج2، ص533.
- (3) نفسه، ج2، ص535.
- (4) الكتاب، ج3، ص107.
- (5) التحرير و التنوير، ج3، ص298.
- (6) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص171.
- (7) المحرر الوجيز، مج2، ص418.
- (8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص488.
- (9) الإغفال، ج2، ص138.
- (10) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص488.

أو أجمعهم» لم يقيم عليه دليل، وقد تقدم التطرق إلى هذه القضية معرض الحديث عن كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج.

- وفي توجيه ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ من قوله ﷺ: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [150/6]. ذهب الزجاج إلى أن هلم اسم فعل يلزم صورة واحدة على أكثر اللغات، مع أنه من العرب من يجريها مجرى الفعل مضعّف اللام⁽¹⁾ «فيقول للذكر هَلَمْ، وللانثى هَلْمًا وللجماعة، هَلْمُوا، وللمرأة هَلْمِي وللانثى هَلْمًا، وللنساء هَلْمُنَّ»⁽²⁾ فيفك الإدغام.

ورد في «الإغفال» أنهما لغتان؛ أو لهما لغة الحجاز، فالتكلم بها يلزم صورة واحدة في جميع الأحوال، ودليها من القرآن العظيم هذه الآية وكذلك قوله ﷺ: ﴿هَلَمْ إِيَّاكُمْ﴾ [18/33].

أما اللغة الثانية وهي لغة تميم، فتقضي أن يكون ﴿هَلَمْ﴾ فعلا مركبا من «ها» التي للتنبية، و«لَمْ» ثم حذفت منهما الألف ولذلك أحري مجرى مضعّف الآخر عند تصريفه مع الضمائر التي تصلح للأمر، وكان أخذه على الزجاج هو فتح ميم ﴿هَلَمْ﴾، فقد رأى الفتحة نتجت عن بناء هذا التركيب «ها» و«لَمْ» للدعاء، ولو كانت لالتقاء الساكنين لما تحركت بما يناسب ضمير الفاعل⁽³⁾. وكذلك نسبه ابن عطية إلى أبي علي⁽⁴⁾.

- وفي توجيه ﴿حَيْثُ﴾ من قوله ﷺ: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ تِهْمَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [27/7].

ذهب الزجاج إلى أن الأصل في ﴿حَيْثُ﴾ البناء على السكون لأنها لا تختص بمكان معين⁽⁵⁾، «وأن ما بعدها صلة لها، ليست بمضافة إليه⁽⁶⁾».

ويرى أبو علي أن ﴿حَيْثُ﴾ لا يجوز أن تكون صلة لأنه «وجب أن يكون للموصول فيه ذكر⁽⁷⁾»؛ فالجملة ﴿لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ التي يفترض أن تكون صلة لم تشتمل على عائد يربطها بالموصول، وقد اكتفى

(1) السابق.

(2) نفسه.

(3) الإغفال، ج2، ص216، 217، 220، 221.

(4) المحرر الوجيز، مج2، ص488.

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص329.

(6) نفسه.

(7) الإغفال، ج2، ص250.

ابن عطية بعرض الرأيين دون تعقيب.

- وفي توجيهه ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ من قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [157/7].

قال الزجاج: «يجوز أن يكون ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ مستأنفاً⁽¹⁾»، وبلاستئناف تكون الجملة في محل نصب وصف للرسول ﷺ.

وجاء في الإغفال ما نصه: «لا وجه لقوله: «يجدونه مكتوباً أنه يأمرهم بالمعروف»⁽²⁾»، فهو بهذا لا يستسيغ ان تكون ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ حالا من ضمير الغائب المتصل بالفعل ﴿يَجِدُونَهُ﴾ لأنه يعود على (الذكر)، قال سيبويه: «وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى هذا اسم عمرو»⁽³⁾، فيحكى المسمى والمراد الاسم توسعا من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء. ويصبح كأنه قيل: يجدون ذكره مكتوباً أمراً⁽⁴⁾، والذكر لا يأمر وإنما يأمر الشخص، ولهذا لم يستسيغ أبو علي هذا التوجيه.

قال ابن عطية: «وما قدمته من شرط التجوز وشرط الوجود يقرب ما امتنع منه أبو علي»⁽⁵⁾، والواضح من كلام أبي محمد أن معنى الآية يتغير بتغير عود الضمير (هو) المستتر في ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾؛ فإذا كان عوده على ﴿النَّبِيِّ﴾ فإن الجملة وصف للمصطفى ﷺ بعد النبوة أو إخبار عنه، أما إذا كان عوده على ضمير الغائب في ﴿يَجِدُونَهُ﴾، فإن الجملة إخبار بحال المذكور في الكتاين عند وجوده أمراً ناهياً، وفي هذا الوجه ذم لأهل الكتاب وإفحام لهم بالحجة - من كتابهم - القائمة على مدى جحدهم للحق. ويفهم من قوله ولم يتم العثور على هذا النص في مكانه من كتاب «معاني القرآن وإعراجه».

4. كتاب الحجة للقراء السبعة:

عنوان الكتاب كما ثبت على غلاف النسخة المعتمدة في هذه المذكرة هو: «الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد»، وقد أشار المحقق في مقدمته إلى تفاوت العبارات التي سمي بها هذا الكتاب في الطول بدافع الاختصار وقد ارتضى هذه التسمية

(1) معاني القرآن وإعراجه، الزجاج، ج2، ص381.

(2) الإغفال، ج2، ص282.

(3) ينظر الكتاب، ج3، ص269.

(4) الإغفال، ج2، ص282.

(5) المحرر الوجيز، مج4، ص63.

لتواترها على اغلفة الأجزاء الثلاثة الأخيرة لإحدى النسخ المعتمدة للتحقيق، وتدل هذه التسمية على مضمون الكتاب والمنهج المتبع فيه، فهو كتاب احتجاج للقراءات القرآنية السبعية يتم فيه عرض القراءة الثابتة عن ابن مجاهد، مع ذكر من قرأ بها ثم الاحتجاج لها بإقامة الدليل على صحتها⁽¹⁾.

5. توجهات بن عطية من كتاب الحجّة

في توجيه قراءة ﴿الْكَفَّارَ﴾ من قوله ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُورًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [57/5].

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحزمة ﴿وَالْكَفَّارَ﴾⁽²⁾ نصبا بالعطف على ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ وبهذه القراءة يصبح المعنى كأنه قيل: ولا تتخذوا الكفار⁽³⁾.

وقرأ أبو عمرو والكسائي (والكفار) جرا⁽⁴⁾ بالعطف على ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، كأنه قيل: من الذين أوتوا الكتاب ومن الكفار⁽⁵⁾، وحجة هذه القراءة عند أبي عليّ الفارسي هي: «حمل الكلام على أقرب العاملين⁽⁶⁾»، وهي قراءة حسنة من جهة المعنى أيضا، إذ بها يدخل كل من «المشرك، والمنافق، والكنابي الذي لم يسلم» في مجموعة المستهزئين بدين الإسلام⁽⁷⁾.

قال المفسر عبد الحق: «ويدخل الكفار على قراءة الخفض فيمن اتخذ دين المؤمنين هزوا⁽⁸⁾»، ويستدل على صحة هذا التوجيه بقراءة أبي بن كعب «ومن الكفار»⁽⁹⁾.

- وفي توجيه قراءة ﴿كَفْرَةً﴾ من قوله ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفْرَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [95/5].
قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي ﴿أَوْ كَفْرَةً﴾ منونا ﴿طَعَامُ﴾ رفعا⁽¹⁰⁾.

(1) الحجّة للقراء السبعة (مقدمة التحقيق)، ج1، ص13، 14.

(2) الحجّة للقراء السبعة، ج3، ص234.

(3) نفسه، ج3، ص236.

(4) نفسه، ج3، ص234.

(5) نفسه.

(6) نفسه.

(7) نفسه.

(8) المحرر الوجيز، مج2، ص200.

(9) نفسه.

(10) الحجّة للقراء السبعة، ج3، ص257.

وقرأ نافع وابن عامر (أو كفارة) رفعا غير منون، (طعام) جراً بالإضافة⁽¹⁾، قال أبو علي: وجه قول من رفع ﴿طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ أنه جعله عطفاً على الكفارة عطف بيان لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضيف الكفارة لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد⁽²⁾.

قال القاضي أبو محمد: «وهذا الكلام كله مبني على أن الكفارة هي الطعام، وفي هذا نظر، لأن الكفارة هي تغطية الذنب بإعطاء الطعام، فالكفارة غير الطعام لكنها به، فيتجه في رفع الطعام البدل المحض⁽³⁾»، وهذا اعتراض واضح على ماتقدم من توجيه لقراءتي الرفع والجر بسبب فساد في المعنى، لأنه يجعل الكفارة هي الطعام لا تعدوه إلى غيره وبالبديل يكون الطعام مما يكفر به عن الذنب مثل الهدي والصوم لكون قاتل الصيد مخيراً بين طرائق التكفير الثلاث، وهذا يستقيم على مذهب الإمام مالك ومن وافقه من العلماء⁽⁴⁾.

- وفي توجيه ﴿إِنِّي﴾ من قوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [25/11]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (أني لكم) بفتح الألف، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف⁽⁵⁾.

وجه أبو علي قراءة من فتح الهمزة من (أن) بإعمال الفعل ﴿أَرْسَلْنَا﴾ المتعدي بوساطة حرف الجر(ب)- في هذه الآية، وبعد فتح الهمزة دليلاً على هذا الحذف، ثم احتياط لمن يرد هذا التوجيه بفساد الانتقال من ضمير الغائب ﴿نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ إلى المتكلم، قال: «هذا لا يمنع من حمله على أرسلنا وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ⁽⁶⁾»، وبهذا يكون قد أحرى الأسلوب على الالتفات⁽⁷⁾ واحتج لذلك بقوله ﷺ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ وَأَمَرَ قَوْمَكَ بِأَخْذِهَا بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [145/7]، فقد تم الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، والحمل على الالتفات في هذه الآية أجود بسبب القرب بين ضميري الغائب والمخاطب⁽⁸⁾ أما في الآية المحتج لها فكان

(1) السابق، ص 257، 258.

(2) نفسه، ص 258.

(3) المحرر الوجيز، مج 3، ص 258، 259.

(4) نفسه، ص 259.

(5) الحجة للقراء السبعة، ج 4، ص 315.

(6) السابق.

(7) هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب، أو التكلم، أو على العكس، ينظر التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي

الحسيني الجرجاني، محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان، ط 2، 1424هـ- 2003م، ص 39.

(8) رتب أبو بكر محمد بن سهل بن السراج الضمائر في قوله: «وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب»، ينظر الأصول في النحو، ج 2، 120.

الالتفات من الغائب إلى المتكلم، وهذا بعيد.

قال عبد الحق بن غالب: «وفي هذا نظر، وإنما هي حكاية مخاطبته لقومه، وليس هذا حقيقة الخروج من غيبة إلى خطاب، ولو كان الكلام: «أن أنذرهم» ونحوه لصح ذلك⁽¹⁾»، فالوجه إذن هو حمل أسلوب هذه الآية على الحكاية⁽²⁾ لبعدهما بين ضميري الغائب و المتكلم، وهو ما يفهم من قوله: «ولو كان الكلام: «أن أنذرهم» ونحوه لصح ذلك»، أي لو كان الالتفات من الغائب إلى المخاطب لكان الحمل صحيحاً، ولمّا فسد كانت الحكاية انصب وأجود، وهي حكاية قول؛ والقراءة بكسر همزة (إن) هي الوجه الأنسب للمعنى الذي ارتضاه ابن عطية وهو ان اللّٰه عَزَّوَجَلَّ بعدما أخبر عن إرسال نوح إلى قومه ذكر قوله لهم ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، وكذلك هو شأن المرسلين في تبليغ رسالات ربهم.

- وفي توجيه قراءة ﴿يَعْقُوبُ﴾ من قوله ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [71/11]

قال أبو علي: «فينبغي أن تحمل قراءة من قرأ: ﴿يَعْقُوبُ﴾ بالنصب على فعل آخر مضمّر، يدل عليه بشرنا⁽³⁾». قال ابن عطية: «والوجه في نصبه أن ينتصب بفعل مضمّر تدل عليه البشارة وتقديره: ومن وراء إسحق وهبنا يعقوب، وهذا رجحه أبو علي»، وسوف يتم التطرق إلى توجيه هذه الآية بشيء من التفصيل في مطلب حذف الفعل الفصل الثاني من هذه المذكرة.

- وفي توجيه قراءة ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا﴾ من قوله ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [111/11].

قرأ ابن كثير و نافع بتخفيف النون والميم: (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا)، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر و نافع بتخفيف النون وتشديد الميم: (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا)، وفي رواية حفص عن عاصم بتشديد النون والميم: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا﴾⁽⁴⁾. ذهب أبو علي في توجيه قراءة من خفف النون والميم: (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا) إلى أن (إن) هي المخففة من (إن)، وتقتضي دخول لام على خبرها (يُوقِنَهُمْ) وقد دخلت عليه لام أخرى هي الموطئة للقسم (لِيُوقِنَهُمْ) ولما اجتمعت اللامان فصل بينهما بالميم وعلى هذا فـ (مَا) زائدة للتوكيد⁽⁵⁾، وبه يكون اجتماع عدد من المؤكّدات لتقوية معنى الوعيد.

قال ابن عطية: «وهذه الآية وعيد⁽⁶⁾»، ومعنى هذا أن ضمير جماعة الغائبين يعود على ﴿الَّذِينَ شَقُّوا﴾ [106/11]،

(1) المحرر الوجيز، مج4، ص561.

(2) هي إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل، ينظر التعريفات، ص91.

(3) الحجّة للقراء السبعة، ج4، ص367.

(4) الحجّة للقراء السبعة، ج4، ص380، 381.

(5) نفسه، ص384.

(6) المحرر الوجيز، مج5، ص26.

وبما في ﴿كَلَّا﴾ من معنى الشمول فإن الضمير يعود على ﴿الَّذِينَ سَعَدُوا﴾ [108/11] كما عاد على الذين ذكروا قبلهم، ويستقيم أن يكون المعنى وعيد شديد للعاصي ووعد صالح للطائع⁽¹⁾، وهذه الآية من المشكلات⁽²⁾، فلا يمكن لكاتب هذه السطور أن يدعي شيئاً من التوفيق في فهمها، وإن هي إلا محاولة لفهم موقف ابن عطية من توجيه أبي علي للقراءة بتخفيف النون والميم.

6. خلاصة:

حضي مُصَنَّفًا أبي عليّ الفارسي - «الإغفال»، و«الحجة»- بعناية كبيرة من قبل المفسر عبد الحق بن غالب، فكان للأول دوره في بيان مابدا للحسن ابن احمد أن أستاذه أغفله أو غفل عنه وللثاني دوره في وجوه القراءات والاحتجاج لها، وكانت توجيهاته منهما متباينة.

أما «الإغفال» فخالف فيه ابن عطية أبا عليّ في توجيه ما على أنها ظرفية، وفي عود الضمير من قوله ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ على نظيره في ﴿يَجِدُونَهُ﴾، كما وافقه في تضعيف قراءة (بل أحياء بالنصب)، واكتفى عرض رأيي كل من أبي عليّ وأبي إسحاق دون تعليق أو ترجيح في توجيه (حيث)، وكل ذلك كان من اجل المعنى. وأما «الحجة» فوافق فيه في قراءة الكفار بالخفض، كما وافقه في توجيه قراءة النصب في يعقوب بتقدير محذوف من جنس البشارة، وخالفه في الاعتراض على رفع طعام بعطف البيان من كفارة وتوجيهه بالبدل، كما خالفه في حمل الانتقال من الغيبة إلى الكلام على الإلتفات، وحمله على الحكاية، وكل ذلك من اجل المعنى ايضا.

وما يمكن الوقوف عنده في هذا المبحث هو التقارب بين نسبة التوجيهات الموافقة وتلك المخالفة لأبي عليّ الفارسي مما يجعل له من الأهمية ما يقربه من كتاب سيبويه.

(1) الدر المصون ، ج6، ص416.

(2) نفسه، ص395.

الفصل الثاني

أسس التوجيه النحوي للمعنى

عند ابن عطية

جامعة الأمير
علاء الدين
العلم الإسلامي

المبحث الأول: التحليل

المبحث الثاني: الحذف

المبحث الثالث: الالتقاء

توطئة

من المفيد للباحث أن يلتزم الأسس العلمية التي بني عليها كل جديد متميز، من المواقف والآراء والتوجيهات، وإلاّ عده ضرباً من تشقيق اللفظ، رغبة في التمييز والظهور، أو انتقاصاً لجهد الآخر حسداً من عند النفس، أو كيدا بدافع العدا، وكل هذا على حساب الحقيقة العلمية التي من أجلها التجرد للبحث.

للمفسر عبد الحق بن غالب منهج متميز في عرض معاني الآيات القرآنية ذات الصلة بخلافات النحاة والمفسرين أو تلك التي تحتمل معان متعددة، فقد يورد جملة الآراء و المعاني دون تعقيب أو ترجيح، ومثل ذلك ماورد في تفسير قوله ﷺ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [45/2]، فقد نقل أقوالاً تضمنت معان متنوعة للصبر⁽¹⁾، وتركها دون تعقيب بما يوحي باحتمال الآية لتلك المعاني كلها⁽²⁾، وقد يقوي أو يضعف رأياً من الآراء أو معنى من المعاني، كما يقبل أو يرد بناء على دليل من الأثر عن الرسول ﷺ أو صحابته رضي الله عنهم، زاهداً في الرواية عن بني إسرائيل ما لم تدعه إليها الحاجة الملحة لبيان المقصد الذي لا يتضح إلاّ بها، وقد يكون موقفه مبني على دليل من الرأي القائم على قاعدة متينة من علم اللغة أو النحو⁽³⁾.

ولكون موضوع هذه المذكرة هو التوجيه النحوي للمعنى فمن مقتضيات المنهج التركيز على الأسس النحوية التي أقام عليها الفقيه عبد الحق توجيهاته، وبما أن الدراسة تتخذ أنموذجاً، فقد التزم الباحث بحصر مظاهر التأويل النحوي التي أسس عليها توجيهاته لبعض المعاني، ثم البدء باستعراض عينات لكل من تلك المظاهر في السور السابقة، ليتم بسط المقال بدراسة الأنموذج المختار من سورة هود ﷻ.

(1) المحرر الوجيز، مج1، ص200، 201.

(2) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، ص139.

(3) نفسه، ص147.

المبحث الأول: الحمل

أ. مفهوم الحمل

1. لغة

2. اصطلاحاً

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحمل

1. الحمل على اللفظ

2. الحمل على المعنى

أ. مفهوم الحمل:

1. لغة:

مصدر للفعل حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلًا وَحُمْلَانًا، و«حَمَلَ عَلَيْهِ». بمعنى حَمَلَهُ؛ إِذَا كَلَّفَهُ الْحَمْلَ وَجَعَلَهُ يَحْمِلُ، «وَتَقُولُ: إِنِّي لِأَحْمِلُهُ عَلَى أَمْرٍ فَمَا يَتَحَمَّلُ، وَأَحْمَلُهُ أَمْرًا فَمَا يَتَحَمَّلُ⁽¹⁾»، فإذا كانت (على) معادلة للتضعيف في عين الفعل، وصحَّح أن معنى التضعيف في هذا الفعل المتعدي هو التكتير في المفعول به فإن (على) تقييد كثرة الحمل على المجرور بها.

ومنه قولهم: «حَمَلَ عَلَى نَفْسِهِ فِي السَّيْرِ، أَي جَهَّدَهَا فِيهِ»، وَحَمَلْتُهُ الرِّسَالَةَ، أَي كَلَّفْتُهُ حَمْلَهَا⁽²⁾، وهنا يضاف معنى آخر وهو الجهد والتكليف، والحمل مفرد جمعه حمول ورُوي للمقنع الكندي⁽³⁾ بيتا من الطويل، قال:

وَلَا أَحْمِلُ الْحَقْدَ الْقَدِيمَ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ رَأْسُ الْقَوْمِ مَنْ يَحْمِلُ الْحَقْدَ⁽⁴⁾

فالحمل هنا بمعنى الإضمار⁽⁵⁾.

يتضح من هذه المختارات المعجمية أن علماء اللغة لم يهتموا ببيان معنى (الحمل) بقدر اهتمامهم بذكر مشتقاته ومختلف استعمالاتها، ولتمييز أقربها إلى النحو استعمالا تم التركيز على معنى التركيب (حمل على)

-
- (1) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ج3، ص240.
- (2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 1407 هـ- 1987م، ج4، ص1677.
- (3) المقنع: الرجل اللابس سلاحه، وكل مغط رأسه فهو مقنع، ينظر المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ابن جني، ت، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م، ص139، و المقنع لقب أطلق على محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود بن عبد الله الكندي المتوفى نحو سنة سبعين للهجرة، ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط15، 1423هـ- 2002م، ج6، ص319.
- (4) البيت منسوب إلى المقنع الكندي في الأمالي، أبو إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1344هـ- 1926م، ج1، ص281، وفي الصداقة والصديق، أبو حيان التوحيد، إبراهيم الكيلاني، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، ط2، 1419هـ- 1998م، ص222، وفي شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، غريد الشيخ، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ص829، ولم يتيسر العثور على ديوانه.
- (5) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419 هـ- 1998م، ج1، ص214، 215.

و يبحث معنى الصيغة الصرفية التي وضعها الخليل بن احمد نظير (حَمَل على) وهي (حَمَلٌ)، اتضح ارتباطها بالتكليف والتكثير قال عبد القاهر الجرجاني: «وَفَعَلَ للتكثيرِ غالبا⁽¹⁾».

ويستعمل الباحثون ألفاظا إنجليزية لترجمة معنى الحمل إلى اللغة الإنجليزية، منها:

- (Hidden): وظف هذه الصيغة علي عبد الله حسين العنكي في ترجمة عنوان كتابه «الحمل على المعنى في العربية»⁽²⁾ على الغلاف إلى (Hidden Meaning In Arabic) وفي معناها دلالة على الخفاء الذي سبقت الإشارة إليه في بيت المقنع، فقد ورد في معجم (Oxford):

«hidden agenda..the secret intention behind what sb says or does»⁽³⁾، بمعنى

النوايا الخفية في الأقوال والأفعال، إذا أظهر الإنسان غير ما يظن.

- (Shifting): وظف هذه الصيغة نصر الدين بو مصران في ملخص رسالته للدلالة على الموضوع، فترجم

(الحمل على المعنى) إلى (Shifting on the meaning)⁽⁴⁾ وفيها معنى التحويل، فقد ورد في معجم (Oxford):

«shifting sands(of sth) used to describe a situation that changes so often that it is difficult to understand or deal with it»⁽⁵⁾

والمعنى الحرفي لـ (shifting sands(of sth)): هو (تحويل رمال شيء ما)، فقد استعمل هذا

التركيب ليدل- مجازا- على وصف حال يصعب فهمها او التعامل معها، وكأن هذه العبارة جرت مجرى المثل في العربية، وفيها قرب من معنى التخرج من القياس الذي يدفع النحويين إلى التأويل.

- واستأنس الباحث بالفعل (to predicate)، وقد ورد في معجم (Oxford):

«to predicate sth on/upon sth to base sth on a particular belief, idea or principle»⁽⁶⁾

ومعناه أن تؤسس لشيء بناء على معتقد أو فكرة أو مبدأ، وهو أقرب إلى مفهوم الحمل وما

يقتضيه من إلحاق غير القياسي بآخر مستقيم على القياس، وهو ما سوف يتم نوظيفه للدلالة على الحمل في ملخص هذه المذكرة باللغة الإنجليزية بإذن الله.

(1) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987م، ص49.

(2) صدر في سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (158)، ديوان الوقف السني، بغداد- العراق، ط1، 1433هـ- 2012م.

(3) Oxford.

(4) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب و اللغويات من المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، عنوانها ((ظاهرة الحمل على

المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري))، السنة الجامعية: 2012/2013م.

(5) Oxford.

(6) نفسه.

2. صطلاحاً:

ارتبط الحمل - في كتب النحو- بتعليل الأحكام النحوية مثل رفع المعطوف على اسم (إنّ) في قولهم: «إن زيدا في الدار وعمرو» فرفعوا (عمرو) حملاً على الموضع⁽¹⁾ ومعنى هذا أن العرب إنما خالفت حكم المعطوف بمقتضى القياس المطرد في العطف-وهو التبعية-مراعاة لموضع زيد مجرداً من عامل النصب (إنّ)، وكذلك قول مهلهل بن ربيعة⁽²⁾ [من الكامل]:

وأنا الذي قتلتُ بكرًا بالقنا
وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سَنام⁽³⁾

حيث أسند الفعل في الشطر الأول إلى ضمير المتكلم حملاً على المعنى دون اللفظ⁽⁴⁾ الذي يقتضي أن يكون الضمير العائد في الصلة مطابقاً للموصول فيكون الوجه في الإسناد إلى ضمير الغيبة، ومن اللغويين الذين أولوا عناية بمفهوم مصطلح الحمل أحمد ابن فارس، قال في باب الحمل: «هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه لأنه محمول على معناه. ويقولون: «ثلاثة أنفس» والنفس مؤنثة لأنهم حملوه على الإنسان. ويقولون: «ثلاث شخص» لأنهم يحملون ذلك على أهنّ نساء»⁽⁵⁾ فما يمكن فهمه من هذا القول أن الحمل ترك لما يوجه القياس على ظاهر اللفظ بسبب القياس على المعنى ومن أمثله تذكير ما حقه التأنيث من قولهم «ثلاثة أنفس» فقد ذكّرت الأنفس بتأنيث عددها لأن معنى النفس إنسان ولو أثنت لقيـل «ثلاث أنفس» مراعاة لما يقتضيه القياس من مخالفة العدد من ثلاثة إلى عشرة للمعدود في الجنس، ومن

(1) المقتضب، ج4، ص383

(2) عديّ، وإنما سمي مهلهلاً لهلهة شعره كهلهلة الثوب، وهو اضطرابه واختلافه، ينظر طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ج1، ص39.

(3) البيت في ديوان المهلهل بتحقيق أنطوان محسن القوّال، دار الجليل، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م، ص79، وهو ثابت بلفظه منسوب إلى مهلهل في المقتضب، ج4، ص132، وفي الوساطة بين المتنبّي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البحاي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، ص447، وفي البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيد، علي بن محمد بن العباس، وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج4، ص54، وبلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص309، وكتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب)، أبو علي الفارسي، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ-1988م، ص400، وفي سر صناعة الإعراب، ابن جني، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م، ج2، ص38.

(4) ينظر المقتضب، ج4، ص132. و الأصول في النحو، ج2، ص309.

(5) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أبو الحسن أحمد، أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1997م، ص195.

أمثلة تأنيث المذكر قولهم «ثلاث شخوص» فقد أُثِّث الشخوص بتذكير عددهم حملاً على المعنى إذ يقصد بالشخوص نساءً والقياس يقتضي تأنيث العدد مادام لفظ المعدود مذكراً.

كما أن الحمل «قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر». بمعنى أحد اللاحق الخارج عن القياس لحكم السابق القياسي، ويكون هذا الضرب من القياس بمنزلة المخرج الاضطراري، الذي يلجأ إليه النحاة عندما تعترضهم الظواهر الكلامية المخالفة لقواعدهم مع كونها حجة⁽¹⁾.

وهو «قياس أمر على آخر، وإعطاؤه حكمه كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه لشبه بينهما»⁽²⁾، وقيل: «إن المقصود بحمل الشيء على الشيء: إلحاقه به وإعطاؤه حكمه»⁽³⁾، ومما تقدم تتضح الصلة القوية بين الحمل و القياس؛ فإذا كان القياس ضبطاً لما تم استقراؤه من كلام العرب فإن الحمل مكمل يضبط ما لم يستوعبه القياس، و من اللافت للانتباه عدم اتفاق النحاة على مصطلح موحد يحد هذه الظاهرة فقد دلوا عليها بعدة عبارات مثل: حملة على كذا، التأويل، ذهب به إلى كذا، مراعاة المعنى، اعتبار المعنى، الرد على المعنى، الإجراء على المعنى لإعادة المعنى، جاء على المعنى، أخرج على المعنى، أراد كذا، جعله على المعنى، عني به كذا وضعه على كذا، قصد به قصد كذا⁽⁴⁾، هذا مع تعدد أنواع الحمل بما لا يسعه حجم مذكرة الماجستير، ولذلك بدأ -منهجياً- التركيز على الحمل التي قصد ابن عطية الاستدلال بها على وجوه المعاني التي اختارها في تفسير سورة هود **الطائفة**.

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص262.

(2) معجم علوم العربية، ص206.

(3) الحمل على المعنى في العربية، ص13.

(4) الحمل على المعنى في العربية، (وقد أحال صاحب الكتاب إلى المصادر التي تضمنت هذه العبارات وربطها بأمثلة ثم علق عليها).

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحمل

1. الحمل على اللفظ (Predicating on the Enounced):

فضل العرب حمل الكلام على اللفظ و استجاده ما لم يدفهم إلى تأويله دافع قوي، فحمل الكلام على اللفظ أولى لأنه الأصل. لذلك كان قليلا في تعليلهم لمختلف الأحكام النحوية، ومع ذلك فقد عُمل بعض ما بدا للنحاة مخالفا للقياس بالحمل على اللفظ، قال المبرد: «والحمل على اللفظ أجود كقوله [من الطويل]:

لَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا⁽¹⁾»

فلو حمل على المعنى لثنى الضمير (هو) لأن العطف بالواو نظير التشبية⁽²⁾، وفي قوله بِسْمِ اللَّهِ: «بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» [112/2]، قال سيبويه: «أَجْرَى الأَوَّلِ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ وَالْآخِرِ عَلَى الْمَعْنَى»⁽³⁾؛ فجاء الضمير في «وَجْهَهُ» للمفرد الغائب، حملا على لفظ «مَنْ» لا معناها الذي يدل على الجماعة ولذلك جُمع في «عَلَيْهِمْ» حملا على المعنى.

- وفي قوله بِسْمِ اللَّهِ: «ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَىٰ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ» [74/2].

علل ابن عطية تذكير الضمير العائد على المؤنث بالحمل على اللفظ، قال ابن عطية: «ووحده الضمير في

(مِنْهُ) حملا على لفظ (مَا)⁽⁴⁾». فلو كان الكلام محمولا على ما تدل عليه (ما) وهو الحجارة لقليل (منها).

(1) البيت من الطويل، وهو مخروم مضموم اللام من (مثل) بلا نسبة في الكتاب، ج2، ص285. وهو كذلك مع إهمال حركة اللام في المقتضب، ج4، ص372، مع احتمال أن يكون البيت للكثير بن معروف، أو للكثير بن زيد الأسدي، ينظر الإيضاح في شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1987م، ج1، ص273، 274، وينظر هامش التحقيق أيضا. وقد أثبتته ابن هشام، سلما من الخرم (فلا أب) وقال «هو لرجل من عبد مناة بمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك»، ينظر تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله بن يوسف، عيسى مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1406هـ-1986م، ص413. وكذلك نسب في المقاصد النحوية، محمود بن أحمد بن موسى العيني، محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1426هـ-2005م، ج2، ص114. والراجح ما ذهب إليه القيسي لتطابق النص مع ما ثبت في الكتاب والمقتضب من جهة ولتقدم القيسي زمنيا على ابن هشام والعيني من جهة أخرى، والأرجح من هذا كله أن يكون البيت للكثير بن معروف لتقدمه زمنيا عن الكثير بن زيد، فالكثير بن معروف شاعر مخضرم توفي قرابة الستين للهجرة ينظر الأعلام، ج2، ص234. وهو ما يقوي احتمال أن يكون قال هذا البيت، ومع ذلك يبقى عزوه إلى قاتل محمدا صعبا وأكثر ما قيل فيه إنصافا كونه من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قاتل، ينظر خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1418هـ-1997م، ج4، ص26.

(2) المقتضب، (حاشية التحقيق)، ج4، ص372.

(3) الكتاب، ج1، ص65.

(4) المحرر الوجيز، مع1، ص257.

- وفي قوله **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾** [165/2]

قال القاضي أبو محمد: «وخرج يتخذ موحدا على لفظ من والمعنى جمعه»⁽¹⁾ فقد جاء الفاعل ضميرا للمفرد الغائب حملا على لفظ من ولو حمل على معناها (الناس) لقليل (يتخذون) هذا ما يفهم من قوله، ولهذا نظير في القرآن الكريم: **﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ءَأَفَأنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾** [42/10].

- وفي تفسير قوله **﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾** [38/3]. استدرك القاضي أبو محمد على الإمام الطبري قوله بأن **﴿طَيِّبَةً﴾** أنتت حملا على لفظ **﴿ذُرِّيَّةً﴾** وكان توجيه ابن جرير مبنيًا على أدلة من القرآن الكريم منها قوله: **﴿حَلَّالَةً﴾** **﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾** [5/19]، وهو ما ذهب إليه الفراء بقوله: «وإنما قيل **﴿طَيِّبَةً﴾** ولم يقل طيبا لأن الطيبة أخرجت على لفظ الذرية فأنت لتأنيثها»⁽²⁾. وقال النحاس: «ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ على اللفظ»⁽³⁾، وقال الواحدي: «يعني: ولدا صالحا»⁽⁴⁾، الظاهر من أقوال هؤلاء جميعا هو اتفاقهم على أن لفظ **﴿ذُرِّيَّةً﴾** دل على الواحد في هذه الآية ولذلك يكون تأنيث **﴿طَيِّبَةً﴾** حملا على اللفظ ولو حملت على المعنى لقليل (طيبا)، قال الفراء: «ولو قيل ذرية طيبا كان صوابا»⁽⁵⁾. أما ابن عطية فكان رده لهذا التعليل قائما على اعتبار الذرية و الولي اسمي جنس يدلان على الواحد وما فوقه⁽⁶⁾ وهذه القضية من استدراقات ابن عطية على الطبري والتي رجح فيها رأي الطبري⁽⁷⁾.

- ومن سورة هود **﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾** [12/11].

علل القاضي أبو محمد العدول عن صيغة الصفة المشبهة (ضيق) - على كثرة استعمالها في كلام العرب للدلالة على الاستمرار والثبات - إلى صيغة اسم الفاعل **﴿ضَائِقٌ﴾** التي تدل على التجدد و الحدوث

(1) السابق، مج1، ص402.

(2) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص208.

(3) إعراب القرآن، النحاس، ص131.

(4) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ- 1994م، ج1، ص203.

(5) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص208.

(6) المحرر الوجيز، مج2، ص206.

(7) استدراقات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان، شايح بن عبده بن شايح الأسمرى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1427هـ، ص378.

بالحمل على لفظ «تَارِكٌ»، فقال: «عبر بـ ﴿ضائق﴾ دون (ضيق) للمناسبة في اللفظ⁽¹⁾»، وبهذا يكون المعنى ملازمة الضيق -بعض ما يوحى لصدر الرسول ﷺ وهو أمر لا يستقيم فقد شرح الله ﷻ صدر نبيه الكريم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [1/94]، ولعل هذا ما جعله لا يكفي بهذا التعليل و يسلب الضوء على الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من حيث الدلالة فقال: «وإن كان (ضيق) أكثر استعمالاً لأنه وصف لازم، و﴿ضائق﴾ وصف عارض، فهو الذي يصلح هنا»⁽²⁾.

وهذا وجه من المعنى لم يقف عنده المفسرون الأوائل كثيراً، فقد فسر الطبري هذه الآية بالاعتماد على الترك و الضيق دون بيان لدلالة الصيغة الصرفية⁽³⁾، أما النحاس فاكتفى بالإشارة إلى عطف ﴿ضائق﴾ على ﴿تَارِكٌ﴾⁽⁴⁾، وأما الواحدي فجعل الضائق بمعنى الضيق⁽⁵⁾ وفي المفصل كان الفرق واضحاً بين الصيغتين؛ فالصفة المشبهة «تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث»⁽⁶⁾ كانت على وزن فاعل، قال الزمخشري: «فإن قلت: لم عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، لأن رسول الله ﷺ كان أفسح الناس صدراً»⁽⁷⁾، وبهذا التعليل يتضح أن توظيف اسم الفاعل كان لملاءمة المعنى ولا يحتاج لتعليقه إلى تأويل، واستحسن الطبرسي ﴿ضائق﴾ لمناسبة المعنى واتفقه مع وزن المعطوف عليه، لعل هذا ما يمكن فهمه من قوله: «إنه أشكل بقوله: ﴿تَارِكٌ﴾»⁽⁸⁾.

ودلّ القرطبي عن هذه الظاهرة النحوية بالفعل (يشاكل)⁽⁹⁾ - وهو من (المشاكله) التي بمعنى الموافقة⁽¹⁰⁾ - وكان المعطوف حمل على لفظ المعطوف عليه لإحداث نوع من المجانسة الإيقاعية مقترنة بالدقة في أداء المعنى، ومما يجدر التنويه به في هذه القضية عدم اختلاف المفسرين في المعنى العام، فقد قاربوا الإجماع على تفضيل التعبير العدولي والحمل على اللفظ، ومع ذلك كان لكل أسلوبه في تبسيط المعنى

(1) الحرر الوجيز، مج4، ص548.

(2) نفسه..

(3) تفسير الطبري، ج15، ص258.

(4) إعراب القرآن للنحاس، ج2، ص162.

(5) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج2، ص566.

(6) التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1411هـ- 1990م، ج3، ص115.

(7) الكشاف، ج2، ص186.

(8) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج5، ص191.

(9) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ- 2006م، ج11، ص81.

(10) الصحاح، ص1737

وتقريبه من فهم المتلقي، وقد يكون من الصواب عدُّ تلك الظواهر النحوية أدوات اعتد بها المفسرون من أجل الإخراج الصادق لما تكتنه صدورهم من فهم للكتاب العزيز، فالتأمل لقول **البيضاوي**: «وضائق به صدرُك وعارض لك أحياناً ضيق صدرك بأن تلوّه عليهم»⁽¹⁾ لا يعدم حسه النحوي في بيان علاقة أبنية الكلم بأداء المعنى، ولا يعدم حس ابن عاشور البلاغي في قوله: «لأن ذلك أحسن فصاحة»⁽²⁾؛ فهو لم يقصر تعليقه للعدول بالحمل على اللفظ، وإنما تعداه إلى تحسين ذلك من جهة الفصاحة، وهو مذهب الجرجاني، قال: «إنما اختُصَّت الفصاحة باللفظ، وكانت من صفته»⁽³⁾، ثم انتقل إلى التعليل بدلالة صيغة اسم الفاعل على التجدد والحدوث وهو الأنسب لحال ضاق فيها صدر الرسول ﷺ بسبب اشتراط بعض المشركين أن يأتيهم بقرآن ليس فيه سب لأهلهم نظير اتباعه والإيمان به أو ينزل عليه ملك يشهد له بالصدق، أو يعطى كنزاً يستغني به هو والمؤمنون⁽⁴⁾ وهي الرواية التي يؤيدها النص القرآني: ﴿...أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ...﴾، وقد يقول قائل إن تعليل ابن عطية لاستبدال ﴿ضائق﴾ بـ(ضيق) في التعبير عن حال النبي ﷺ بالحمل على اللفظ يفهم منه أن ﴿ضائق﴾ مثل (ضيق) في التعبير عن ثبات صفة الضيق واستمرارها في صدره ﷺ وأن التعبير بـ﴿ضائق﴾ كان للمشكلة اللفظية مع ﴿تارك﴾ وهو وجه من المعنى مختلف عما اطمأن إليه العلماء الذين تم انتخاب أعمالهم للإفادة منها في هذه المذكرة، فيكون جوابه: إنه لم يهمل الفرق الدلالي بين (فاعل) و(فعل)، وأكد أن يكون التعبير بفاعل هو الأصلح في مثل هذا السياق⁽⁵⁾. ويعد تداخل الصيغ بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة من قضايا الخلاف النحوي، حيث ذهبت فرقة إلى القول بأن لاسم الفاعل من الثلاثي صيغة واحدة هي (فاعل) في حين ذهبت أخرى إلى القول بأن له أبنية متعددة⁽⁶⁾. وقد أبدى فاضل صالح السامرائي- في معرض تعليقه على هذه الآية- رأيه في القضية، قال: «والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ج3، ص129.

(2) التحرير والتنوير، ج12، ص16.

(3) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط5، 1425هـ-2004م، ص36.

(4) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج2، ص566.

(5) الحرر الوجيز، مج4، ص548.

(6) الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار الجوزي، الدمام- المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ-2006م، ص326.

قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما»⁽¹⁾، وما يفهم من هذا القول أن الاستمرار غير مطرد في جميع صيغ الصفة المشبهة ومثله الحدوث أيضا مما يدعو إلى تناولها بشيء من التفصيل حسب دلالتها على الثبوت، أو الاقتراب من الثبوت، أو عدم الثبوت، مع التركيز على حدوث الصفة من عدمه لتمييزها عن اسم الفاعل⁽²⁾، وهذا أيضا لا يخلو من لبس، فكيف يمكن لمن هو جالس الآن وقائم أمس وغدا ألا يكون متصفا بصفة الجلوس، وبالعودة إلى موضوع الدراسة يمكن الاطمئنان إلى أن وجه المعنى الذي أراده ابن عطية بتعليل التعبير العدولي بالحمل على اللفظ هو بيان عدم ملازمة صفة الضيق لصدر الرسول الكريم ﷺ وذلك بدلالة صيغة (فَاعِل) على التجدد والحدوث ولو أريد الثبات والاستمرار ل قيل (ضَيِّق)، وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا في هذه القضية هذا نصه: «يجاز صوغ اسم الفاعل على وزن فَاعِل، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة، بقصد الحدوث»⁽³⁾ ويبدو من هذا القرار أن علماء اللغة ارتضوا صيغة واحدة لاسم الفاعل يخرج بها المتكلم من معنى الثبات إلى التجدد والحدوث خلافا لما ذهب إليه فاضل صالح السامرائي من اعتماد السامع على المعنى للتمييز بين أنواع الصيغ مما قد يوقعه ضحية تلاعب باللفظ، ومثل ذلك ما حدث للزبرقان بن بدر عندما هجاه الخطيئة فأوهمه ظاهر اللفظ أنه يريد الحدوث بـ(الطاعم) و(الكاسي) ليكون معنى البيت مدحا له مما أحوج الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى خبرة شاعر ليبين له المدح من الهجاء فما كان من حسان بن ثابت رضي الله عنه إلا أن نبه إلى معنى الثبات في صيغة (فَاعِل) ليتحول المعنى إلى الهجاء⁽⁴⁾، وهذه الخبرة وإن كانت ملائمة لمستوى راق من الأداء اللغوي فإنها لا تليق بالممارسة التداولية للغة العربية وهو ما راعاه المجمع اللغوي في اختياره وهو ما اختاره القرآن الكريم قطعاً للطريق أمام كل لبس.

(1) معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط2، 1428هـ-2008م، ص6.

(2) السابق، ص67.

(3) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما [1934م-1984م]، محمد شوقي أمين، إبراهيم التريزي، مجمع اللغة العربية، الهيئة

العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ-1984م، ص54.

(4) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي، عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1404هـ-1983م،

ج6، ص166، 167.

2. الحمل على المعنى (Predicating on the Meaning):

يتناول هذا المطلب بابا واسعا من الحمل⁽¹⁾ أساس وجوده تأويلات النحاة الذين استعانوا به كلما وجدوا في كلام العرب الفصيح انحرافا عن قواعد القياس وإذا تعلق الأمر بكتاب الله العزيز كان أدعى ليؤخذ به توجيهها لمقاصده الشريفة بما يليق بها.

فقد ذهب سيبويه إلى أن الرفع في قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [22/56] حمل على معنى (لهم فيها)⁽²⁾ لكي لا تكون الحور مما يطاف به على أهل الجنة.

كما كان للمبرد رأي واضح في الحمل على المعنى قال: «وليس الحمل على المعنى يبعد بل هو وجه جيد»، ثم ذهب إلى أن قوله جلت قدرته: ﴿...وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [87/27] حمل على المعنى فلو حُمِلَ على لفظ ﴿كُلُّ﴾ لقليل آتية ولهذا نظير في القرآن العظيم ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [95/19] فقد حُمِلَ ضمير الغيبة على لفظ (كل) ولو حمل على المعنى لقليل (آتوه).

قال أبو علي الفارسي: «وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجميع الذي هو (نشرا) أحسن، لأن الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ، ويؤكد ذلك قوله: الرياح مبشرات فلما وصفت بالجمع جمع الموصوف أيضا»⁽³⁾.

وفي باب شجاعة العربية تحض ابن جني فصلا للحمل على المعنى بين فيه مختلف مظاهره⁽⁴⁾.

- وفي «الحرر الوجيز»، في تفسير قوله ﷺ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَعْفَهُ لَهُ وَأَضَاعًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [245/2].

ذهب ابن عطية إلى أن قراءة ﴿فَيَضَعْفَهُ﴾ برفع المضارع تتجه بالعطف على ﴿يُقْرِضُ﴾⁽⁵⁾ ويكون المعنى أن المضاعفة تعقب القرض بدلالة الفاء⁽⁶⁾، كما تتجه بالقطع استئنافا⁽⁷⁾، أما قراءة النصب، فتتجه حملا على معنى السؤال عن القرض؛ وتكون المضاعفة سببها القرض، بدلالة الفاء أيضا؛ وينتصب المضارع بأن

(1) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1376هـ-1957م، ج2، ص423.

(2) الكتاب، ج1، ص172.

(3) الحجّة للقرآن السبعة، ج4، ص34.

(4) الخصائص، ج2، ص411.

(5) الحرر الوجيز، مج1، ص613، وينظر الحجّة في القراءات السبع، ص98.

(6) الجني الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، فخر الدين

قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1992م، ص61.

(7) الحرر الوجيز، مج1، ص613.

المضمرة بعد فاء السببية ومن رفعه جعل ﴿من﴾ للشرط، أما من نصب فـ ﴿من﴾ عنده للاستفهام، هذا مذهب الخليل ابن أحمد⁽¹⁾ وهي قراءة عاصم، وابن عامر - وإن خالفاه في إسقاط الألف وتضعيف العين (يُضَعِّفُ) - وهما من القراء السبعة⁽²⁾ وأن تكون ﴿من﴾ للاستفهام والفاء للسببية فالقصد من ذلك ترغيب في الإنفاق في سبيل الله وهو من جهة البلاغة أقوى، قال الجاحظ: «والرجل يقول لعبده: أسلفني درهماً، عند الحاجة تعرض له، وهو يعلم أن عبده وماله له. وإنما هذا كلام وفَعَال يدل على حسن الملكة، والتفضل على العبد والأمة، وإخبار منه لعبده أنه سيعيد عليه ما كانت سخت به نفسه»⁽³⁾. فهذا وجه من البلاغة كما بينه أبو عثمان يقتضي أن يكون وجه الحمل على المعنى هو الأرجح عند ابن عطية قال: «فكأن الكلام أيقض أحد الله فيضاعفه له»⁽⁴⁾؟ وذلك لأن محور الكلام هو المقرض وهو المستفيد من القرض لا المقرض. - وفي قول الله العظيم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِيْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [3/135].

قال ابن عطية: «جاء اسم ﴿الله﴾ مرفوعاً بعد الاستثناء والكلام موجب، حملاً على المعنى، إذ هو بمعنى وما يغفر الذنوب إلا الله»⁽⁵⁾. لعل ما يمكن فهمه من كلامه أن لفظ الجلالة بعد إلا في هذه الآية حقه النصب على الاستثناء مادام الكلام موجبا، ولا يجوز أن يكون بدلا من المستثنى منه إلا بعد نفي، وهو مذهب سيويه⁽⁶⁾، ولما جاء اسم الجلالة بعد إلا مرفوعاً خلافاً للقياس تم تعليقه بالحمل على معنى النفي.

- وفي تفسير قوله ﴿عَلَّمَ﴾: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّثْتُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [6/6].

علل جمع لفظ ﴿آخَرِينَ﴾ بالحمل على معنى القرن⁽⁷⁾، بمعنى أهل قرن آخرين فقد أطلق الزمان وأريد أهله ليصبح هذا التعبير من المجاز المرسل، ولو حمل على اللفظ لقييل (آخر).

(1) الحمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ-1985م، ص199.

(2) السبعة في القراءات، ص185.

(3) رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن محبوب، مكتبة الجاحظ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1399هـ-1979م، ج3، ص344.

(4) المحرر الوجيز، مج1، ص613.

(5) السابق، مج2، ص360.

(6) الكتاب، ج2، ص311.

(7) المحرر الوجيز، مج3، ص316.

- وفي تفسير قوله **﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرِيصٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾** [65/8]

علل تذكير الفاعل في قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر ⁽¹⁾ **﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ﴾** بالحمل على المعنى؛ فقال: «وهذا بحسب المعنى لأن الكائن في تلك المائة إنما هم رجال فذلك في الحمل على المعنى ⁽²⁾» وأما قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر بالتأنيث فعلها بالحمل على اللفظ، قال: «وهذا بحسب اللفظ والمقصد، كأنه أراد: إن تكن فرقة عددها مائة ⁽³⁾».

- ومن سورة هود قوله جل شأنه: **﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾** [59/11].

علل ابن عطية تعدية الفعل (جحد) بوساطة حرف الجر (ب-) بحمله على معنى (كفر) فقال: «وتعدى جَحَدُوا بحرف جر لما نُزِّل منزلة كفروا، وانعكس ذلك في الآية بعد هذا ⁽⁴⁾» أي إن الأصل في الفعل جحد تعديه بلا وساطة، وإنما تمت تعديته بالباء حملا على معنى كفر وفي هذا إشارة إلى أن الأصل في الفعل كفر من قوله تعالى: **﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَّا إِنْ عَادَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَّا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾** [60/11] أن يتعدى بالباء وقد حذفت في هذه الآية حملا على معنى جحد.

وهذا مخالف لما ذهب إليه الأولون فقد استعمل الفعل (كفر) متعديا بنفسه ⁽⁵⁾، وقال الفراء: «جاء في التفسير: كفروا نعمة بهم. والعرب تقول: كفرتك. وكفرت بك، وشكرتك وشكرت بك وشكرت لك. وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: شكرت بالله كقولهم: كفرت بالله ⁽⁶⁾»، لعل أبرز ما بدا متفقا عليه في هذين القولين أنه يجوز تعدي الفعل (كفر) بنفسه، وما يمكن إضافته بناء على قول الفراء هو تقدير حذف المضاف (نعمة) وإنزال المضاف إليه منزلته، وهذا ما سوف يتناوله المطلب الثاني من مبحث الحذف في هذه المذكرة.

و ما يفهم من قول الكسائي هو حمل الفعل على نقيضه فمثلا يقال شكر بالله حملا على (كفر) يمكن القول كفر الله حملا على الفعل (شكر)، وذهب هذا المذهب كل من الطبري ⁽⁷⁾ والنحاس ⁽⁸⁾.

(1) السبعة في القراءات، ص 308، وينظر أيضا: الحجّة للقراء السبعة ج4، ص159

(2) الحز الجوز، مج4، ص237.

(3) نفسه.

(4) نفسه، ص597، 598.

(5) العين، ص39.

(6) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص20.

(7) تفسير الطبري، ج15، ص367.

(8) إعراب القرآن، النحاس، ص421.

قال السهيلي: «وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعد بغير حرف، فيسقط حرف الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله»⁽¹⁾.
ومؤدى هذا الكلام أنه قد يكون الأصل في الفعل تعديه بحرف الجر، ثم يحمل على متعد بنفسه فيحذف حرف الجر، وقد يكون متعديا بنفسه، ثم يحمل على معنى فعل آخر لا يتعدى بنفسه، فيحتاج إلى حرف الجر من أجل الوصول إلى المفعول به. وهو الموقف نفسه الذي سبق استنتاجه من كلام الكسائي.

قال أبو حيان الأندلسي: «وأصل جحد أن يتعدى بنفسه، لكنه أجري مجرى كفر فعدي بالباء، كما عدي كفر بنفسه في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ إجراء له مجرى جحد. وقيل: كفر كشكر يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جر»⁽²⁾.

والظاهر من كلامه أنه ذهب مذهب ابن عطية في تعليل تعدية الفعلين (جحد وكفر بالحمل) إلا أنه لم يغفل إمكانية أن يكون الأصل في (كفر) تعديه بنفسه وبالباء. ورأى البيضاوي أن (كفر) يفسر بمعنى جحد، أو بتقدير المضاف أو حرف الجر⁽³⁾، ورأى ابن عاشور أن تعدي الفعل (كفر) بحرف الجر أصل فيه، وأن إسقاطه حمل له على معنى فعل آخر هو (عصوا)، أو تقدير للمضاف المحذوف نعمة، وذلك «لأن مادة الكفر لا تتعدى إلى الذات وإنما تتعدى إلى أمر معنوي»⁽⁴⁾.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الآراء السابقة إجماع مختلف التأويلات على استبعاد أن يكون لفظ الجلالة مفعولا به حقيقيا للفعل كفر وإنما وجه المعنى أن يقع الكفر على ما يقتضيه السياق ليكون مضافا إلى الله تبارك اسمه. وبين تعدي الفعل ولزومه يوجد نوع ثالث من الأفعال يسمى سماعيا- يستعمل لازما ومتعديا⁽⁵⁾- يندرج ضمنه الفعل (كفر)، وقد يستبدل التضمين بالحمل على المعنى للدلالة على هذه الظاهرة بمعنى: «أن يؤدَّى فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»⁽⁶⁾ ورأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة التضمين قياسيا وضبطه بشروط⁽⁷⁾ انتقدها عباس حسن

(1) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتاب العالمية بيروت لبنان، ط1، 1412هـ-1992م، ص271.

(2) البحر المحيط، ج5، ص235.

(3) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1999م، ج4، ص661.

(4) التحرير والتنوير، ج12، ص107.

(5) النحو الوافي، ج2، ص151.

(6) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1345هـ، 1935م، ج1، ص180.

(7) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما [1934-1984]، ص6.

وعدها من شروط المجاز، ثم أمعن في بحث هذه القضية بعرضها على أقوال العلماء مقارنا ومرجحا لينتهي إلى ضرورة الجمع بين القولين بالسماع والقياس تيسيرا للغة وإقرارا باستناد الاتجاهين إلى حجج قوية فلا يوجد فيهما رأي غير قابل للنقد ومع ذلك رجح قياسية التضمين⁽¹⁾ وقد فهم أحد الدارسين من عباس حسن غير ماذهب إليه واعتقد أنه أنكر أن يكون التضمين قياسيا⁽²⁾.

ويمكن القول إن تعدي الفعل ولزومه من القضايا التي يعسر الخلوص منها إلى تصور واضح دون الجمع بين علمي النحو والبلاغة، لأنهما مستويان متباينان لدرس لغوي واحد.

(1) النحو الوافي، ج2، ص452.

(2) قضايا التعدي و اللزوم في الدرس النحوي، أبو أوس إبراهيم الشمسان، دار المدني، جدة، ط1، 1407هـ-1987م، ص168.

المبحث الثاني: الحذف

أ. مفهوم الحذف

1. لغة

2. اصطلاحاً

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحذف

1. حذف الفعل

2. حذف حرف الجر

3. حذف المضاف

أ. مفهوم الحذف

1. لغة:

«قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة⁽¹⁾». ومنها قولهم «حذفت الأرنب بالعصى إذا رميته بها... وحذفت رأسه بالسيف حذفاً إذا ضربته به فقطعت منه قطعة... . وحذفت الفرس أحذفه حذفاً إذا قطعت بعض عسيب ذنبه⁽²⁾»، وروى الأزهري عن ابن المظفر: «الحذف: قطف الشيء من الطرف كما يحذف ذنب الدابة⁽³⁾»، وفي لسان العرب: «حذف: حذف الشيء يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه... والحذافة: ما حذف من شيء فطرح⁽⁴⁾»، وفي تاج اللغة: «حَذَفَهُ: أَسَقَطَهُ⁽⁵⁾»، ومما تقدم يلاحظ ارتباط الحذف بقطف أو قطع أو إسقاط يطال جزءاً من كل.

وفي اللغة الإنجليزية كلمات تحمل معنى الحذف، منها:

- (delition) استعمله طاهر سليمان حمودة⁽⁶⁾، ويبدو أنه تصحيف وقع فيه المؤلف، والصواب

(deletion)، وهو اسم، والفعل (delete):

« to remove sth that has been written or printed, or that has been stored on a

computer»⁽⁷⁾ ومعناه إزالة شيء كُتب أو طبع أو تم حفظه على الحاسوب

- (Omission) استعمله جهاد يوسف العرجا وسهام رمضان الزعبوط⁽⁸⁾.

- (Omitting) استعملته الباحثة زهراء ميري حمادي في ترجمة عنوان رسالتها: (الأثر الدلالي لحذف الفعل

في القرآن الكريم) إلى الإنجليزية: (The Semantic Effect of Omitting Verb in Quran)⁽⁹⁾،

(1) العين، ج3، ص201

(2) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1،

1408هـ-1987م، ج1، ص508.

(3) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، عبد الكريم العرابوي وعبد الكريم النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة ج4، ص467.

(4) لسان العرب، ج3، ص93.

(5) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، عبد الفتاح الحلوة، التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت،

1406هـ-1986م، ج23، ص121.

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1419هـ-1998م، ص15.

(7) Oxford.

(8) حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري عمل مشترك تقدم به أستاذان بالجامعة الإسلامية- غزة، 1431هـ-2010م.

(9) تقدمت بها إلى مجلس كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، 1430هـ-2009م.

وفي المعجم: «(1) omission the act of not including sb/sth or not doing sth»: أي: عدم إدراج شيء أو شخص أو عدم فعل شيء، وكذلك الفعل (Omit):
(2) «to not include sth/sb either deliberately or because you have forgotten it/them»
معنى عدم إدراج كشيء لشخص أو شيء عمداً أو سهواً.

ولعل أقرب صيغة للدلالة على الحذف في العربية هي: (Omitting) لما في الفعل الذي تم اشتقاقها منه من معنى الإسقاط الشامل عن قصد أو سهو وفي «المورد الحديث» (3) (Omit)، يحذف، يُسقط، يغفل، يهمل، أما (Deletion) فيبدو أنه مختص بما كتب أو طبع أو خزّن وبذلك يستثنى ما تُكلم به.

2. اصطلاحاً:

يعد الحذف مما يعرض للكلم من مخالفة للأصل الذي جرت عليه، سواء تعلق الأمر بالحركة أم الحرف أم بالكلمة؛ ومما يطال الحركة إسكان لام الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة فتحذف حركة الضم أو الفتح وتحل محلها علامة السكون (4)، ومما يطراً على الحرف حذفه من آخر الاسم الذي يصح ترخيمه بعد النداء وغيره، قال ذو الرمة (5) [من البسيط]:

ديار مية إذ مئى مُساعفةٌ ولا يرى مثلها عُجمٌ ولا عَرَبٌ (6)

في هذا البيت شاهدان أولهما ترخيم (مية) في غير النداء (7)، ويحتمل أن يكون (مي) مما سمي به الشاعر المرأة التي تغزل بها وبذلك تسقط دعوى الترخيم، والعبرة إذاً في حذف هاء التأنيث من هذه التسمية خلافاً

(1) Oxford

(2) نفسه.

(3) قاموس إنكليزي-عربي، منير البعلبكي، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، دط، دت.

(4) الكتاب، ج1، ص20.

(5) هو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن كعب، ينظر أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ-1996م، ج11، ص، 290.

(6) البيت في ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، مجيد طراد، سلسلة ترانثا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1416هـ-1996م، ص23. ينظر الكتاب، ج1، ص280. وروي ((إذ مي تساعفنا)) وهي الرواية الأكثر تداولاً، ينظر الديوان وكذلك الكتاب، ج2، ص247. الكامل في اللغة والأدب، مج2، ص934. مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م، ج4، ص240.

(7) الكتاب، ج2، ص248. وينظر أيضاً شرح أبيات سيبويه، أبو محمد بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، محمد علي الرّيح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ-1984م، ج1، ص383.

للأصل، بسبب الترخيم أو الضرورة الشعرية لأن الوزن لا يستقيم إلا بترك الهاء.

أما الشاهد الثاني فتعلق بحذف الفعل أذكر من أول البيت بدلالة النصب في (ديار) والسبب هو الكثرة⁽¹⁾ وقد روي البيت بالرفع⁽²⁾ فلا مجال لتقدير الفعل إذاً، إلا أن المبرد كان له رأي في هذه الرواية، قال: «وأكثر ما تنشده العرب بيت ذي الرمة نصباً، لأنه لما ذكر ما يحن إليه ويصبو إلى قربه أشاد بذكر ما قد كان ينبغي⁽³⁾»، فقد كان هذا الحذف لغرض بلاغي هو الإشادة التي لا يمكن تحقيقها في رواية الرفع التي يقتصر المعنى فيها على مجرد الإخبار. ومما يصيب الحروف من الحذف إسقاط الخافض، قال المتلمس⁽⁴⁾ [من البسيط]:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ⁽⁵⁾

فهو «يريد: على حبِّ العراق⁽⁶⁾»، وأليت بمعنى أقسمت وحلفت⁽⁷⁾، وحب العراق مُقسم عليه لا يأكله المتلمس⁽⁸⁾ ولكي لا يقع الفعل على الحب قدر قبله حرف الجر (على) الذي درجت العرب في كلامها على تعدية فعل القسم به، وقد يقدر المحذوف مضافاً، قال: **﴿وَسَكَّلِ الْقَرْيَةَ...﴾** [82/12]. قال سيويه: «وإنما يريدون: أهل القرية⁽⁹⁾». فالمحذوف مضاف دلت عليه قرينة حالية.

ومما تقدم يمكن القول بأن الحذف في علم النحو - ضرب من التأويل يلجأ إليه النحاة لتعليل غياب العناصر الكلامية التي يفترض وجودها في التركيب اللغوي ليستوي على القواعد المطردة ويستقيم معناه، فقد يصادف النحوي فعلاً يتعدى بحرف الجر ثم يجد المنصوب بعده بلا وساطة، وقد يجد الفعل المتعدي بنفسه تعدى إلى منصوب لا يستقيم ظاهر المعنى بتعديه إليه، كما يعترضه المنصوب في بداية الكلام الحجة

(1) الكتاب، ج1، ص280. وينظر أيضاً تعليق المحقق على الهامش.

(2) ينظر شرح أبيات سيويه، ج1، ص383.

(3) الكامل في اللغة والأدب، مج2، ص934.

(4) هو جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد بن دوقن الضبي الشاعر، ينظر نسبه في نسب معد واليمن الكبير، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م، ج1، ص119.

(5) ديوان شعر، المتلمس الضبي، حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، 1390هـ -

1970م، ص96 ينظر نسبته في جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبوزيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، علي

محمد البجاوي، من فرائد التراث الأدبي، نضفة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص446. وكذلك الكتاب، ج1، ص38.

(6) الكتاب، ج1، ص38.

(7) ورد في لسان العرب: «وآليت على الشيء وآليته، على حذف الحرف: أقسمت»، ينظر ج1، ص193، مادة (ألا).

(8) الكتاب، ج1، ص38، ينظر هامش التحقيق.

(9) نفسه، ج3، ص247.

والأصل عنده البدء بمرفوع، وليستوي هذا ومثله لا بد من طرق سبيل التأويل بتقدير المحذوف المناسب. وذهب أحد المعاصرين إلى القول بـ«أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواضع اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً؛ لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة، أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة⁽¹⁾».

فمعنى الحذف في هذا المفهوم هو الإسقاط، وهو معنى معجمي سبقت الإشارة إليه، مع افتراض وجود العنصر الساقط قبل حذفه إذ لا ينعث بالحذف مالا وجود له في الأصل، ويشترط للمحذوف أن يكون له نظير في الكلام المستوفي لشروط القياس المطرد؛ من نحو قوله تعالى: ﴿وَالِىٰ تُمُوذَ أَخَاهُمْ صٰلِحًا...﴾ [61/11، 73/7]، حذف الفعل ﴿أَرْسَلْنَا﴾ له نظير في القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ تُمُوذَ أَخَاهُمْ صٰلِحًا...﴾ [45/27]. ومع اتساع الظاهرة بما لا يمكن استيعابه في هذه المذكرة، فقد تم التركيز على مظاهر الحذف التي كان لها دور في توجيه المعنى، سواءً كان ذلك بالاختيار من متعدد أو بالترجيح من خلاف ليستقر البحث على ثلاثة مطالب هي حذف الفعل وحرف الجر وحذف المضاف.

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحذف

1. حذف الفعل (*Omitting the verb*):

وقف ابن عطية عند حذف الفعل في أكثر من موضع من تفسيره للقرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرٰءِيلَ أَنَّهُمْ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [32/5]. فقد جعل لقراءة الحسن «أو فسادا في الأرض» وجهاً في العربية هو النصب بفعل محذوف⁽²⁾ وهو ما ذهب إليه ابن جني بقوله: «ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام، وذلك أن قتل النفس بغير النفس من اعظم الفساد، فكأنه قال أو أتى فساداً، أو ركب فساداً، أو أحدث فساداً. وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه وإبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه مع ما يدل من غيره عليه⁽³⁾». فلدليل الحذف كما بينه أبو الفتح لفظي تحلى في نصب المفعول الذي يقتضي عاملاً، ومن الممكن أن يكون استشهاد ابن عطية بهذه القراءة نابع من حسه القضائي؛ حيث فسر الفساد في الأرض باجتماع الزنا بعد إحصان و الارتداد عن دين الله ومحاربة الإسلام وهي كلها مما يأتيه الإنسان فيوجب عليه حد القتل، وكأنه يختار الوجه من المعنى الذي يفصل

(1) الحذف و التقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 1428هـ-2008م، ص200.

(2) المحرر الوجيز، مج3، ص151.

(3) المحتسب، ج1، ص210.

به حكماً شرعياً ويستدل على صحة تلك التفاصيل بالقراءة غير المعترف بها في العبادة.

- وفي قوله تعالى: ﴿ثَمَنِيَّةٌ أَزْوَاجٌ مِّنَ الصَّانِ أَثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِزِ أَثْنَيْنِ قُلْ ءَالِدُكُمْ مِّنْ حَرَمِ أُمَّ الْأَنْثَيْنِ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ نَبِّغُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [6/143].

أجاز الفراء أن تكون ﴿ثمانية﴾ بدلا من اللفظ الأقرب ﴿حمولة﴾ أو منصوبة لفعل محذوف دون أن يقدر الفعل⁽¹⁾ وهي عند الأحفش الأوسط بدل أو عطف بيان أو حال⁽²⁾، وقدّر الطبري ان يكون الناصب في ﴿ثَمَنِيَّةٌ﴾ هو الفعل (أنشأ)⁽³⁾، قال الزمخشري: «﴿ثَمَنِيَّةٌ أَزْوَاجٌ﴾: بدل من حمولة وفرشا⁽⁴⁾»، وهو نفسه الرأي الذي استصوبه ابن عطية ليكون التقدير (أنشأ جنات والنخل والزرع والزيتون والرمان وحمولة وفرشا، ثمانية أزواج)؛ أي بعطف الكل على ﴿جنات﴾ وإبدال ﴿ثمانية﴾ لتدخل الثمانية في حكم الفعل أنشأ.

- وفي سورة هود ﴿وَمِنَ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [71/11].

قرأ ابن عامر وحمزة، بفتح باء ﴿يعقوب﴾، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي بالرفع، وروى حفص عن عاصم بالفتح معطوفا على ﴿إِسْحَاقَ﴾ وبذلك يكون حكمه الجر إلا أن عدم انصرافه منع من ظهور الكسرة، وروى أبو بكر عن عاصم بالرفع.

في توجيهه القراءتين خلاف؛ أما قراءة الرفع فلم يشكل توجيهها على مفسري القرآن ومعريه، فلم يكن وجه منها محل اعتراض النحاة وإنما وقع التباين بين الرفع بالابتداء ودخول ﴿يَعْقُوبُ﴾ في البشارة، وبين رفع بالقطع وخروجه منها.

وأما قراءة النصب فكانت محل خلاف؛ فمنهم من قال بأنها لا تتجه إلا بتقدير عامل يقتضيه معنى البشارة، وهو ومذهب سيبويه والفراء ومنهم من وجهها بالعطف دون تقدير فعل يقتضيه معنى البشارة وهو مذهب الأحفش⁽⁵⁾.

أما ابن عطية فقدر في القراءتين محذوفا؛ ففي قراءة الرفع على القطع قدر الفعل (يحدث)، وهو حذف بلا دليل، وقد نسبه إلى (فرقة) إيجاء بضعف هذا الوجه لأنه يخرج يعقوب من البشارة فلا يوافق وجه دلالة الآية عنده، وفي قراءة النصب كان الوجه عنده تقدير عامل النصب في يعقوب وهو الفعل ﴿وهبنا﴾، ولهذا توجيه مسوغات:

(1) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص357.

(2) معاني القرآن، الأحفش ج1، ص315.

(3) تفسير الطبري، ج12، ص183.

(4) الكشف، ج2، ص405.

(5) ينظر الكتاب، ج3، ص502. ومعاني القرآن، الفراء، ج1، ص197، ج2، ص22. ومعاني القرآن، الأحفش، ج1، ص384.

- تضمن البشارة لمعنى الهبة فيه دليل لغوي على صحة التقدير.
- انتصاب ﴿يَعْقُوبُ﴾ فيه دليل نحوي على صحة الحذف.
- تقدير الفعل ﴿وهبنا﴾ يدخل ﴿يَعْقُوبُ﴾ في البشارة و ينسجم مع وجه دلالة الآية.
- تقادي الوقوع في محذور النحاة وهو منع الفصل بين حرف العطف و المعطوف على المجرور دون إعادة حرف الجر⁽¹⁾
- و من أهم ما يقوي هذا التوجيه عنده- اتفاه مع وجه الرفع على الابتداء والخير في إدخال ﴿يَعْقُوبُ﴾ في البشارة ليكون الوجه في معنى الآية أن الله **وَعَلَّمَ** جعل البشارة لامرأة إبراهيم **الْكَلِيلَةَ**، مضاعفة؛ فهي ستلد إسحاق ثم ستشهد ولادة يعقوب بن إسحاق، وفي هذا بعد نظر من المفسر، فكأنه يبادر بقطع الطريق أمام من زعم بأن الذبيح إسحاق⁽²⁾، لأنه من غير المعقول أن يبشر المولود بالولد ثم يؤمر بذبحه، إلا إذا كان الذبيح سيتم بعد أن يولد له⁽³⁾.
- ولبيان قوة هذا التوجيه من ضعفه قد يكون من المفيد عرضه على آراء العلماء قبل ابن عطية وبعده؛ فمن قبله ارتبط توجيه قراءة النصب بموقف النحاة من الفصل بين المعطوف على المجرور وحرف العطف دون إعادة الجار مما جعل جمهور مفسري القرآن ومعريه يوجهونها بتقدير عامل النصب⁽⁴⁾.

(1) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص197، ج2، ص22.

(2) اختلف العلماء في هوية الذبيح بين قائل إنه إسحاق، وقائل إنه إسماعيل، ينظر تفسير الإمام مجاهد، محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط1، 1410هـ-1989م، ص569. و تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدى البلخي، عبد الله محمود شحاتة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1423هـ-2002م، ج3، ص614، (هامش التحقيق)، ص615، (وكذلك في المتن)، وينظر أيضا تفسير الطبري، ج22، ص675...685، وفي هامش التحقيق، ص677 نسب إلى ابن كثير قوله «وهذه الأقوال والله أعلم-كلها مأخوذة عن كعب الأخبار، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية جعل يحدث عمر، رضي الله عنه عن كعبه، فرمما استمع له عمر، رضي الله عنه، فترخص الناس في استماع ما عنده، ونقلوا عنه غثها وسمينها، وليس لهذه الأمة والله أعلم-حاجة إلى حرف» ينظر تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض- السعودية، ط2، 1420هـ-1999م، ج7، ص32، وما يعني البحث من كل هذا هو احتجاج ابن عطية لرأيه بالتوجيه النحوي لمعنى الآية، وقدم دليلا أقرب إلى تصديق العقل من أثر يحتاج إلى مطلق التصديق ليحضى بالقبول، ولرأي ابن عطية ما يدعمه من الأثر أيضا، وهو ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه سأل يهوديا حسن إسلامه عن الذبيح فأجاب: إنه إسماعيل، وإن اليهود تنكر ذلك حسدا للعرب، ينظر تفسير الطبري، ج22، ص688. فإذا نقض أثر بآثر وثبتت حجة الرأي فالذبيح إسماعيل.

(3) المحرر الوجيز، مج4، ص611.

(4) ينظر تفسير الطبري، ج15، ص397- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج. ج3، ص62- إعراب القرآن، الثعالب، ص424.

وفي هذا الاتجاه ذهب الأزهري بقوله: «وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ حَذَاقِ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ⁽¹⁾». هذا انتقاد حاد لكل من يجوز الفصل بين المعطوف على المجرور وحرف الجر دون إعادة الخافض، وليس أقل من هذا حدة ماذهب إليه ابن جني بقوله: «والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه⁽²⁾» وسبب هذا القبح هو ضعف عامل الجر ولما كان حرف العطف نائباً عن الخافض فإن ضعفه من ضعف العامل قبله⁽³⁾.

ورأى الواحدي أن نصب ﴿يَعْقُوبٌ﴾ حملاً على المعنى⁽⁴⁾؛ ليكون الفعل (بشّر) بمعنى وهب، وهذا موقف يحتاج إلى مراجعة، فلو كان الأمر كذلك لاستغنى عن حرف الجر وعمل بالنصب في إسحاق، وقد تم بيان ذلك في مطلب الحمل على المعنى في قوله تعالى: ﴿...الْآنَ عَادَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ...﴾ [60/11]، فقد عمل المحمول على المعنى في المعمول الأقرب.

ومن بعد ابن عطية بقي تقدير المحذوف في قراءة النصب هو الوجه الأقرب إلى الإجماع، فقد أقره العكبري ثم أشار إلى أنه ذكر هذا في سورة النساء، ويتضح -بالعودة إلى السورة- أنه حمل وجه الجر في يعقوب على العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر⁽⁵⁾، غير أن هذا يبدو بعيداً لأن العطف على الضمير المجرور ليس كالعطف على الظاهر، إلا أن تكون إشارته إلى موضع آخر من السورة لم يتمكن الباحث من الوقوف عليه.

أما القرطبي، والبيضاوي فلم يزيدا عن عرض وجوه القراءات التي ذكرها ابن عطية ومن سبقه⁽⁶⁾.

ورد أبو حيان على الزمخشري قياسه الآية على قول الأخوص الرياحي [من الطويل]:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بِشْرُومٌ غُرَابُهَا⁽⁷⁾

(1) تهذيب اللغة، الأزهري، عبد السلام محمد هارون، سلسلة ترانثا، دار القومية العربية للطباعة، 1384هـ-1964م، ج1، ص278.

(2) الخصائص، ج2، ص390.

(3) نفسه.

(4) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ-1994م ج2، ص582.

(5) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص327.

(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص167، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص140.

(7) لهذا البيت روايتان في الكتاب، الأولى بالنصب ((ناعباً))، ج1، ص165. والثانية بالجر ((ناعب))، ج1، ص306. ونسبه إلى الأخوص الرياحي

وهو قيس بن زيد بن عمرو بن عتاب ابن رياح بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن نعيم، ترجمته في خزنة الأدب ج4، ص164.

وهو غير الأخوص الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت بن قيس، ترجمته في طبقات فحول الشعراء، ص648. وثبت الفرق

بين العلمين في المؤلفات والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي، ف.

قال: «يعني أنه عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس⁽¹⁾»، وأكد وجوب تقدير العامل على من قرأ بفتح الباء ولم يجوّز جره مفصّلاً عن حرف العطف بالظرف دون إعادة حرف الجر، على أن يكون الفعل المقدر من معنى البشارة؛ أي (وهبنا)⁽²⁾ فيدخل يعقوب في البشارة، ويرى السمين الحلبي غير ذلك، قال: «وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره: ووهبنا يعقوب، وهو على هذا غير داخلٍ في البشارة⁽³⁾». وهو رأي مخالف لمعنى القراءة بالنصب عند ابن عطية والتي يمكن عدّها ضمن الأسس التي أقام عليها وجه دلالة الآية على أن الذبيح إسماعيل وليس يعقوب، أما ابن هشام فيؤكد دخول إسحاق في البشارة بتقدير الفعل وهبنا، قال: «وقيل هو على إضمار وهبنا أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب بدليل ﴿فبشرناها﴾ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة» أما الجر عطفاً على ﴿يأسحق﴾، فلا يجوز للسبب الذي سبق ذكره؛ وقد ورد في هامش تحقيق مغني اللبيب أن العطف مذهب الكسائي والأخفش وأبي حاتم⁽⁴⁾. وكان رأي الألويسي في قراءة العطف على ﴿يأسحق﴾ أكثر وضوحاً؛ إذ نعت العطف على اللفظ بالضعف كما اعترض العطف على المحل لعدم ثبوته في كلام العرب الفصحاء، قال: «إنما يتأتى العطف على المحل إذا جاز ظهور المحل في فصيح الكلام كقوله: «ولسنا بالجبال ولا الحديد»⁽⁵⁾ وبشر لا تسقط باؤه من المبشر به في الفصيح⁽⁶⁾»

لقد اعترض شهاب الدين على العطف على اللفظ للسبب نفسه الذي من أجله اعترض السابقون أما العطف على المحل فكان اعترضه عليه أقوى فقد ثبتت نسبة شاهده إلى فصحاء العرب كما قال، فإنه إذا صح نصب «الحديد» حملاً على موضع «بالجبال» باعتبار الباء زائدة لاعتراضها بين متلازمين هما الناسخ

كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م، ص57، 59. وفي الكتاب، ج3، ص29 نسب إلى الفرزدق، وفي ديوانه قصيدة من وزن البيت وقافيته ولم يكن الشاهد من أبياتها ولعل هنا ما جعل الحق يقبح أن يكون البيت للفرزدق دون التحقق من الديوان، ينظر ديوان الفرزدق، علي فاعور، دار الكتاب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1987م. ورواه السيرافي: «ولا ناعب إلا بشؤم غراهما» وقال: «الشاهد فيه إنه جر (ولا ناعب) على تقدير أن الباء في (مصلحين) كأنه قال: ليسوا بمصلحين ولا ناعب»، شرح أبيات سيويه، ج1، ص55.

(1) البحر المحيط، ج5، ص244.

(2) نفسه.

(3) الدر المصون، ج6، ص355.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج5، ص488.

(5) هذا عجز بيت من الوافر و صدره: «معاوي إنما بشرٌ فاسحج» نسب إلى عقبة الأسيدي في الكتاب، ج1، ص67، وفي العقد الفريد، ج1، ص50. بعده ثلاثة أبيات كلها بكسر حرف الروي، وبهذه الرواية لم يعد في البيت شاهد.

(6) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي، علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، ج6، ص295.

وخبره لأن النصب قام عليه دليل من الأصل، فإن الأصل في الفعل (بشّر) هو التعدي إلى المفعول بحرف الجر ولا يتعدى بدونه، ولذلك لم يصح حمل ﴿يَعْقُوبُ﴾ على ﴿يَسْحَقُ﴾. ويبقى سبب رد هذا الوجه متعلقا دائما بالتحرج من مصطلح التوهم، الذي لا يليق بقدااسة القرآن الكريم وجلال قدره في قلوب المسلمين جميعا، وقد يزول الحرج بتوظيف مصطلح مناسب للدلالة على هذه الظاهرة التي بدت ملتبسة بظاهرتي الحذف والحمل على اللفظ وذلك باختيار واحد من جملة مقترحات هي خلاصة جهد باحث تقدم بها إلى مجمع اللغة الأردني، هي: «الحمل على التأويل والحمل على التقدير والحمل على الشبوع والاستعمال والحمل على الالتباس⁽¹⁾». والأجدر بالاعتماد أولها إذ يعود استعماله إلى الرماني في كتاب منازل الحروف فيستغني الباحثون عن التداخل والخلط بين المصطلحات.

2. حذف حرف الجر (Omitting preposition):

علل النحاة انتصاب الاسم بالفعل اللازم أو غير المتعدي بنفسه بحذف حرف الجر كما عللوا مجيء (أن) في غير موضعها بحذف حرف الجر أيضا، قال سيبويه: «وتقول: ما منعك أن تأتينا، أراد من إتياننا. فهذا على حذف حرف الجر⁽²⁾».

قال الله ﷻ: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا...﴾ [155/7].

قال المبرد: «إنما هو والله أعلم من قومه فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل فعمل⁽³⁾»، فالفعل (اختار) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وإذا طلب الثاني احتاج إلى خافض فيجره، ولما أسقط تعدى الفعل بنفسه فنصب المفعولين.

- قال ﷻ: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيْعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [56/6].

في تفسير هذه الآية قدر القاضي أبو محمد أن حذف الخافض (عن) لتكون (أن) مصدرية تقول مع المضارع بعدها بمصدر⁽⁴⁾ والدليل على هذا الحذف نحوي باعتبار الفرق بين (أن) و (إن)؛ فالأولى «اسم وما عملت فيه صلة لها»، أما الثانية «فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أن⁽⁵⁾»، ولهذا صح تقدير العامل قبل (أن) حملا لها على الاسم. وفي معنى الفعل (نهي) دليل لغوي على حذف حرف الجر،

(1) ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، مقال، قاسم محمد الصالح، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 74، ص 32، 1429 هـ-2008 م، ص 135.

(2) الكتاب، ج 3، ص 155.

(3) المقنضب، ج 4، ص 330.

(4) المحرر الوجيز، مج 3، ص 373.

(5) الكتاب، ج 3، ص 119، 120.

فهو يطلب مفعولين يصل إلى ثانيهما بحرف الجر (عن).

- وفي سورة هود عليه السلام: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [2/11].

قال ابن عطية: «﴿أَلَا تَعْبُدُونَ﴾، ﴿أَنْ﴾ في موضع نصب، إما على إضمار فعل، وإما على تقدير: بـ«أَنْ» وإسقاط الخافض⁽¹⁾».

- وفي قوله عليه السلام: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَعِفُ لَهُمْ الْعَذَابَ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [20/11].

حمل ابن عطية ﴿مَا﴾ خمسة وجوه؛ فهي نافية في ثلاثة، و مصدرية في وجه، وظرفية في الآخر، وما يستوقف الباحث هنا هو الوجه الثاني ففيه تم تقدير حذف الجار (ب) وهو ما اعترض عليه ونسبه إلى الفراء⁽²⁾، ويكون المعنى على هذا التقدير هو مضاعفة العذاب باستطاعتهم السمع.

قال الفراء: «فسره بعض المفسرين: يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع ولا يفعلون». بمعنى أن العذاب يكون بسبب استطاعتهم السمع ولم يسمعوا، ثم احتج لذلك بقوله عليه السلام: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [10/2]، وحمل رأيه على الكثرة، وبه يجوز سقوط الباء وثبوتهما في هذا النحو من القول⁽³⁾. أما الطبري فاختار أن تكون الآية وصفا للكافرين ينفي عنهم استطاعة سماع الحق والاهتداء به، فهم لم يسخرُوا أسماعهم وأبصارهم في طاعة الله وإنما انشغلوا عن كل ذلك بالكفر فاستحقوا به العذاب وبهذا التأويل تكون ﴿مَا﴾ نافية ولا وجه لتقدير نزع الخافض قبلها⁽⁴⁾.

ورجح الماتريدي وجه النفي الذي تقويه عنده قراءة «وما كانوا يستطيعون السمع»، وهي منسوبة إلى أم المؤمنين حفصة رضوان الله عليها مع وجود قراءة منسوبة إلى مصحف ابن مسعود عليه السلام* بإثبات حرف الجر (ب)؛ أي بما كانوا⁽⁵⁾، قال الطبرسي: «يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع فلا يسمعون، وبما كانوا يستطيعون الإبصار فلا يبصرون⁽⁶⁾». وهو واحد من خمسة أوجه أوردها،

(1) المحرر الوجيز، مج4، ص537.

(2) نفسه، ص557، 558.

(3) معاني القرآن، ج2، ص8.

(4) تفسير الطبري، ج15، ص287.

* لم يتم العثور على القراءتين في غير تفسير الماتريدي مما توفر للبحث من مصادر.

(5) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان، ط1، 1426هـ-2005م، ج6، ص114، 115.

(6) مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، ج5، ص198.

وبالوقوف عند هذا التأويل يتضح تباين آراء المفسرين- قبل ابن عطية وفي عصره- في تفسير هذه الآية، ولا شك أن لذلك وجه من المعنى يمكن استجلاؤه. بمراجعة بعض العلماء بعده، ومنهم ابن الأنباري الذي رأى من وجوه ﴿مَا﴾ في هذه الآية أن تكون «في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر⁽¹⁾» وإلى مثله ذهب القرطبي⁽²⁾، أما أبو حيان فعده ﴿مَا﴾ نافية لأن الآية وصف لحال المشركين، واستبعد أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية حذف حرف الجر منها⁽³⁾، وهو ما تقويه القراءة بالواو (وما كانوا) إن صحت نسبتها، وقد يكون في الكلام مجاز مرسل أطلق فيه السبب على المسبب؛ ويكون المعنى ما كانوا يستطيعون العمل باعتباره مسببا يؤدي إليه السمع⁽⁴⁾.

ومما تقدم يمكن القول إن الاختلاف في هذه المسألة جعل العلماء ينقسمون فريقين؛ أحدهما يجوز تقدير حرف الجر قبل (ما) ويمثله الفراء والطبرسي و ابن الأنباري والقرطبي، ويقوم رأي هؤلاء على إسمية ﴿مَا﴾ - على مذهب سيبويه- مع قياس الآية على نظيرتها في القرآن الكريم، والاستشهاد بقراءة نسبت إلى مصحف ابن مسعود⁽⁵⁾.

أما الثاني فلا يجوز هذا التقدير و يعده بعيدا، ويمثله الطبري والماتريدي وابن عطية وأبو حيان ويمكن التأسيس لتوجيههم بالاعتماد على قصة إسلام أحد الصحابة كان المشركون يجذرونه من الاستماع للرسول ﷺ⁽⁵⁾، وتقدير الخافض اجتنابا للتحامل على المعنى؛ يفهم أن العذاب سيقع بسبب السمع، مما يضطر المتأول - بهذا التوجيه- إلى الاحتراز بجملة أخرى (لا يفعلون).

وبتدبر كل ماتقدم ذكره يتيسر تحديد السبب الذي كان وراء هذا وهو وجه المعنى الذي يجب أن يكون أقرب إلى الظاهر منه إلى الباطن، وقد رد آراء مفسرين بسبب الإلغاز ووالأقوال الباطنة قال: «وذكر الثعلبي في: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [19/55] أَلغازا وأقوالا باطنة لا يجب أن يلتفت إلى شيء منها⁽⁶⁾».

-
- (1) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد ابن الأنباري النحوي، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م، ج2، ص10.
 - (2) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ج11، ص93.
 - (3) البحر المحيط، ج5، ص213.
 - (4) الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا، محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط2، 1418هـ - 1998م، ص205.
 - (5) السيرة النبوية لابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، مصطفى السقا وإبراهيم الأياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955م، ج1، ص382.
 - (6) المحرر الوجيز، مج8، ص166.

كما سبق وقدر الحذف خلافا لجمهور المفسرين في تفسير الآية السادسة والخمسين من سورة الأنعام. ويامعان النظر في هذه الآية يتضح أنها تحتل أن تكون وصفا لحال استحق بها المشركون العذاب، بدلالة (ما) على النفي، أو بيانا للسبب الذي استحقوا به العذاب، بدلالة ما على المصدر وتقدير الخافض قبلها وهما وجهان يصعب إثبات أحدهما بنفي الآخر غير أن القياس النحوي يأبى اجتماعهما في تصور واحد، ومع ذلك فقد يجوز معرب لنفسه القول بأن ما نافية وحيلة ﴿... مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ...﴾⁽¹⁾ تعليلية، ولهذا وجه في البلاغة من باب تشبيه التمثيل. بمعنى أن حال الصد عن ذكر الله التي استحق بها المشركون العذاب شبيهة بحال من نفي عنه السمع ففقد بذلك القدرة على إجابة صوت الهداية⁽¹⁾

3. حذف المضاف (*Omitting the appended*):

يعد حذف المضاف من أكثر مظاهر التأويل النحوي انتشارا فهو في كلام العرب لا يحصى، وفي القرآن الكريم - وهو أفصح الكلام - ثلاثمائة موضع⁽²⁾، وكان أكثر حضوة بعناية القاضي أبي محمد؛ ففي قوله ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَعُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [143/2].

قدّر حذف المضاف (صرف) ليكون المعنى «وما جعلنا صرف القبلة التي كنت عليها وتحويلها⁽³⁾»، وبه يكون وجه المعنى عنده أن القبلة المذكورة في هذه الآية هي (بيت المقدس) خلافا لمن قال بأنها (الكعبة)⁽⁴⁾.

- وفي قوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [29/4].

أشار إلى الاختلاف في قراءة ﴿تِجَارَةً﴾ نصبا ورفعا فمن قرأ بالرفع لم يقدر باعتبار كان تامة (وتجارة) فاعلها، أما قراءة النصب وهي قراءة ثلاثة من الأئمة السبعة؛ حمزة والكسائي وعاصم⁽⁵⁾، فلا تتجه إلا بتقدير مضاف محذوف هو اسم كان ليصبح الكلام (إلا أن تكون الأموال أموال تجارة)، فلما

(1) إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، مج4، ص331، 332.

(2) الخصائص، ابن جني، ج2، ص452.

(3) المحرر الوجيز، مج1، ص369.

(4) نفسه.

(5) السبعة في القراءات، ص213.

حذف المضاف وهو خبر كان المنصوب (أموال) حل المضاف إليه (تجارة) محله فنُصِبَ⁽¹⁾.

- وفي قوله **حَلَّالَهُ**: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ أُتِيَغَاةَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [114/4].

رأى ابن عطية بأن الاستثناء منقطع إلا عند من جعل النجوى بمعنى الجماعة⁽²⁾ وقد سبق استدلال الفراء على صواب هذا المعنى بقوله **حَلَّالَهُ**: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [47/17]. قال: «والنجوى هنا رجال⁽³⁾».

أما من جعل (النجوى) مصدرا بمعنى المسارعة فعليه أن يقدر بعد أداة الاستثناء مضافا من لفظ المستثنى منه ليقى الاستثناء متصلا، ويكون التقدير: «إلا نجوى من»⁽⁴⁾. ويكون الدليل على الحذف في هذه الآية نحويا.

- وفي سورة هود: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَوَلَّانَا أَحْمِلَ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [40/11].

قرأ السبعة وروى أبو بكر عن عاصم (كل) بدون تنوين، وروى حفص عن عاصم أيضا ﴿كُلٌّ﴾ بالتثنية⁽⁵⁾، ويمكن المتفكر في هذه الآية أن يجد علاقة قوية بين القراءة و العدد المحمول في السفينة؛ فمن قرأ بإضافة (كل) إلى (الزوجين) أعمل فعل الحمل في ﴿اثْنَيْنِ﴾، وكان المحمول من كل نوع اثنان أما من قرأ بالتثنية فقد أعمل الحمل في الزوجين ليكون المحمول من كل نوع أربعة، وكان وجه المعنى في هذه الآية عند ابن عطية أن نوحا **تَلَّيْنَا** أمر بحمل اثنين من كل نوع لأن لفظ الزوج يطلق على كل «واحد مما له ازدواج»⁽⁶⁾.

- وفي قوله **حَلَّالَهُ**: ﴿يَا بَرَاهِيمُ ائْتِنَا عَنْ هَذَا إِنَّهُمْ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ لَمَبْهُمُ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [76/11]. ذهب ابن عطية إلى أن الأمر واحد الأمور أما من جعله مصدرا فيجب عليه تقدير محذوف فيصبح الكلام «جاء مقتضى أمر ربك»⁽⁷⁾.

- وفي تفسير قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿قَالَ يَقْرُومُ أَرْهَطِي أَعْرُ عَلَيْنُكَ مِّنَ اللَّهِ وَأَتَّخِذْتُمُوهُ وِرَاءَكُمْ ظَهْرِيًا إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [92/11].

ذهب الفقيه أبو محمد إلى وجوب تقدير مضاف قبل الضمير المتصل بالفعل ﴿أَتَّخِذْتُمُوهُ﴾ والذي

(1) المحرر الوجيز، مج2، ص528.

(2) نفسه، مج3، ص22.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص287.

(4) المحرر الوجيز، مج3، ص22.

(5) السبعة في القراءات، ص333.

(6) المحرر الوجيز، مج4، ص576.

(7) نفسه، ص616.

يقتضي ظاهر اللفظ أن يعود على الأقرب وهو اسم الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، قال: «وهو عندي على حذف مضاف ولا بد، وقال بعضهم: الضمير في قوله: ﴿وَأَتَّخِذْتُمُوهُ﴾ عائد على أمر الله وشرعه، إذ يتضمنه الكلام»⁽¹⁾. وهو عدم إقرار من الفقيه عبد الحق بعود الضمير على لفظ الجلالة فيقع عليه بذلك الفعل (اتخذ)، ولنفادي الوقوع في هذا المخذور ارتأى تقدير مضاف محذوف يفسر ما قدر غيره أن الضمير عاد عليه وهو أمر الله وشرعه.

وإمكان الباحث - وإن لم يجد هذا المقدر صراحة في هذا الموضوع عند ابن عطية - أن يتوسم تفسيراً أكثر وضوحاً في كتب المتقدمين؛ قال الفراء: «رमितم بأمر الله وراء ظهوركم؛ كما تقول: تعظمون أمر رهطي وتركون أن تعظموا الله وتخافوه»⁽²⁾.

وذكر الطبري خمسة أقوال تستعين جميعها على تفسير هذا الموضوع من الآية بتقدير محذوف يصلح أن يكون مفعولاً لـ ﴿أَتَّخِذْتُمُوهُ﴾ غير لفظ الجلالة، دون التصريح بظاهرة الحذف؛ فهو إما (ما جاء به شعيب) وإما (أمر الله)، إلا أن ما رجحه ابن جرير هو عود ضمير الغيبة في ﴿أَتَّخِذْتُمُوهُ﴾ على لفظ الجلالة لأنه الأقرب⁽³⁾.

وأثبت النحاس قولاً مجاهد مفاده أن المتروك هو ما جاء به شعيب عليه السلام، قال: «قال مجاهد أي تركتم ما جتكم به»⁽⁴⁾، وقال مكي بن أبي طالب: «يعود على اسم الله سبحانه»⁽⁵⁾.

ولم يتبع ابن عطية - في تقدير حذف المفعول - أحدٌ من جاء بعده من المفسرين فقد اكتفى القرطبي بتأويل مفعول (اتخذتم) بالأمر الذي جاء به شعيب عليه السلام⁽⁶⁾ أما أبو حيان الأندلسي فقال بعود الضمير على الله تعالى أخذنا بمقتضى ظاهر الكلام، وبعد ذلك نسب إلى المبرد قوله: «قال فالمعنى واتخذتم العصيان عنده لدفعي»⁽⁷⁾. وعقب على ذلك بأن المعنى على حذف مضاف ليصير الكلام؛ واتخذتم عصيانه، ثم نسب إلى

(1) السابق، مج5، ص10.

(2) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص28.

(3) تفسير الطبري، ج15، ص461، 462.

(4) معاني القرآن، النحاس، ج3، ص376.

(5) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمال من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008 م، ج5، ص3456.

(6) الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص201.

(7) لم يتيسر توثيق القول من مصدره الأصلي، وقد يكون أبو حيان أخذه من أحد الكتب التي ذكرها ابن النديم في الفهرست (إعراب القرآن أو معاني

أبي محمد نقله عن فرقة قولها: «وَأَتَّخَذْتُمُوهُ» أي وأنتم متخذون الله سند ظهوركم وعماد آمالكم⁽¹⁾. إلا أن الراجح عند ابن عطية هو حذف المضاف، وهذا ما تم إثباته في معرض رأيه في القضية، أما إدراج أبي حيان لهذا النقل فقد يكون من باب عرض الآراء المغايرة احتياطاً من التعسف بالرأي كما أن فيه (الرأي المنقول عن ابن عطية) دلالة على احتمال أن تكون الجملة «وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وَرَأَى كُمْ ظَهْرِيًّا» في محل نصب حال. ولم يختلف موقف الشوكاني عن أبي حيان في القول بمقتضى ظاهر القول ورجع الضمير إلى الله تعالى ولم تفته الإشارة إلى احتمال عوده على ما يقتضيه السياق⁽²⁾، ولمحمد الطاهر بن عاشور رأي مختلف عن الآراء السابقة جميعاً فهذه الجملة عنده في محل نصب حال من لفظ الجلالة ويكون التقدير «والله أعز في حال أنكم نسيتم ذلك⁽³⁾» و«ظَهْرِيًّا» حالاً مؤكدة للظرف تدل على الإغراق في النسيان بسبب الاشتغال عن عبادة الله بعبادة الأصنام⁽⁴⁾.

ومما تقدم يمكن القول بأن المفسرين لم يولوا ظاهرة الحذف اهتماماً كبيراً وإنما تنوعت مناهجهم بين أخذ بمقتضى ظاهر اللفظ واللجوء إلى التأويل ولعل أول ما يتبادر إلى ذهن المتتبع لهذه القضية أن ابن عطية سيكون ممن يأخذ بالمنهج الأول، إلا أنه اتبع ضرباً من التأويل متمثلاً في الاستعانة بالحذف مؤكداً عليه، وهذا أبعد ما يكون عن منهجه في التفسير الذي يقوم على الأخذ بالأقرب والبعد عن الإلغاز إلا أن يكون هناك محذورا قويا من المعنى يحول دون استمراره في الجادة التي رسمها.

بتدبر هذه الأقوال جميعاً يتضح إجماع المفسرين على معنى واحد يمكن فهمه من كل قول، وهو خشية الكفار للعباد أكبر من خشيتهم لله بسبب غفلتهم عن ذكره إلا أنها تفاوتت من حيث الدلالة على درجة هذه الغفلة، فالذين استعانوا على بيان المعنى بالتأويل أوقعوا الغفلة على أحد متعلقات لفظ الجلالة أو بعضها مما يبقى احتمال الانتباه إلى غيرها ممكناً، والذين اكتفوا بمؤدى ظاهر اللفظ أوقعوا الغفلة على اسم الله للاستغراق الذي لا يترك استثناءً يمكن لقوم شعيب أن يكونوا انتبهوا إليه، وعليه فابن عطية لم يختلف عن أخذ بظاهر اللفظ سوى بالإشارة إلى حذف المضاف قياساً وذلك لامتناع أن يكون الله جل وعلا في الوضع الحسي الذي دل عليه ظاهر لفظ الآية، فالقرينة الدالة على المحذوف

القرآن ويعرف بالكتاب التام)، وصنفها محقق المقتضب (محمد عبد الخالق عزيمة) ضمن الكتب التي لا يعرف عنها سوى أسمائها.

(1) البحر المحيط، ج5، ص207.

(2) فتح القدير، الشوكاني، ج2، ص723.

(3) التحرير والتنوير، ج12، ص151.

(4) نفسه.

عقلية، كما أن ضمير الغائب المتصل بالفعل قد قام مقام المضاف المحذوف وحل محله في الإعراب، فهو مفعول به، والضمير مما يصلح إحلاله محل المضاف المحذوف في إعرابه، وبكل ذلك استوفى الحذف شروطه في هذا الموضوع⁽¹⁾. وإن استعانة الفقيه عبد الحق به لبيان المعنى أسهم في بيان القيم البلاغية في خطاب شعيب لقومه فجعل الكلام يجري مجرى المجاز المرسل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م، ج3، ص157، 158، 161.

المبحث الثالث: الاتساق

أ. مفهوم الاتساق

1. لغة

2. اصطلاحاً

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الاتساق

أ. مفهوم الاتساق

1. لغة:

مصدر للفعل **أَسَقَّ** وهو مزيد الثلاثي المثال الواوي **وَسَقَّ**. بمعنى ضم الشيء إلى الشيء وهو مصوغ على وزن **أَفْعَل** للدلالة على معنى المطاوعة⁽¹⁾، وقد ورد الاتساق بمعنى الاستواء والانضمام والانتظام⁽²⁾، وفي محكم التنزيل: **﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾** [18/84]، قال الفراء: «اتساقه: امتلاؤه ثلاث عشرة إلى ست عشرة فيهن اتساقه⁽³⁾»، وقال الأزهري: «اتساقه: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه، ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة⁽⁴⁾». ومما تتقدم يلاحظ ارتباط البنية بالاستجابة لما يريده الفاعل، فالاتساق استجابة ومطاوعة لمن قام بفعل الوسق؛ أي لمن وسق، كما ارتبط المعنى المعجمي بالاستواء والانضمام والانتظام وهي معان سيلتتمسها الباحث فيما يمكن أن يكون توظيفاً اصطلاحياً لمادة الاتساق في بعض كتب التراث النحوي واللغوي. ويقابل الاتساق في الإنجليزية (Cohesion):

«(6) unity» ومعناها «(5) cohesion: the act or state of sticking to gether»

بمعنى عملية أو حالة التضام بين العناصر المختلفة، وبمعنى الاتحاد .

وفي المورد الحديث «تلاحم؛ تلاصق Cohesion⁽⁷⁾».

2. اصطلاحاً:

ارتبط مفهوم الاتساق لدى علماء العربية بعناصر الترابط النصي سواء تعلق الأمر بالوصف الموضوعي لتلك العناصر أم بالتصور النظري الشامل للترابط الذي تحدته بين مكونات البناء النصي. فقد أشار **سيبويه** إلى الفرق بين الواو والفاء فقال: «والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض⁽⁸⁾» فالواضح من هذا الكلام أن الفاء تشترك مع الواو في وظيفة الجمع بين المتعاطفين مع انفرادها بترتيبهما بدلالة قوله «متسقاً» الذي يحتمل أن يكون المقصود به مرتباً، وبذلك يكون معنى الاتساق هو الترتيب.

(1) ينظر الكتاب، ج4، ص65، 66، والمقتضب، ج2، ص102، والأصول، ج3، ص126.

(2) ينظر العين ج1، ص191، ج8، ص166.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج3، ص251.

(4) تهذيب اللغة، ج9، ص235.

(5) Oxford.

(6) نفسه .

(7) قاموس إنجليزي-عربي، منير البعلبكي، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.

(8) الكتاب، ج4، ص217.

قال أبو العباس ثعلب: «اتساقُ النظم: ما طاب قريضُهُ، وسلم من السناد، والإقواء، والإكفاء، والإجازة، والإيطاء، وغير ذلك من عيوب الشعر، وما قد سهل العلماء إجازته من قصر ممدود، ومد مقصور، وضروبٍ أخرى كثيرة؛ وإن كان ذلك قد فعله القدماء، وجاء عن فحول الشعراء⁽¹⁾». فقد ارتبط الاتساق في هذا النص بالسلامة من عيوب الشعر وجوازاته

وتحت عنوان (وحدة القصيدة واتساقها) نسب أبو إسحاق الحصري⁽²⁾ إلى الحائمي⁽³⁾ قوله: «مثل القصيدة مثل الإنسان في اتصال بعض أعضائه ببعض؛ فمتى انفصل واحد عن الآخر وباينه في صحّة التركيب، غادر الجسم ذا عاهة تتخون محاسنه، وتعفى معاملة⁽⁴⁾» ويامعان النظر في هذا النص التراثي يمكن الخروج بتصوّر دقيق لنظرة القدامى إلى الاتساق وصلته بالترابط العضوي لمركبات النص، الترابط الذي يرتقي به إلى مستويات عُلى من الذوق الفني و النضج الفكري، فأى اضطراب يتخلل عناصر البناء النصي سيترك فيه عيوباً ونقائص تغطي على ما يمكن أن يشتمل عليه من جماليات وقيم.

ومما تقدم يمكن القول بأن الاتساق هو استواء كلمات النص وعباراته على سياق واحد بانضمام بعضها إلى بعض. بمختلف الروابط اللفظية والمعنوية فتستظم مرتبةً خالية من كل عيب أو اضطراب من شأنه أن يغطي على جمالياته أو ينقص من قيمته الفكرية.

-
- (1) قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1995م، ص63.
- (2) إبراهيم بن علي بن ميم الأنصاري أبو إسحاق الحصري، أديب نقاد. من أهل القيروان. نسبته إلى عمل الحصر. ينظر الأعلام، ج1، ص50.
- (3) أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحائمي: أديب نقاد، من أهل بغداد. نسبته إلى جدّه له اسمه (حاتم). له (الرسالة الحائمية - ط) مقتطفات منها، واسمها (الموضحة) في نقد شعر المتنبي. ينظر الأعلام، ج6، ص86.
- (4) زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط4، ج3، ص651.

ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الاتساق:

أشار القاضي أبو محمد إلى ظاهرة الاتساق في النص القرآني في مواضع متعددة واستدل بها على قبول آراء ورد أخرى، ومن ذلك ما ورد في تفسير قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [26/2].

حيث ضعف رأي من قال بأن «هذه الآية مثل للدنيا»⁽¹⁾ لأنه - حسب رأيه - أحل بالاتساق، قال: «هذا ضعيف ياباه رصف الكلام واتساق المعنى»⁽²⁾

- وفي قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [239/2].

أشار ابن عطية إلى الاختلاف في تأويل ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾، فمن ذهب إلى القول بأن معنى ذلك «فإذا كنتم آمنين قبل أو بعد»⁽³⁾ فإنه يتجه بأن تكون ﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ بدلا من ما في قوله ﴿كَمَا﴾ فيتنسق اللفظ⁽⁴⁾ وبهذا الوجه الإعرابي يمكن ترتيب الكلام على نحو: (فاذكروا الله كما علمكم كما لم تكونوا تعلمونه) وبتقدير ما يدل عليه ضمير الغائب يصبح: (فاذكروا الله كما علمكم كما لم تكونوا تعلمون صلاة الراكب على دابته، والراجل على رجليه)⁽⁵⁾. فهذا اتساق نحوي عنصره التقدير.

- وفي قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [52/3].

ارتبط الاتساق عند أبي محمد بتقدير محذوف، قال: «قبل هذه الآية متروك به يتم اتساق الآيات، تقديره، فجاء عيسى ﷺ كما بشر الله به فقال جميع ما ذكر لبي إسرائيل»⁽⁶⁾

(1) وفي هذا تشبيه حياة الإنسان بالبعوضة يحيا ما بقي جائعا فإذا أمتأ منها مات مثلما تموت البعوضة إذا امتألت، بنظر الطبري، ج1، ص399 وتفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الزاوي ابن أبي حاتم، أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، ط1، 1417هـ-1997م، مج1، ص68 والهداية إلى بلوغ النهاية، ج1، ص200 والنكت والعيون تفسير الماوردي، ج1، ص88.

(2) المحرر الوجيز، مج1، ص153.

(3) نفسه، ص154.

(4) نفسه.

(5) ينظر تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، مج2، ص451.

(6) المحرر الوجيز، مج2، ص233.

- وفي قوله **﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُوكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** **﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ**
الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفْلِينَ﴾ [156، 155/6].

قال ابن عطية: «وفي التأويل الأول يتسق نظم الآية⁽¹⁾»، فالمقصود بالتأويل الأول هو أن يكون العامل في **﴿أَنْ﴾** هو الفعل **﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾** مع تقدير المصدر (كراهة) ليصير الكلام (أنزلناه كراهة أن تقولوا)، وهو اتساق نحوي أساسه الحذف ذهب فيه الفقيه عبد الحق بن غالب مذهب البصريين⁽²⁾ كراهة إضمار إضمار (لا) فهم لا يقولون جئت أن أكرمك بمعنى جئت لئلا أكرمك وإنما يقولون كراهة أو محبة أن أكرمك وبذلك يكون المعنى: «أنزل الكتاب كراهية أن تقولوا: «إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا»⁽³⁾»، وهذا ما جعله يرى التأويل بإعمال الفعل **﴿اتَّقُوا﴾** قِلْقًا، فبه يصير الكلام (اتقوا أن تقولوا) وتكون **﴿أَنْ﴾** بمعنى لا، وهو مذهب الكوفيين⁽⁴⁾. وبه قال ابن قتيبة: «أنزلناه لئلا تقولوا: إنما أنزل الكتاب على اليهود والنصارى قبلنا. فحذف (لا)⁽⁵⁾»

وبموازنة الاتجاهين يتضح أن أساس الخلاف بينهما هو عنصر الاتساق فهو عند البصريين تقدير محذوف وعند نظرائهم الإبدال، وما ميل أبي محمد إلى الرأي الأول إلا لقرينة لفظية رآها تحول دون انتظام اللفظ على الرأي الثاني وهي: **﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** وبها يكون الأمر بالتقوى العامة⁽⁶⁾ لا بتقوى القول فقط ويتوجه الأمر بالاتباع إلى المشركين، و**﴿أَنْ تَقُولُوا﴾** علة لـ **﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾**، فهذا الكلام بمنزلة خطابهم بما يتوقع من احتجاجهم لشركهم، فكان تنزيل القرآن قطعاً للطريق أمام هذه الحجة وبهذا يتسق الكلام على هذا المثال (أنزلنا القرآن لقولكم أي المشركين- في المستقبل إنما أنزل الكتاب على اليهود والنصارى) ويتسق على تأويل الكوفيين أيضاً على نحو (واتقوا لئلا تقولوا في المستقبل...) ⁽⁷⁾ ولعل الفرق بين هذين الوجهين هو حصر التقوى في القول بإعمال فعلها فيه وإطلاقها بإعمال غيرها.

- وفي قوله **﴿إِذْ يُعْشِيكُمُ اللَّعَّاسُ أُمَّةً مِّنْهُ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾** [11/8].

(1) السابق، مج3، ص497.

(2) معاني القرآن، الأخصف، ص317.

(3) نفسه.

(4) معاني القرآن، الفراء ج1، ص366.

(5) تفسير غريب القرآن، ص163.

(6) المحرر الوجيز، مج3، ص497.

(7) التحرير و التنوير، ج8، ق1، ص178، 179.

«قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: ﴿الْتَعَّاسُ﴾ بنصب السين⁽¹⁾».

قال أبو علي الفارسي: «ومن حجة من قرأ: إذ يُعْشِيكُمْ أو ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ أنه أشبه بما بعده، ألا ترى أن بعده ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [11/8]، فكما أن ينزل مسندا إلى اسم الله سبحانه، كذلك ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ و﴿يُعْشِيكُمْ﴾⁽²⁾».

قال ابن عطية: «و حجة من قرأ [يغشيكم] أن يجيء الكلام متسقا مع [ينزل]⁽³⁾».

فالإتساق هنا صرفي عنصره المشابهة، وهو أيضا نحوي عنصره الإسناد.

- وفي سورة هود عليه السلام: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرَمُونَ﴾ [35/11].
ذهب ابن عطية إلى أن الضمير في الفعل ﴿أَفْتَرَنَاهُ﴾ يعود على العذاب؛ بمعنى أن قوم نوح عليه السلام لم يصدقوا إنذاره إياهم واتهموه بافترائه عليهم من أجل التخويف للاحقيقة⁽⁴⁾، وفي هذا خلاف لما ذهب إليه جمهور المفسرين؛ قال مقاتل بن سليمان: «﴿أَفْتَرَنَاهُ﴾ قالوا: محمد يقول هذا القرآن من تلقاء نفسه وليس من الله⁽⁵⁾»، وقال الطبري: «يقول تعالى ذكره: أيقول يا محمد هؤلاء المشركون من قومك: افتري محمد هذا القرآن؟ وهذا الخبر عن نوح؟⁽⁶⁾»، وقال مكي بن أبي طالب: «وهذا خطاب للنبي عليه السلام⁽⁷⁾»، وقال الماوردي: «يعني النبي عليه السلام، افتري افتعل من قبل نفسه ما أخبر به عن نوح وقومه⁽⁸⁾».

والظاهر من هذه الأقوال هو إجماعها على عود ضمير الغيبة في هذه الآية على القرآن الكريم؛ فتكون الآية بذلك

في شأن محمد عليه السلام وقريش الذين اتهموه بافتراء القرآن طعنا في صدق رسالته، وهي معترضة في قصة نوح عليه السلام⁽⁹⁾.

قال الواحدي: «﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ أي: بل يقولون يعني قوم نوح: ﴿أَفْتَرَنَاهُ﴾ اختلق الوحي وأتى به من عند نفسه⁽¹⁰⁾». لقد أحال بضمير جماعة الغائبين على قوم نوح عليه السلام ليعود ضمير الغائب على الوحي الذي

(1) الحجة للقراء السبعة، ج4، ص126.

(2) نفسه

(3) المحرر الوجيز، مج4، ص145.

(4) نفسه، ص569

(5) تفسير مقاتل بن سليمان، ج2، ص271.

(6) تفسير الطبري، ج15، ص305.

(7) الهداية إلى بلوغ النهاية، ج5، ص3383

(8) النكت و العيون، ج5، ص468.

(9) جامع البيان، ج15، ص305

(10) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج2، ص572.

حدثهم نبيهم بمضمونه ومن بين ماجاء فيه التحذير من العذاب وهذا ما قواه القاضي عبد الحق وقرينته في ذلك اتساق نحوي عنصره عود الضمير على أقرب مذكور، فهو لا يجيز «إخراج لفظ بين في اللغة عن ظاهره الحقيقي إلى باطن لغير ضرورة⁽¹⁾» وظاهر هذه الآية يقتضي أن يكون الضمير عائدا على العذاب حفاظا على اتساق الآية مع باقي النص القرآني⁽²⁾؛ ففي رجوع الضمير على العذاب، عمل بالأصل في إرجاعه إلى متقدم لفظا ورتبة، وهو اتساق نحوي عنصره عود الضمير على أقرب مفسر، ليكون وجه المعنى هو إنكار قوم نوح للعذاب إصرارا منهم على تكذيب نبيهم، وهو توجيه كاد يتفرد به الفقيه عبد الحق بن غالب وينعت بالشذوذ لولا تظافر أدلة من الأثر ومن التدبر في كتاب الله.

فمن الأثر قول ابن عباس -رضي الله عنهما- بأن الضمير في هذه الآية «يعني نوحا عليه السلام»⁽³⁾، وهو الصحابي الذي دعا له رسول الله ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»⁽⁴⁾ ولذلك كان الأخذ بقوله أولى من الأخذ بقول غيره من المتأخرين عن عهد النبوة.

ومن التدبر في كتاب الله ﷻ يتضح ارتباط عود الضمير على القرآن الكريم في الآيات التي تضمنت دعوى الافتراء بقرائن لفظية ظاهرة ماعدا الآية الخامسة و الثلاثين من سورة هود.

- ففي سورة يونس عليه السلام: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [37/10].

فقد ورد ذكر للقرآن الكريم مرتين: ﴿الْقُرْآنُ﴾ و﴿الْكِتَابِ﴾ ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَعْظَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [38/10].

- وفي سورة هود: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَعْظَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [13/11]، فقد ذكر السور وهي جزء من القرآن.

- وفي السجدة: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [2/32]، ذكر القرآن بلفظ ﴿الْكِتَابِ﴾

(1) المحرر الوجيز، مج3، ص310.

(2) نفسه، مج4، ص569.

(3) ينظر الكشف و البيان، أبو إسحاق أحمد الثعلبي، أبو محمد علي بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2002م، ج5، ص166. و تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، مجموعة من المحققين، دار طيبة، الرياض، 1411هـ-1990م، ج4، ص173.

(4) الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط1، 1400هـ-1980م، ج3، ص33.

ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [32/3].
 - وفي الأحقاف: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ
 مُّبِينٌ﴾ [7/46]، ذكر التلاوة ﴿تُتْلَىٰ﴾ والآيات ﴿آيَاتُنَا﴾ والحق وهي كلها تدل على القرآن الكريم ثم قال:
 ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا
 بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [8/46].

أما الآية قيد الدراسة من سورة هود فلم يرد ذكر لما يدل على القرآن قبلها ولا بعدها، فقد قال:
 ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾ [32/11]، أي العذاب⁽¹⁾.

- وقال ﷺ: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [33/11].

الهاء في ﴿به﴾ تعود على العذاب وقد وردت في سياق رد نوح على قومه بعدما استعجلوه العذاب⁽²⁾
 وقال ﷺ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ
 وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [34/11]. إن كان يريد ان يهلككم بعذابه⁽³⁾ وقال الزجاج: ﴿يُغْوِيَكُمْ﴾ يضلكم
 ويهلككم⁽⁴⁾، وهذه كلها قرائن تدل على أن المتحدث عنه المفسر للضمير في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾
 هو العذاب وليس القرآن وأن المخاطب هو نوح ﷺ وليس محمداً ﷺ.

وقد التمس آراء العلماء من المضان المتوفرة للبحث فلم يتم العثور على ما يؤيد هذا الدليل - على
 سلامة موقف ابن عطية- دون الاعتقاد بأن علماء الأمة لم ينهوا إليه وإنما حال قصر المدة الزمنية المخصصة
 لإنجاز هذه المذكرة دون الإحاطة بها.

وقد تبني موقف ابن عطية في هذه القضية كل من، أبي حيان الأندلسي: «ولكن الظاهر أن الضمير
 في يقولون عائد على قوم نوح⁽⁵⁾»، والشوكاني: «وقد اختلف المفسرون في هذه الآية فقيل: إنها حكاية
 عن نوح وما قاله لقومه، وقيل: هي حكاية عن المحاورة الواقعة بين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكفار
 مكة. والأول أولى، لأن الكلام قبلها وبعدها مع نوح عليه السلام⁽⁶⁾»، والألوسي البغدادي: ﴿أَمْ يَقُولُونَ

(1) ينظر تفسير الطبري، ج15، ص303، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج4، ص445.

(2) تفسير الطبري، ج15، ص304.

(3) نفسه، ص305.

(4) معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص49.

(5) البحر المحيط، ج5، ص220.

(6) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت،

ط1، 1414هـ-1993م، ج2، ص564.

أَفْتَرَنَهُ^ط قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: يعني نوحا عليه السلام أي بل أيقول قوم نوح إن نوحا افترى ما جاء به مسندا إلى الله عز وجل⁽¹⁾ وقال في موضع آخر: «وما يقتضيه كلام ابن عباس من أن الآية من تنمة قصة نوح عليه السلام وفي شأنه هو الظاهر، وعليه الجمهور⁽²⁾» أما محمد الطاهر بن عاشور فقال بأنها (الآية): «جملة معترضة بين جملة أجزاء القصة وليست من القصة، ومن جعلها منها فقد أبعده، وهي تأكيد لنظيرها السابق في أول السورة⁽³⁾» إذ يفهم من كلامه أن الآية في شأن محمد ﷺ وكفار قريش تأكيدا لتماديهم في الجحد والتكذيب واستمرار الرد عليهم بما يناسب كفرهم، مع صرامته في التشديد على موقفه فلم يبد أي استعداد لقبول رأي يقول بنزول الآية في نوح ﷺ وقومه، واحتج لما ذهب إليه بذكر الرسول ﷺ لتفاصيل عجيبة لا يعلمها المكذبون جعلتهم يحدون تكذيبهم، وهي حجة تقويها السياقات التي وردت فيها نظائر هذه الآية مع ما ذهب إليه مقاتل بن سليمان، وهذه القضية من الاستدراكات التي درسها الأسمري ورجح فيها رأي الإمام الطبري⁽⁴⁾.

ورغم هذا الخلاف فقد اتفق الإمامان على وحدة النظم في النص القرآني، وإنما تناوله الطبري من جهة الانسجام وهو الترابط الذي يظهر باعتبار ما تقدم ذكره من تمادي المكذبين في العناد وثبات المرسلين على إنكار ذلك عليهم ونقض حججهم، أما ابن عطية فتناوله من جهة الاتساق وهو ما تحدته العناصر النحوية من تضام وهو الأظهر بدلالة القرائن اللفظية عليه.

(1) روح المعاني، ج6، ص246، 245.

(2) نفسه

(3) التحرير والتنوير، ج12، ص63.

(4) استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز، ص777.

جِئْتُمْ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تناولت هذه المذكرة التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية بهدف الكشف عن توجهه النحوي، وقد يتبادر إلى ذهن من يقرأ هذه الكلمات أن النتيجة ستكون من باب تحصيل الحاصل ما دام المفسر مالكي المذهب ونهل من منابع النحو البصري الخالص، فهو بصري وانتهى العناء. غير أن واقع البحث يقضي خلاف ذلك، فإذا كان قد احتج لاختياراته من المعاني بمذهب سيبويه وأقواله فإنه قد رد له أقوالا وآراء أخرى، ومثل ذلك ما ثبت في دراسة المصادر، حيث اعترض المفسر توجيه سيبويه لـ (أن) الثانية من قوله ﷺ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنِ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [63/9] على أنها بدلا من الأولى، وفي مبحث حذف حرف الجر اعترض توجيهه لـ (ما) من قوله ﷺ: ﴿...يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [20/11] حيث ذهب سيبويه إلى أنها اسمية حذف منها حرف الجر، ورأى ابن عطية أنها حرفية، وعدّ توجيه سيبويه تحاملا على المعنى، وفي المقابل ردّ للفراء توجيهات كثيرة حتى يتبادر إلى الذهن انه لن يقبل للكوفيين رأيا فتجده يأخذ بتوجيه الفراء ويرد نظيره عند سيبويه وكل ذلك من أجل المعنى، وبناء على ما تقدم فإن توجه ابن عطية كان نحو المعنى.

وفيما يأتي عدة نتائج تمكن الباحث من تسجيلها؛ منها ماتعلق بالتوجه النحوي للإمام ابن عطية، ومنها ما تعلق بشخصيته.

- لم يتردد ابن عطية في الأخذ بتوجيهات الكوفيين ما استقام عليها المعنى، فقد ذهب إلى أن إضافة الاسم إلى الضمير المبهم لا تعرفه وإنما تبقية في حكم النكرة، فأجاز إعراب (نفس) من الآية الثلاثين من سورة البقرة تمييزا رغم اتصالها بالهاء، والبصريون لا يجيزون ذلك إنما هو مذهب الكوفيين.

- جوّز مجيء (أن) -بفتح الهمزة وتسكين النون- بمعنى (لا) خلافا لرأي الجمهور الذي يعد هذا من اختصاص (إن) -بكسر الهمزة وتسكين النون- وحدها، وهو مذهب الكوفيين، اعترض به على توجيه للمبرد وهو من البصريين.

- ميله إلى التأويل النحوي كلما وجد في القياس قصورا عن المعاني التي يرتضيها فقد علل كثيرا من توجيهاته بالحمل و الحذف و القياس، وبإمعان النظر في باقي تفسيره يمكن العثور على سبل أخرى من التأويل النحوي مثل الحكاكية، والتقدير والتوسع والتضمين وغيرها مما لم يتمكن البحث من الوقوف عنده في هذه المذكرة.

- كان له موقف متميز من (كيف) فهو ينكر على النحويين حصرها في الاستفهام فقط،

فتمنعها الصدارة من تأثرها بالعوامل قبلها، وإنما يجب أن تعامل معاملة باقي الأسماء فيعمل فيها ما قبلها وما بعدها، ودليله على ذلك تقلدها لمختلف وظائف الاسم مما يجعلها حربية أيضا.

- لم يلتزم قاعدة ثابتة في عود الضمير فهو لم يرتض عود الضمير على الأقرب ففي تفسيره للآية الثالثة والثمانين من سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَام إذ أنكر أن يعود ضمير الغائب في ﴿قَوْمِهِ﴾ على موسى وهو الأقرب، وآثر أن يكون عوده على فرعون في الآية التاسعة والسبعين رغم بعده، وفي تفسير الآية الخامسة والثلاثين من سورة هود عَلَيْهِ السَّلَام احتج بالقرب لعود ضمير الغائب من ﴿افتراه﴾ على العذاب، وأنكر أن يعود على القرآن لبعده.

- انتصاره لعقيدته خصوصا إذا تعلق الأمر بالسجال الإسلامي اليهودي، ومثل ذلك توجيه ﴿أَو﴾ في الآية مئة من سورة البقرة بما يحمل الإنكار على اليهود، إذ ذهب إلى أن ﴿أَو﴾ هي همزة الاستفهام والواو بعدها زائدة ليكون الاستفهام إنكاريا .

- الاحتجاج للفقهاء المالكي بما يؤيده من توجيه نحوي لمعاني القرآن الكريم، ومثل ذلك توجيهه لقراءة ﴿كَفَّرَ طَعَامُ﴾ برفع طعام على البدل من الكفارة ليكون قاتل الصيد في الحرم مخيرا بين الاطعام، والصوم والهدى.

- احتياط ابن عطية للمعنى الذي قد يحمله توجيه آية إلى أخرى ، ومثل ذلك توجيهه لقراءة يعقوبَ بالنصب بتقدير فعل من معنى البشارة ليقطع الطريق أمام من قال بأن الذبيح إسحاق وليس إسماعيل، وفيه انتصار للعقيدة الإسلامية أيضا.

- بروز شخصية ابن عطية القاضي في توجيه معاني الآيات، مثلما فعل عند تفسيره للآية السابعة والثلاثين من سورة الأنعام حيث فصل بين القاتل ومزين القتل، باختياره لقراءة الجماعة بفتح الزاي من ﴿زَيْنَ﴾ واللام من ﴿قَتَلَ﴾، وكسر الدال من ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، وضم الهمزة من ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾، وفي هذه القراءة يرتفع الشركاء بالفعل زَيْنَ، كما جعل لقراءة الحسن «أوفسادا في الأرض» وجها في العربية هو النصب بفعل محذوف لما فيه من احتمال لتفصيل أنواع الفساد في الأرض التي يستحق بها القتل.

وبعد هذه الرحلة القصيرة مع تفسير ابن عطية، والتي بقدر ما كانت ممتعة بما أغدقت على الباحث من قطوف، فإنها كانت محفوفة بمخاطر الوقوع في الغلط المميت الذي من شأنه أن يقضي على مستقبله العلمي، لأن الاحتكاك بنخبة النحويين الذين استمد منهم ابن عطية توجيهاته، بل بابن عطية نفسه ومن سبقه أوجاء بعده من المفسرين، يعد استشارة لأسود من شراتها فلا تكون النجاة منها إلا بتباريح آلام الجراح، فإذا تعلق الأمر بمن يقارب وضع أولى خطواته على طريق

البحث العلمي فلا سبيل له إلى المنعة إلا بحبل من الله وحبل من الذين أوتوا علما. فإذا تضمنت هذه المذكرة شيئا من الصواب فمن من الله علي وتوفيقه، وإذا تخللها الغلط فمن نفسي ومن الشيطان، والله أسأل الهداية و السداد، وأن يتقبل مني ومن جميع المسلمين صالح الأعمال، ويتجاوز عن الزلات والمفوات، وحده غافر الذنب قابل التوب، لا إله إلا هو رب العرش العظيم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مصادر البحث

ومراجعته

جامعة الإمام عبد الرحمن للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

الكتب

1. أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، محمد عبد الخالق عزيمة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1405هـ-1985م.
2. الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم، رسالة تقدمت بها زهراء ميري حمادي إلى مجلس كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة للنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، 1430هـ-2009م.
3. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.
4. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة-مصر، ط1، 1374هـ-1955م.
5. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
6. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام-السعودية، ط2، 1412هـ-1992م.
7. استدراقات ابن عطية في الخمر الوجيز على الطبري في جامع البيان، شايح بن عبده بن شايح الأسمرى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1427هـ-2007م.
8. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.
9. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
10. إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.
11. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، الشيخ خالد العلي، دار المعرف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1429هـ-2008م.
12. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط15، 1423هـ-2002م.
13. الإغفال، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الجمع الثقافي، أبوظبي-

- الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003م.
14. الأمالي، أبو إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1344هـ-1926م.
15. الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، عبد المجيد قطامش، من التراث الإسلامي، ك7، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1400هـ-1980م.
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
17. أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ-1996م.
18. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
19. الإيضاح في شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1987م.
20. البحث الدلالي في كتب معاني القرآن لأبي عبيدة و الأخفش والفراء، عمّار الددوّ، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 1430هـ-2010م.
21. البحر المحيط، محمد بن يوسف، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1992-1993م.
22. البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، و داد القاضي، دار صادر، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
23. بغية الملمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، إبراهيم الأبياري، المكتبة الأندلسية، مح15، دار الكتاب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1410هـ-1989م.
24. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1384هـ-1975م.
25. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيدن الأنباري النحوي، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م.
26. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، عبد الفتاح الحلو، التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت، 1406هـ-1986م.
27. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والعلام، أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان، بشار عوّد

- معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.
28. تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، محمد أبو الفضل إبراهيم، روائع التراث العربي، دار سويدان، بيروت-لبنان.
29. تاريخ العلماء النحويين من البصريين و الكوفيين وغيرهم، أبو الحسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1401هـ-1981م.
30. تاريخ العلماء و الرواة للعلم الأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط2، 1408هـ-1988م.
31. تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن بن عبد الله ابن الحسن الثبائي، لجنة إحياء التراث العربي، ذخائر التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ-1983م.
32. تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثبب الخطيب البغدادي، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
33. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.
34. التحرير و التنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1404هـ-1984م.
35. تخلص الشواهد و تلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.
36. التخميم، شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي.
37. التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1424هـ-2003م.
38. تفسير الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي، أحمد بن مصطفى الفران، دار التدمرية، الرياض-السعودية، ط1، 1427هـ-2006م.
39. تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، مجموعة من المحققين، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1411هـ-1990م.
40. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، محمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة- مصر، ط1، 1429هـ-2008م.
41. تفسير القرآن العظيم، تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض- السعودية، ط2، 1420هـ-1999م.
42. تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الزاوي ابن أبي حاتم، أسعد محمد الطيب،

- مكتبة نار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، ط1، 1417هـ-1997م.
43. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1426هـ-2005م.
44. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله أحمد بن محمود، محمود علي بدوي، محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ-1998.
45. تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1398هـ-1978م.
46. تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، عبد الله محمود شحاتة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.
47. تفسير الإمام مجاهد، محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط1، 1410هـ-1989م.
48. التكملة لكتاب الصلة، ابن الأثير، الدكتور عبد السلام المراس، دار الفكر، بيروت، لبنان-لبنان، 1415هـ-1995م.
49. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، محمد عبد السلام هارون، تراثنا، الدار المصرية للتأليف و الترجمة.
- أ- تهذيب اللغة، الأزهرى، عبد السلام محمد هارون، سلسلة تراثنا، دار القومية العربية للطباعة، 1384هـ-1964م.
- ب- تهذيب اللغة، الأزهرى، عبد الكريم العرباوى وعبد الكريم النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- ت- تهذيب اللغة، الأزهرى، محمد أبو الفضل وعلي البجاوى.
- ث- تهذيب اللغة، الأزهرى، محمد عبد المنعم خفاجي، محمود فرج العقدة، تراثنا، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، د ط، دت.
50. الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد، محمد عبد المعيد خان، السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية 1/16/4، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ط1، 1393هـ-1979م.
51. الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط1، 1400هـ-1980م.
52. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
53. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،

- بيروت- لبنان، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، 1404هـ-1984م.
54. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ-1985م.
55. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ-1987م.
56. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1992م. حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1999م.
57. الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1399هـ-1989م.
58. الحجّة للقراء السبعة (مقدمة التحقيق)، أبو علي الفارسي، بدر الدين فهوجي، بشير حويجاتي، دار المامون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ-1984م14.
59. حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري عمل مشترك تققدم به أستاذان بالجامعة الإسلامية- غزة، 1431هـ-2010م.
60. الحذف و التقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 1428هـ-2008م.
61. الحمل على المعنى في العربية، صدر في سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (158)، ديوان الوقف السني، بغداد- العراق، ط1، 1433هـ-2012م.
62. خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1418هـ-1997م.
63. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1376هـ-1957م.
64. الخلاف التصريفي و أثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار الجوزي، الدمام- المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ-2006م.
65. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
66. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
67. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط5، 1425هـ-2004م.
68. دولة الإسلام في الأندلس، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط2، 1411هـ-1990م.
69. الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.

70. ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م.
71. ديوان الفرزدق، علي فاعور، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1408- 1987.
72. ديوان المهلهل بتحقيق أنطوان محسن القوّال، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ- 1995م.
73. ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، مجيد طراد، سلسلة تراثنا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1416هـ- 1996م.
74. ديوان شعر، المتلمس الضبعي، حسن كامل الصيرفي.
75. رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن محبوب، مكتبة الجاحظ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1399هـ- 1979م.
76. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415 هـ- 1994م.
77. زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط4.
78. الزيادة و الإحسان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد (عقيلة) بن سعيد بن مسعود، إبراهيم محمد المحمود، مركز البحوث و الدراسات، الشارقة- الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1427هـ- 2006م.
79. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1392هـ- 1972م.
80. سر صناعة الإعراب، ابن جني، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
81. السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ- 1955م.
82. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، محمد على الرّيح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ- 1984م.
83. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، غريد الشيخ، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.
84. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أبو الحسن أحمد، أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م.
85. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم

- للملايين - بيروت- لبنان، ط3، 1404هـ-1984م.
86. الصداقة و الصديق، أبو حيان التوحيدى، إبراهيم الكيلاني، دارالفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط2، 1419هـ-1998م.
87. طبقات القراء السبعة و ذكر مناقبهم وقراءاتهم، أبو محمد عبد الوهاب بن السلار، أحمد محمد عزّون، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1423هـ-2003م.
88. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1418هـ-1998م.
89. طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان، ج1، ص267.
90. طبقات النحويين و اللغويين، محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب، 50، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط2، ص311.
91. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دط، دت.
92. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1419هـ-1998م.
93. ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، مقال، قاسم محمد الصالح، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد74، س32، 1429هـ-2008م.
94. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي، عبد الحميد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1404هـ-1983م.
95. عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة ببجاية، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني، عادل نويهض، ذخائر التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1399هـ-1979م. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، ج بريجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
96. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.
97. الغنية، أبو الفضل بن موسى، ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1402هـ-1982م، ص189.
98. الفتاوى الكبرى، تقي الدين بن تيمية، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ-1987م، ص85.

99. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
100. فهرس ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، محمد أبو الأجناف ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
101. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحق النديم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1398هـ-1978هـ.
102. قضايا التعدي و اللزوم في الدرر النحوي، أبو أوس إبراهيم الشمسان، دار المدني، جدة، ط1، 1407هـ-1987م.
103. قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1995م.
104. الكامل في اللغة و الأدب، محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1418هـ-.
105. كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشككة الإعراب)، أبو علي الفارسي، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ-1988م.
106. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ-1983م.
107. الكشاف عن حقائق غوامض الكتاب و عيون الأقاويل في وجوه التاويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
108. الكشف و البيان، أبو إسحاق أحمد الثعلبي، أبو محمد علي بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2002م.
109. لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور، أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م.
110. المبرد، أحمد حسنين القرني و عبد الحفيظ فرغلي علي، أعلام العرب 94، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1391هـ-1971م، ص40.
111. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ابن جني، حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط1، 1407هـ-1987.
112. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، دت .
113. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1345هـ، 1935م.
114. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
115. مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما [1934-1984]، محمد شوقي أمين،

- إبراهيم التريزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ-1984م.
116. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، مجموعة من المحققين، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة- مصر، 1415هـ - 1994م.
117. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، علي النجدي ناصف وشريكاه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر، 1415هـ- 1994م.
118. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
119. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، مجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة- قطر، ط2، 1428هـ- 2007م.
120. المحكم المحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
121. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب و اللغويات من المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة عنوانها ((ظاهرة الحمل على المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري))، السنة الجامعية: 2013/2012م.
122. مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، محمد ابو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة.
123. مشکل إعراب القرآن، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط2، 1424هـ- 2003م.
124. معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 1428هـ- 2008م.
125. معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، عيد مصطفى درويش و عوض بن حمد القوزي، من نواذر المخطوطات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ- 1991م.
126. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.
127. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ- 1983م.
128. معاني القرآن، الأحقش الأوسط سعيد بن مسعدة، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
129. معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، محمد سمير نجيب البلدي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1،

1405هـ-1985م.

130. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ-1996م.
131. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
132. معجم علوم العربية، محمد التونجي، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 1424هـ - 2003م.
133. المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، إبراهيم الأبياري، المكتبة لأندلسية، مج16، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 1410هـ-1989م.
134. معجم مصطلحات النحو الصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1422هـ- 2011م، ص295.
135. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني ، علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987م، ص49.
136. المقاصد النحوية، محمود بن أحمد بن موسى العيني، محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1426هـ-2005م.
137. مقالات محمود محمد الطناحي، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2002م.
138. مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979م.
139. المقتضب، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط2، 1415هـ-1994م.
140. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، خليل شحادة وسهيل زكريا، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1401هـ-1981م.
141. منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب عبد الوهاب فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1393هـ-1973م.
142. المؤلف والمؤتلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي، ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
143. المورد الحديث قاموس إنكليزي-عربي، منير البعلبكي، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، دط، دت.
144. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتاب العالمية بيروت لبنان، ط1، 1412هـ-1992م، ص271.
145. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.

146. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ-1998م.

147. نسب معد واليمن الكبير، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

148. النكت و العيون تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، عبد المقصود بن عبد الرحيم، من روائع التفاسير، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

149. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمال من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008.

150. الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط2، 1418هـ-1998م.

151. الوساطة بين المتني وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.

152. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، ج1، ص203.

د. المعاجم الأجنبية:

1. Oxford,Advanced learner's dictionary,2010,9th impression,2013, 8th edition.
2. Hachette,encyclopédique illustré .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس السور

فهرس الكتب

فهرس الأماكن

1. فهرس الآيات القرآنية:

ص	آ	1. الفاتحة
16	4	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
16	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
ص	آ	2. البقرة
90	10	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾
100	26	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾
64	45	﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾
70	74	﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ أَلْمَاءً﴾
21	100	﴿أَوْ كَلَّمَا عَلَيْهِمْ عَهْدًا تَبَدَّهُمْ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
54	102	﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾
70	112	﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
32	130	﴿وَمَنْ يَرْعَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
92	143	﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ﴾
71	165	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾
39	175	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
100	239	﴿فَإِن خِفْتُمْ فِرْجَالَ أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾
75	245	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَلِّعَهُ لَهُ وَ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾
ص	آ	3. آل عمران
22	21	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
47	26	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾
47	33	﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾
47	35	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾
71	38	﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ وَقَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾
48	45	﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكُوتُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾
100	52	﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ﴾
39	73	﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾
54	81	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾

48	104	﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾
33	113	﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ فَإِن آتَاهُم مِّنْهُنَّ حَتًّا لَّيُتَّخِذُوا أَتَاغِيْتَهُمْ لِيُرَوْا فِيهَا وَمَا يَدْرَأُونَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ هُمْ يَدْعُونَ﴾
76	135	﴿وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾
55، 49	169	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾
ص	آ	4. النساء
49	1	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
40	22	﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِحًا مِّنْ مَّقْتَلِ سَيِّئَاتِهِمْ﴾
92	29	﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ ظَلَمُوا كَدُّ بَابِ الْمَوْتِ كَدًّا وَهُمْ يُصِرُّونَ﴾
22	32	﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾
93	114	﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجُوبِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾
ص	آ	5. المائدة
84	32	﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾
41، 16	38	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
58	57	﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ﴾
59	95	﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾
ص	آ	6. الأنعام
76	6	﴿وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾
88	56	﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾
50	72	﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْهُ وَهُوَ الذِّكْرُ الَّذِي يُحْشَرُونَ﴾
23	137	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾
85	143	﴿تَمَنِّيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الصَّانِعَاتِ وَمِنَ الْمَعْرِاتِ﴾
56	150	﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾
101	155	﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾
101	156	﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دَرَأْسَتِهِمْ لَغَفَلِينَ﴾
ص	أ	7. الأعراف
56	27	﴿إِنَّهُ يَرَلُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْوَاهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
33	53	﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلُ﴾
84	73	﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾
42	107	﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾
42	108	﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾

60	145	﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخَذَهَا يَفْوَةً﴾
89	155	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾
57	157	﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
ص	آ	8. الأنفال
102، 101	11	﴿إِذْ يُعَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ﴾
77	65	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾
ص	آ	9. التوبة
104، 24	63	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنِ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾
ص	آ	10. يونس
103	37	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾
103	38	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾
50	39	﴿فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾
71	42	﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾
34	83	﴿فَمَا عَآمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَ﴾
ص	آ	11. هود
25	1	﴿الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾
90	2	﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
71	12	﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾
103، 26	13	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾
90، 34	20	﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾
59	25	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِلَىٰ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
104	32	﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَلَتَنَا فَآتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾
104	33	﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾
104	34	﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾
102	35	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
93	40	﴿قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ آثْنَيْنِ﴾
77	59	﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾
87، 77	60	﴿وَاتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا إِنْ عَادَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا بَعْدَ لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾
84	61	﴿وَإِلَىٰ نَمُودٍ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾
84، 60، 26	71	﴿وَأَمْرَاتُهُ قَابِئَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾

26	73	﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾
93	76	﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾
42، 26	78	﴿قَالَ يَقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
43	81	﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾
94	92	﴿قَالَ يَقَوْمِ ارْهَطِي أَعْزَّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاتَّخِذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا﴾
35	93	﴿وَيَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَمِلْتُ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مِنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾
60	106	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾
35، 27	107	﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾
61، 35، 27	108	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْحَيَاةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾
60، 27	111	﴿وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
28	116	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَوْمَهُمْ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾
ص	آ	12. يوسف
83	82	﴿وَسَعَلَ الْقَرِيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾
ص	آ	17. الإسراء
93	47	﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾
ص	آ	19. مريم
71	5	﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾
75	95	﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾
ص	آ	22. الحج
48	30	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾
ص	آ	27. النمل
84	45	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾
75	87	﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾
ص	آ	32. السجدة
103	2	﴿تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
104	3	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾
ص	آ	33. الأحزاب
56	18	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
ص		46. الأحقاف
104	7	﴿وَإِذَا تَنَادَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايُنُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾

104	8	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾
ص	آ	55. الرحمن
91	19	﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾
ص	آ	56. الواقعة
74	22	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾
ص	آ	84. الانشقاق
98	18	﴿وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ﴾
ص	آ	94. الشرح
72	1	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾

2. فهرس الحديث النبوي الشريف:

49	لَا تَحْلِفُوا بِآبَاءِكُمْ
101	اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ

3. فهرس الأشعار

أ. الأبيات:

الصفحة	قائله	بجره	قافيته	صدر البيت
83	المتلمس	البسيط	سوسُ	أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ
82	ذو الرمة	البسيط	لا عَرَبُ	ديار مية إذ مَيُّ مُسَاعِفَةٌ
70	مجهول القائل	الطويل	أَزْرًا	لَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرَّوَانَ وَابْنِهِ
87	الأخوص	الطويل	راهما	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
68	مهلهل	الكامل	نَامِ	وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا
66	المقنع	الطويل	حقدا	ولا أحمل الحقد القديم عليهم

ب. نصف بيت

88	عقيبة الأسدي	الوافر	ديدا	فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
----	--------------	--------	------	--

5. فهرس الأعلام:

102، 103، 100	محمد ﷺ
103، 91، 74، 73، 71، 64، 55، 40، 26	الرسول ﷺ
100، 73، 57، 49	النبي ﷺ
103، 102، 101، 100، 60	نوح عليه السلام
99، 48	عيسى عليه السلام
105، 34	موسى عليه السلام
94، 93	شعيب عليه السلام
105، 101	يونس عليه السلام
92، 89، 84، 77، 71، 69، 34، 25، ج، ب، ج	هود عليه السلام
87، 86، 85	إسحاق عليه السلام
44، 43	لوط عليه السلام
105، 85	إسماعيل عليه السلام
8	ابن الباذش
53، 20	ابن السراج
8	ابن السكيت
4، 3	ابن الفرضي
81	ابن المظفر
10	ابن باب شاذ
6، 4، 3	ابن بشكوال
105، 104، 102، 100، 94، 91، 90، 87، 86، 85، 77، 72، 71، 25، 21، 20، 16، 10	ابن جرير الطبري
53، 40، 7	ابن خالويه
7	ابن خلدون
105، 103، 95، 94، 78، 73، 55	ابن عاشور
102، 85، 77، 76، 59، 58، 35، 24، 23	ابن عامر
105، 103	ابن عباس
10	ابن عمر
7، 4	ابن فرحون

الفهارس الفنية

.20	ابن قتيبة
.27	ابن مروان
.90	ابن مسعود
.87	ابن هشام
.97	أبو إسحاق الحصري
.102،61،57،56،55،54،53،51،50،49،48،47،46،38،33،32،40،26،20،9	أبو إسحاق الزجاج
.32،9	أبو الحسن الأخفش
.21	أبو السَّمَّال
.95،89،83،46،44،43،42،41،40،39،38،25،9،8	أبو العباس المبرد
.97،31	أبو العباس ثعلب
.91،86،84،83،22،21	أبو الفتح ابن جني
.9	أبو القاسم بن الإفليلي
.35	أبو بكر
.4	أبو بكر غالب
.87،38	أبو حاتم السجستاني
.104،95،91،87،78،55،51،50،26،24،6،ج	أبو حيان الأندلسي
.34	أبو حيوة
.23	أبو عبد الرحمن السلمي
.8	أبو عبد الله محمد بن عاصم
.5	أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري
.23	أبو عبد الملك قاضي الجند
.33،32	أبو عبيدة
.102،61،60،59،58،57،56،55،54،53،52،28،27،20	أبو علي الفارسي
.84،27	أبو عمرو
.58،35،27	أبو عمرو بن العلاء
.11	أبو محمد الرشاطي
.8	أبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج
.58	أبي بن كعب
.68	أحمد ابن فارس
.85،21	الأخفش الأوسط

الفهارس الفنية

9	الأخفش الكبير
.87	الأخوص الرياحي
.98، 87، 81، 28	الأزهري
.40، 16	الأعمش
.54	آل عمران
.104، 88	الألوسي البغدادي
.90	أم المؤمنين حفصة
.87، 78، 73	البيضاوي
.46، 38، 8	ثعلب
.92	الثعلبي
.10	ثقي الدين بن تيمية
.76	الجاحظ
.73	الجرجاني
.38، 25، 9	الجرمي أبو عمر
.81	جهاد يوسف العرجا وسهام رمضان الزعبوط
.99	الحاتمي
.108، 84، 42	الحس البصري
.74	حسان بن ثابت
.60، 53	الحسن بن أحمد
.74	الحطيئة
.93، 85، 60، 36	حفص
.19	حماد بن سلمة
.102، 93، 85، 59، 58، 36	حمزة بن حبيب الزيات
.76، 67، 66، 24، 19، 9	الخليل
.7	الداوودي
.7، 6	الذهبي
.82	ذو الرمة
.9	الرباعي
.88	الرماني
.74	الزبرقان بن بدر

الفهارس الفنية

الزحشري	6، 10، 21، 66، 72، 85، 87.
زهراء ميري حمادي	.81
السمين الحلبي	.88
السُّهيلي	.78
سيوبه	8، 9، 10، 13، 15، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 32، 38، 41، 42، 46، 53، 55، 57، 61، 70، 75، 76، 82، 83، 85، 88، 89، 91، 98، 107.
السيوطي	.7
شايح الأسمري	.105
شعيب بن أبي حمزة	.40
شمس الدين الذهبي	.7
شهاب الدين	.88
الشوكاني	.104، 95
الضبي	.10، 6، 3
طاهر سليمان حمودة	.81
الطبرسي	.91، 90، 72
عاصم	.102، 93، 88، 85، 76، 60، 59، 58، 36، 35، 34
عباس حسن	.79، 78
عبد الحق	ب، ت، ث، ج، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 10، 11، 13، 14، 17، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 32
بن غالب	33، 34، 35، 36، 37، 39، 43، 44، 45، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 60، 61، 69، 70، 71، 73
بن عطية	76، 77، 78، 80، 84، 85، 86، 87، 88، 90، 91، 93، 94، 95، 97، 100، 101، 102، 104، 105.
عبد السلام عبد الشافي محمد	.10، 3
عبد القاهر الجرجاني	.67
عبد الله ابن كثير المكي	.86، 85، 77، 60، 59، 58، 43، 35
عبد الله بن مسعود	.43، 41
عبد الوهاب فايد	ج، 3، 5، 7، 11
عثمان بن عفان	.24، 23
علي عبد الله حسين العنبيكي	.67
عمر بن الخطاب	.74
عيسى بن عمر	.41

الفهارس الفنية

.74، 73	فاضل صالح السامرائي
ب.	فاطمة راشد الراجحي
16، 25، 27، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 40، 47، 51، 71، 77، 85، 86، 90، 91، 93، 94، 98، 101، 107.	الفراء، يحيى بن زياد
.3	القاضي عياض
.16	قتادة
.94، 91، 87، 72	القرطي
.23	قطرب
.102، 93، 88، 85، 77، 59، 58، 36، 31، 21، 9	الكسائي
.7	لسان الدين ابن الخطيب
.28	الليث
.91، 90	الماتريدي
.50، 38، 9	المازني
.31	المأمون
.102، 100، 20	الموردي
.94، 93، 86	مجاهد
.10	مجد مكّي
.89	مجمع اللغة الأردني
.78	مجمع اللغة العربية بالقاهرة
26	محمد بن مروان
.5	محمد بن منصور بن محمد ابن الفضل الحضرمي
.11	محمد عبد الله عنان
.4	مطرف بن عيسى
.105، 102	مقاتل بن سليمان
.67	المقنع الكندي
.102، 94	مكي بن أبي طالب
.11	ملا كاتب جلي
.68	مهلهل بن ربيعة
.85، 77، 60، 59، 58، 43، 35	نافع

النحاس	8، 9، 10، 21، 71، 72، 77، 86، 94.
الواحدى	71، 87، 102.
يونس بن حبيب	19، 23، 27.

5. فهرس السور:

سورة البقرة	ب، 54، 107، 108.
سورة آل عمران	54.
سورة النساء	87.
سورة الأنعام	108، 92.
سورة يونس	108، 103.
سورة هود	ب، ج، 25، 34، 44، 64، 69، 71، 77، 85، 90، 93، 103، 104، 108.
سورة الأحقاف	104.
سورة السجدة	103.

5. فهرس الكتب:

القرآن العظيم	ب، ث، ج، 15، 16، 17، 25، 26، 31، 33، 39، 47، 71، 74، 75، 84، 85، 86، 91، 92، 102، 103، 104، 108، 105.
المصحف الشريف	20.
الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرين الكريم	81.
استدراكات ابن عطية" في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان	ج.
أسماء الحدود	31.
إصلاح المنطق	8.
الأصول في النحو لابن السراج	ج.
الإغفال	ث، 52، 53، 54، 57، 109.
الأنساب	2، 11.
الإيضاح في النحو	53.
البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي	ج.
تاريخ العلماء و الرواة للعلم بالأندلس	4.
تاريخ اهل البيرة	4.
الكتاب التام	38، 43.

ج.	التحرير و التنوير لمحمد الطاهر بن عاشور
.4	التكملة
ج.	جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري
.10	الجمل في النحو
.53	الحجّة في علل القراءات السبع
.58	الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز و العراق و الشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد
ج.	الخصائص لابن جني
ب.	دراسات في نحو القرآن الكريم
.10	شرح الجمل
.4	الصلة
.7، 4، 3	الغنية
.8	الفصيح
.3	فهرس ابن عطية
.72	المفصل
.8	الكافي في النحو
.41، 38	الكامل في اللغة والأدب
.11	الكبير في النسب
ج، 3، 4، 8، 9، 10، 18، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 28، 29، 38، 40، 41	الكتاب
.10	الكشاف
.82، 80	لسان العرب
.108، 60، 59، 58، 57، 56، 55، 53، 44، 43، 42، 41، 40، 36، 35، 34، 33	الحرر الوجيز
.54	المسائل الحلبية
.4	المعارف في أخبار كورة البيرة وأهلها وبواديها وأقاليمها وغير ذلك من منافعها
.51، 50، 49، 48، 47، 46، 45، 43، 42، 41، 40، 38	معاني القرآن
ج.	معاني القرآن للفراء
ج، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 53، 54، 55، 56، 57	معاني القرآن وإعرابه
.46	معاني القرآن و شرح إعرابه
.44، 43، 42، 39، 38، 37، ث	المقتضب
.89	منازل الحروف
ج.	النحو الوافي لعباس

.53	الهاذور
.11	الوجيز في شرح كتاب الله العزيز
.67	Oxford
6. فهرس الأماكن:	
ب، ت، 5، 6، 7، 8، 9، 11.	الأندلس
.3	استنبول
.5	الإسكندرية
.46	بغداد
.41، 38	البصرة
.5	جيان
.19	شيراز
.8، 5	قرطبة
.5	مرسية
.9، 5	المشرق
.5	إشبيلية
.5	المهدية
.5	بلنسية

فہرہ رکنویہ

جامعۃ الأمیر عبد القادر العظیم
الاسلامیۃ

ب-ج	مقدمة
11-1	تمهيد: التعريف بابن عطية
3	أ. اسمه ونسبه:
4	ب. مولده وتعلمه:
6	ج. تميزه:
8	د. مشاربه النحوية:
10	هـ. آثاره:
61-12	الفصل الأول: التوجيه النحوي للمعنى ومصادره عند بن عطية
14	توطئة
17-15	أولاً: مفهوم التوجيه النحوي
61-18	ثانياً: مصادر التوجيه النحوي عند ابن عطية
29-18	المبحث الأول: كتاب سيبويه
19	1. التعريف بسبويه:
19	2. الكتاب:
29	3. خلاصة:
36-30	المبحث الثاني: معاني القرآن للفراء
31	1. التعريف بالفراء:
31	2. معاني القرآن:
32	3. توجيهات ابن عطية من كتاب معاني القرآن:
36	4. خلاصة:
44-37	المبحث الثالث: المقتضب للمبرد
38	1. المبرد:
38	2. المقتضب:
39	3. توجهات ابن عطية من المقتضب
44	4. خلاصة:

51-45	المبحث الرابع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج
46	1. التعريف بالزجاج:
46	2. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:
47	3. توجيهات ابن عطية من معاني القرآن وإعرابه للزجاج:
51	4. خلاصة:
61-52	المبحث الخامس: الإغفال والحجة للفارسي
53	1. التعريف بأبي عليّ الفارسيّ
53	2. الإغفال
54	3. توجيهات ابن عطية من الإغفال
54	3. توجيهات ابن عطية من كتاب الإغفال
58	4. كتاب الحجة للقراء السبعة
58	5. توجيهات ابن عطية من كتاب الحجة
61	6. خلاصة:
105-62	الفصل الثاني أسس التوجيه النحوي للمعنى عند ابن عطية
64	توطئة
79-65	المبحث الأول: الحمل
66	أ. مفهوم الحمل:
70	ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحمل
70	1. الحمل على اللفظ (Predicating on the Enounced):
75	2. الحمل على المعنى (Predicating on the Meaning):
96-80	المبحث الثاني: الحذف
81	أ. مفهوم الحذف
84	ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الحذف
84	1. حذف الفعل (Omitting the verb)
89	2. حذف حرف الجر (Omitting preposition)
92	3. حذف المضاف (Omitting the appended)

105 - 97	المبحث الثالث: الاتساق
98	أ. مفهوم الاتساق
100	ب. تأسيس ابن عطية لوجه المعنى على الاتساق
109-106	خاتمة
121-110	قائمة المصادر والمراجع
111	أ. المعاجم اللغوية
112	ب. معجم مزدوج
112	ت. معجمان أجنبيان
112	ث. الكتب
121	ج. الدواوين شعرية
121	ح. الرسائل والبحوث
121	خ. الدوريات
135-122	الفهارس الفنية
119	1. فهرس الآيات القرآنية
124	2. فهرس الحديث النبوي الشريف
124	3. فهرس الأشعار
128	4. فهرس الأعلام
133	5. فهرس السور
133	6. فهرس الكتب
135	7. فهرس الأماكن

ملخص البحث:

عنوان هذه المذكرة هو: التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية، سورة هود نموذجا. ويتناول بالبحث وجوه المعاني التي اختارها ابن عطية بالاعتماد على التوجيه النحوي لألفاظ القرآن الكريم و تراكيبه، سواء تعلق الأمر بالقراءات القرآنية أم بتعدد الوجوه الإعرابية. يقوم البحث على خطة مكونة من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

تضمنت المقدمة تعريفاً بموضوع البحث، و بياناً لأسباب اختياره ودوافع الباحث إليه مع ذكر للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو تقاطعت معه، وبعد ذلك تمّ تحديد الهدف المتوخى من الدراسة مع ضبط للإشكالية التي تسعى إلى حلها إلى جانب عرض تفصيلي للخطة المتبعة و مسرد أولي بأهم المصادر و المراجع المعتمدة لينتهي الأمر إلى تحديد المنهج العلمي.

كما تضمن التمهيد تعريفاً بابن عطية ارتكز العمل فيه على ضبط نسبه، مع الإشارة إلى ظروف تعلمه و عوامل تميزه و مشاربه النحوية و آثاره العلمية.

أما الفصل الأول فخصص لدراسة المصادر التي استمد منها ابن عطية توجيهاته ويتكون من خمسة مباحث حسب الكتب التي كان لها تأثير جلي في تلك التوجيهات؛ يتضمن كل مبحث تعريفاً موجزاً بالنحوي صاحب المصدر و كتابه ، مع اختبار نماذج من توجيهاته من ذلك المصدر ليختتم المبحث بملخص فيها موقف أبي محمد من المصنف ومدى تأثره به.

وأما الفصل الثاني فخصص لدراسة الأسس النحوية التي بنى عليها توجيهاته لينقسم بذلك إلى ثلاثة مباحث هي الحمل و الحذف و الاتساق ، وقد تم اعتماد هذا التقسيم حسب المادة المتوفرة في سورة هود عليه السلام، فقد تضمن المبحث الأول مطلبين هما الحمل على اللفظ و الحمل على المعنى، كما تضمن المبحث الثاني ثلاثة مطالب هي حذف الفعل و حذف حرف الجر و حذف المضاف، واقتصر المبحث الأخير على الاتساق.

وتتضمن الخاتمة جملة النتائج التي توصل إليها البحث مع بعض التوصيات.

Search summary

The title of this memory is:((The grammatical guidance of the meaning in the Ibn Attiya's Tafsir)), The Surah of HUD was taken as a model.

It examines the meanings faces chosen, depending on grammatical guidance of the Holy Quran words and assemblings, whether Quranic readings or the various diacritical faces.

The research plan consists of an introduction, a preamble, two chapters and conclusion.

The introduction defines the research topic, and a statement of the motivations and the reasons behind the researcher choice, with a mention of previous studies which dealt with the subject or intersect with it. Then the target is selected with the set of problems to solve with a detailed plan and a version of the sources and references used. The introduction end with an identification of the scientific method.

The preamble included a definition to Ibn Attia, which was based on a set genealogy, indicating the conditions of his education and excellence. More over, his grammatical resources and scientific impacts.

The first chapter is devoted to the study of the sources derived from Ibn Attia, it consists of five detectives, according to those books that had an impact on those guidance, each detective cotains a brief definition of the grammarian author and his book, with testing models of his guidance from the source to close the section with summary of the Ibn Attia's work and the extent of its influence.

And the second chapter is devoted to the study of the grammatical bases the guidance, splitting it into three detectives. They are predicating, omitting and cohesion. This division was adopted according to the article available in the Surah of Hud -peace be upon him-, the first two are the predicting on the enounced and the the predicting on the meaning, the second seeks three demands are Omitting the verb and Omitting preposition and Omitting the appended, and only the last section dealt with consistency.

The conclusion contains the findings of the research with some recommendations.